

اصول اجتماع الدعوى للحقوقيين

مجموعة مقالات نشرت في المراجعة العدلية

سنة ١٣٢٦ - ١٣٢٧

قلم العالم المليل والانشاد الكبير (علي حيدر) الهندى

رئيس محكمة التمييز المدنية وأمين الفتوى

وشارح مجلة وقانون الاراضى

بمطبعة الترقى

قلمنا الى العربية

فكرنا انخوري

أحد حكماء محكمة الاستئناف

وأحد اساتذة مدرسة الحقوق بدمشق

مطوى الطبع بمطبعة

١٣٤٢ - مطبعة الترقى بدمشق ١٩٢٣ م

ط ٩٥٥
ل ٩٥٥



جامعة بيرزيت



مركز الحقوق

المكتبة

تقدمة من:

عائلة المرحوم

حاتم عبد الهادي

ما يصنفهم كتابهم في العلم والادب

لبراء ٣٥٠

اصول استماع الدعوى للحقوقيين

مجموعة مقالات نشرت في الجريدة العدلية التركية

سنة ١٣٢٦ - ١٣٢٧

بقلم العالم الجليل والاساتذ الكبير (علي هيدر) افندي
رئيس محكمة التمييز العثمانية وامين الفتوى
وشاوح الجلفة وفاتون الاراضي

موسم النشر ١٣٢٦



قلريا الى العربية
فانز انجوري



KKX

احد احكام محكمة الاستئناف

1660

واحد اساندة مدرسة الحقوق بدمشق

H3

حقوق الطبع محفوظة

١٣٤٢ م مطبعة الترفي بدمشق ١٩٢٣ م



المقدمة للمعرب

رغبة في النفس ما زلت اشعر بها منذ عرفت بعض اللغات الاجنبية فلا تقع عيني على موضوع استحسنه الا وحديثي نفسي بترجمته ونقله الى ابناء قومي . واتمنى على الزمان ان يهد لي السبيل الى التفرغ للدرس والانصراف للترجمة فلا افادر موضوعاً نافعاً مكتوباً بلغة اعرفها الا حملته الى الناطقين بالضاد .

وقد وجدت في الجريدة العدلية التركية التي لا يجهلها احد من رجال الحقوق عندنا كنوزاً كلها جديرة بالنقل والنشر وهي بما وصلت اليه في اواخر عهودها ضاهت ارقى مجلات الغرب الحقوقية وكانت المقالات التي تنشر فيها دروساً يلقيها اولئك الاساتيد الافاضل من على منبر الاستانة فيرد صداها في جميع الاقطار الشرقية الاسلامية . وفي طليعة اولئك العلماء الاجلاء الاستاذ المعروف (علي حيدر) افندي الذي كتب مقالات كثيرة في مواضيع شتى من اهمها سلسلة مقالات بعنوان «اصول استماع دعوى» جاء فيها على ذكر ما ينبغي ان يعمله الحكم عندما تعرض عليهم احدى الدعاوى الحقوقية

وقد رايت في ترجمة هذه المقالات ونشرها في كتاب مستقل فائدة عظيمة للثغولين بالحقوق من ابناء قومي في جميع الاقطار العربية ويكفي ان يكون كاتبها علي حيدر افندي ليقبل عليها رجال القضاء والحكام وطلاب الحقوق في سوريا والعراق ولبنان وفلسطين .

وعلي حيدر افندي هو رئيس محكمة التمييز العثمانية في الاستانة وامين القنصل في الشيخة الاسلامية الجليلة واستاذ المجلة في مدرسة الحقوق في الاستانة وشارح المجلة ذلك الشرح الذي لم يترك مزيداً لمستزيد . وشارح قانون الاراضي ذلك الشرح الفريد وصاحب العلم الراسخ والراي السديد .

وقد رايت في المقالات التي ترجمتها عنه من الفائدة والمنفعة ما سوف يحده كل مطالع ولا عجب فان من تابعها وقرأها في التركية استفاد منها واي فائدة لاسيا مما جمعت من الامثلة والشروح ولا ارسخ في التماكرة ولا اوقع على النفس من تكرار الامثلة فانت تجد فيها كل ما يمكن ان يخطر لك من الفروض والامثال مشروحاً بوضع اسلوب واجلي بيان وقد قال لي كثيرون من اخواني وفي مقدمتهم سعادة الحاكم العادل والفاضل حمدي بك الجولاق رئيس محكمة استئناف الحقوق في دمشق انه تابع تلك المقالات وجمعها في

دقتر حفظه عنده وقراها فاستفاد منها فوائد نصا في جميع تجاربه واختباراته . هذا ولم تعرض في الترجمة لتعليق شي ينقل بالاصل بل بذلت جهد المستطاع لحفظ الامانة فيسأ مع اني وجدت في اقوال المؤلف (١) انه دند تعدد الوكلاء بالخصوصة لا يجوز لاحد ان يتفرد في الماكمة والمخاصمة بدون استشارة رفاقه وهذا مخالف لنص المادة ١٤٦٥ من المجلة التي تقول ان الوكيل بالخصوصة ان يتفرد في ايفاء الوكالة وحده دون رفيقه الوكيل الاخر وقد لقت قول المؤلف هذا نظر الاستاذ الجليل مصباح بك محرم فطلب مني الاصل التركي فاطلمته عليه فوجد الترجمة موافقة للاصل فقال لا يجوز لنا ان نتعرض لقول الشيخ الاستاذ فلعل لديه سنداً قهياً لا نعرفه .

هذا هو مؤلف هذا الكتاب وهذا هو مبلغ علمه ومقدار ثقة الناس به .

وان في الكلمة الآتية للاستاذ الجليل مصباح بك محرم دليلاً كافياً على ما نحن في صدد .

ولا بد لي قبل ختم كافي هذه من ثنيه رجال الحكم والقضاء عندنا الى ما يجري اليوم في بلاد جيراننا الاتراك فانهم بعد ان فصلوا الدين عن السياسة واصلوا الجمهورية جروا في سبيل التشبه بالاوربيين

(١) مجلة « ٢٧ »

اشواطاً واسعة ومن يتتبع مناقشات لجان تعديل القوانين عندهم يرى ان القوم غير الذين نعرفهم فقد تغيروا وادركوا ان لاجية بلا عمل فهم دائبون على حفظ كيانهم بسعيهم واجتهادهم .

وماذا علينا نحن السور بين خاصة والعرب عامة اذا اقتبسنا عنهم القوانين التي يضعونها لاسيما وهم اقرب الشعوب اليها واشبههم بنا من حيث العادات والدين والاخلاق وكنا واباهم عاملين بقوانين واحدة مدة قرون فما يعدلونه اليوم من تلك القوانين لاربابه بلاننا ويقتق مع تطور اننا . وفوق هذا كله فلنعترف بان ليس عندنا رجال مثل رجالهم ولا فنانا تلك المقدرة المكتسبة التي نالها الاتراك لقرنهم على الحكم وممارستهم الادارة ردها من الدهر طويلاً

وعام اليوم يعدلون المجلة فيقبلونها من المجلة العذبة التي نعرفها الى قانون مدني غربي عصري جامع للاحكام الشخصية والوجائب والمقاولات والمواريث بالتفصيل الموجود في ارقى قوانين الغرب المدنية . مع مراعاة الاحكام الشرعية والنوعا الفقهية ثم انهم يعدلون اصول المحاكمات الحقوقية والجزائية وقانون الجزاء وقانون التجارة ويعدفون من احكامها ما تقادم عهده ولم يبق له فائدة في هذا الزمان ويضيفون احكاماً جديدة يقتضيها العصر والحاجات ولا ينكر تغير الاحكام تغير الزمان

اجل ما ذا علينا اذا حدونا حدوهم واخذنا عنهم فهم اسبق امننا
واعلم والعلم ليس له وطن او قومية . وذلك ان نأخذ قوايهم فنختار
منها ما يلائمنا وننبذ ما لا يلائمنا وفي ذلك توفير لاوقاتنا واموالنا
وضمانه لحقوقنا وعاداتنا .

وها انا اقل بعض الاساسات التي وضعتها لجنة العقود والواجبات
في مجلس القانون المدني لتتخذ قاعدة في تعديل المجلة :

١ : تدقق اقوال الفقهاء في المسائل الاجتهادية الثابتة بالنصوص
القاطعة الشرعية على شرط ان لا تكون مخالفة للاحكام الشرعية ويرجع
قول المجتهد الاكثر موافقة للعاجات العصرية وتمدل بموجبه مواد
المجلة المتعلقة بقوله .

٢ : يستفاد من جميع المؤسسات الحقوقية في وضع الاحكام
التي توجبها الاحتياجات الجديدة على شرط ان تكون موافقة لاحكامنا
الموضوعة والفقبية وغير مخالفة لها .

٣ : عند وضع المواد القانونية وسبكها تراعى الصراحة بقدر
الامكان وتوضح الاحكام ولا يترك حق تقدير واسع للحكام .

٤ : يضاف حكم الفعل الى فاعله وعند اجتماع الفاعل والمقصر
فاذا كان الفاعل تحت مراقبة المقصر ينظر فان كان الضرر الواقع

ناشجاً عن امر المراقب المقصر للفاعل غير المميز بعمل ذلك الفعل او
بتشويقه وتسليطه اياه على عمله او على عمل يؤدي الى وقوع ذلك
الضرر قطعاً فيعتبر المراقب المذكور مباشراً ويحيز هو نفسه على ضمان
ذلك الضرر . واذا كان تقصير المراقب المقصر عبارة عن اسهال
وعدم مبالاة ليس الا فيضمن هو والفاعل الضرر مناصفة . ولا يحق
لاحدما الرجوع على الآخر . واذا لم يكن المراقب ساط الفاعل
او شوقه على العمل او لم يكن مهمل او غير مبال فيضاف حكم الفعل
الى الفاعل غير المميز وحده . واذا كان كل من الفاعل والمقصر
مميزاً وكان الفاعل تحت مراقبة المقصر (في استجاره مثلاً)
فيرجع المتضرر اذا شاء على الفاعل واذا شاء على المقصر وان رجع
على المقصر فلها حق الرجوع على الفاعل وليس للفاعل حق الرجوع
على المقصر .

اذا وقع ضرر من مال ما فصاحب هذا المال او واضع اليد عليه
ضامن لذلك الضرر على شرط ان يكون مقصراً

كذلك اذا وقع ضرر من قبل انخاص او اموال هي تحت مراقبة
شخص ما او في ملكه او في يده فيضمن الضرر هذا المراقب او
المالك او صاحب اليد على شرط ان يكون مقصراً وله ان يثبت

عكس ذلك . اذا تعدد المسؤولون عن ضرر ما فيكونون مسؤولين
على التسلسل .

هذه امثلة من بعض القواعد الموضوعية في لجنة تعديل المجلة
ومنها ايضا انهم القوا تقسيم الشركة الى شركة مفوضة وشركة عتاق
كما في المجلة وسيضعون احكاماً للشركات منطبقة على الاحكام
العصرية وموافقة لتعاجات الحديثة . ومنها انهم سيدخلون في المجلة
قواعد جديدة بحيث لا يغادرون سفيرة ولا كبيرة الا وياتون عليها
ويضعون لها احكاماً حديثة فلا يبقى بعد هذا التعديل مجال لقائل
او جهة لمعارض . هذا وانهم سائرون ذلك السبيل في سائر القوانين وقد
خصصوا لكل قانون لجنة فلا تمضي سنة او سنتان حتى تصبح
قوانينهم من ارقى القوانين العصرية . وكل ما مرّ يدل دلالة واضحة
على هذه النهضة الحقوقية المباركة التي بدأت عند الاتراك منذ عقد
او عقدين ولا تزال تتقدم بنجاح وتوفيق . وقد ظهر فيهم رجال
ثقات في الشرع والفقه والحقوق الغربية على اختلاف فروعها وتزام
في البيان المذكورة جمعوا في كل منها من العلماء الاختصاصيين بحيث
لا تنفي على اللجنة خافية من جميع ما كتب في الموضوع الذي
تبحث عنه .

هذا وان ما ابدته من الرأي بشأن الاخذ عن الاتراك في
قوانينهم ليس فيه غضاظة على مقامنا العلمي ولا افتات لموقفنا
السياسي فان القانون المدني الافرنسي معمول به في كثير من البلاد
الراقية مثل جمهوريات اميركا الجنوبية فانها وضعت قوانينها واخذت
اساساتها وقواعدها عنه وبلجيكا عملت به عيناً . واليابان عملت به
مدة طويلة الى ان وضعت قانوناً مدنياً خاصاً بها .

واختم هذه المقدمة الرجيزة بذكر الكلمة التي امر الاستاذ الجليل
شيخ الحقوقيين في سوريا بنشرها وهي :

اما بعد فاني كثيراً ما كنت اتخى ايام قياسي بوظائف عدلية
ان اعطى سعة من الوقت اترجم بها الى العربية لافادة ابناء مساكني
موطني العدلية ما كنت اقراء صبراً باللغة التركية في جريدة المحاكم
وجريدة العدلية من المقالات العلمية الشرعية والقانونية التي كان
ينشؤها الفضلاء من رجال العدلية واخص بالذكر منهم جناب العالم
الجليل والفاضل النبيل مولانا الشيوخ علي حيدر افندي رئيس محكمة
التمييز العليا في دار الخلافة اسلامبول وخصوصاً رسالته التي نشرها
تباعاً في جريدة العدلية تحت عنوان « اصول استنماع دعوى » لما فيها
من تعليم القضاة والمحكام اسهل الطرق لفصل الدعاوى ولكن ما

كل ما يتنى المرء يدركه اذ كثرة المشاغل التي كلفت للقيام بها في وظائف من اجراء المحاكمات والمذاكرات وانشاء المقررات وتصحيح الاعلام وتنظيم رسائل الخبايا والذهاب لحل وقوع الجنايات واجراء الكشف والتحقيقات وتسطير المشهودات ابعدتني عن فكرة الترجمة وقلبي آسف عليها ولطالما تمنيت عند تقاعدي عن الوظائف ورغبة شيوختي في الاستراحة ان يقوم بها كفتها حتى اخبرني الاستاذ القاضى الواسع الاطلاع فائز بك الحوري احد المحكمين في محكمة الاستئناف بالشام واحدا لاساتذة في مدرسة الحقوق فيها بانه عزم على ترجمة تلك الرسالة الى العربية وبانه باشر بكتابتها فسررت بهذا النبأ المفيد لابناء الوطن وشكرته على ذلك واستنهضت همته به وقد تصفحت بعض وريقات من مبادي ما ترجمه يراعه فوجدتها بغاية السهولة لاطالين وايضت انه من خيرة الافاضل المترجمين جزاء الله خيراً آمين .

في ٦ جمادى الاولى سنة ١٣٤٢

الفقير اليه تعالى

محمد مصباح محرم

التقاعد من رئاسة محكمة التمييز في الشام

الشريف واحدا لاساتذة مدرسة الحقوق فيها .

فهرست

١	المقدمة
١٧	الاستدعاء
١٨	الوظيفة والخصومة
١٩	امكان تنفيذ الاحكام الصادرة على خلاف الوظيفة
٢١	وجوه القرارات النخبة بحق الوظيفة
٢٢	استماع المدعي العام عند اتخاذ مقررات الوظيفة
٢٢	الخصومة
٢٣	من هو الخصم
٢٦	قوة الوكالة
٢٧	تعدد الوكيل بالخصومة
٢٨	توكيل الوكيل بالخصومة لغيره
٣١	ابضاح بحق الخصومة
٣٣	القائمة في الخصومة
٣٤-٣٥	تقسيم مسألة الخصومة مع امثلة
٤٣	تقسيمات الدعوى الدعوى الصفيحة

صفحة

الدعوى القاسدة
الدعوى الباطلة
الدعوى بالمراد
الدعوى بدفع النزاع
الدعوى بدفع التعرض
الدعوى الممنوعة
شروط الدعوى
أركان الدعوى
وجوه العلم بالمدعى به
دعوى القرض
دعوى من المبيع بسبب اجازة البيع القضولي
دعوى الشراء
دعوى السلم
دعوى الكفالة
دعوى التملك
دعوى الاسترداد بسبب في البيع
دعوى الوديعة والامانة

٤٣

٤٤

٤٦

٤٦

٤٦

٤٦-٥٠

٥٠

٥١

٥٤

٥٥

٥٦

٥٧

٥٨

٥٩

٥٩

٥٩

٥٩

صفحة

دعوى الامانة المالك
دعوى الوفاة وتجهيل الوديعة
دعوى القطن
دعوى الغصب
الدعوى ببدل المصوب المالك
دعوى استهلاك الاعيان
دعوى البيع اكراها
دعوى تجهيل في شركة المال
دعوى القسمة
دعوى غرس الاشجار وبناء الابنية في ارض الغير
دعوى الدين
دعوى القروش
بيان السبب
الحساب من الاسباب الباطلة
الاستدعاء شرائطه
القائدة
شرائط الاستدعاء السكالية

٦٠

٦٠

٦١

٦١

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٥

٦٥

٦٦

٦٧

٦٧

٦٨

٦٩

٧١

٧٥

صفحة

٧٦	شرائط صحة الاستدعاء
٧٢	طلب حوالة الدعوى لمحكمة اخرى
٧٢	محافظة المدة القانونية
٨٠	صورة ضبط الدعوى
٨١	استجواب المدعى عليه
٨٣	الدفع ووجوهه
٩٤	الدفع ما هو معدود دفعاً
٩٨	التفاصيل انواعه شروطه
١٠٢	الدفع تقسيم آخر
١٠٥	المواضعة في الاقرار والاعتراف الكاذب
١٠٣	الدفع الخاص مسائل
١١٥	دفع الدفع
١١٩	الدفع بعد الحكم
١٢١	الدفع مسائل شتى
١٧٩	المدعى عليه اقواله وما يكون منها جواباً وما لا يكون
١٨٣	الاقرار وجوب اقامة الشهود معه
١٨٥	دفع الدعوى

صفحة

١٨٦	الدفع ثبوته باقرار المدعي
١٨٦	الدفع ثبوته باليمين
١٨٧	الدفع ثبوته بنكول المدعى عن اليمين
١٨٨	الدفع ثبوته باقرار الشخص الثالث
١٨٩	يمين المدعي لاجل دفع الدعوى
١٩١	اسباب الثبوت او اسباب الحكم
١٩١	الحجة او اليقينة
١٩٢	الشهادة
١٩٦	البيانات المتباينة
٢٠٤	جواز الحكم بشاهد واحد وباليمين
٢٠٥	الاقرار
٢١٣	الوثائق الخطية
٢١٧	تقسيم الخط والخاتم
٢١٨	اثبات الخط والخاتم
٢٢٤	الشهادة على الخط والخاتم
٢٢٥	اليمين النكول عن اليمين
٢٢٥	تقسيم اليمين

مستند

اليمين على السبب او الحاصل

٢٢٣

صورة الانكار

٢٢٦

اليمين المعلقة

٢٣٧

اليمين بعد النكول

٢٤٠

نتيجة اليمين

٢٤٣

اليمين الكاذبة

٢٤٧

اليمين القائمة فيه

٢٤٨

استثناءات

٢٤٩

اليمين المانع لتوجيهها

٢٥٠

القرينة القاطعة

١٦١

بعض المسائل في العمل بقرائن الاحوال

٢٦٢

القسامة

٢٦٤

علم القاضي

٢٦٥

الطائيفات

٢٦٦

اصول تنظيم الاعلام

٢٧٥

اصول استماع الدعوى

ان اهم المسائل التي تعرض للمحاكم هي صورة استماع الدعوى
وتدقيقها وترجيح الحسومة وانواع الدفع وانقسام التناقص وتنظيم
الاعلامات بحسوبة خالية من الخطأ والحال وبعبارة عن الزيج
والزلزل . فذلك ترى ان اعطاء بعض التفصيل عن الجهات المذكورة
لا يتخلو من فائدة .

شعباً ما يصحاح الجهات والقاطات التي يجب على الحاكم ان ينظر
فيها من مبدأ الدعوى الى منتهاها :
الاستدعاء :

لما كان يجب ان تعرض الدعوى على المحكمة باستدعاء . كان
على المحكمة ان لا تنظر سيق دعوى غير الدعوى المذكورة في
الاستدعاء ولا في ما يأتيه المدعي شفاهاً زائدة على ما جاء في استدعاءه
ما لم يطلبه باستدعاء خاص .

عند حضور الطرفين الى المحكمة يقرأ الاستدعاء ويشرح المدعي
دعواه ويوضحها بحسب نوعها وما هيئتها . وسوف تأتي على تفصيل
ما يجب على المدعي ان يعطيه من الايضاحات بحسب انواع الدعاوى .

الوظيفة والخصومة

منه تصور الدعوى يجب على المحكمة ان تنعم النظر في جريتين .
 ١ - هل المحكمة ذات وظيفة للنظر والفصل في الدعوى
 المعروضة تأيها بحسب نوعها وهيتها ام ليست ذات وظيفة ؟
 ولهذا المسألة قاعدتان ينبغي رعايتهما القاعدة الاولى : الدعوى
 المتعلقة بالفصل بالنوازل والنظامات الموضوعة ترى وتفصل فيها لها كم
 النظامية : كالدعوى في العقود والمعاملات المذكورة في المحلة
 وقانون التجارة وقانون الاراضي وسائر الانظمة
 لما يمكن حل الدعوى وفصلها بالقوانين والنظامات فباعتبار
 النسبة لنوع الدعوى وليس للدعوى الواحدة بفرده
 مثال ذلك :

ليس في المحلة او في القوانين الموضوعة مسماحة " بحق البيع
 المتعقد بصيغة الاستفهام " فاذا رجعنا الى هذه الفقرة نجد ان النظر
 في دعوى هذا البيع خارجة عن وظائف الحاكم النظامية ولكن
 الامر ليس كذلك لان نوع هذه الدعوى هو البيع ولما كانت احكام
 البيع مبنية في المحلة والمحكمة النظامية ترى وتفصل هذه الدعوى

القاعدة الثانية - : ان الدعوى التي لا يمكن الحكم فيها بموجب
 القوانين والنظامات الموضوعة خارجة عن وظائف الحاكم النظامية .
 ويجب على المحكمة النظامية عندما يعرض عليها دعوى من هذا القبيل
 ان لا تنزلها الى تبيين لزوم مراعاة المرجع القانوني . كدعوى الوقف
 والميراث والوصية . لانه ليس فئة قوانين ونظامات تعنى بها هو
 الارث وعن ثم الورثة من مقدار الحصة الارثية فالحكم النظامية
 عاجزة طبعاً عن حل وفصل مثل هذه الدعوى

٢ - اما يمكن تنفيذ الاحكام الصادرة على خلاف الوظيفة ؟
 محكمة نظامية عرضت عليها دعوى خارجة عن وظائفها فنظرت
 فيها وحكمت فهل يجب تنفيذ حكمها ؟
 مثلاً : ادعى وارث على وارث آخر لدى محكمة نظامية بان له
 حصة ارثية معينة في عقار ملك وان المدعي قد منعه عن اعطائه
 حصته حكمت المحكمة مخالفة علم الفرائض الجليل بان المدعي بالارث
 هو ليس من الورثة واكتسب حكمها الطوعية فلا يبقى حق للمدعي
 باخذ حصته الارثية ؟

جاء في المادة الثالثة من اصول المحاكمات ان الاعلام الصادر من
 محكمة ما عرعي ومعتبر مالم يفسخ او يفسخ من قبل تلك المحكمة او

من محكمة اعلى منها وفقاً للاصول والقانون . وسوف تفصل ذلك
في موضوع فسح الاعلامات ونقضها ولكنه مشروط بموجب المادة
الذكورة ان لا يكون الحاكم ممنوعاً ولا ملوب حق الحكم بالكتابة
ليصح اعتبار اعلامه ومواعاته .

فاذا صدر اعلام والنسب الدرجة القطعية في دعوى
تجارية حكمت بها محكمة حقوقية او في دعوى حقوقية قضائها
محكمة تجارية فهذا الاعلام معتبر ومرعي ولا يجوز لرئيس المحكمة
المأمور بتنفيذ الاعلامات ان يتنصع عن تنفيذه محتجاً بأنه صدر
خلافاً للوظيفة

وكذلك اذا نظر في دعوى لدى محكمة قضاء ابتدائية ولم يلتفت
لاعتراض المدعي عليه بان هذه الدعوى من صلاحية محكمة قضاء
آخر وصدر الاعلام بذلك وصار امره قضياً فلا يسقط هذا الاعلام
من التنفيذ بحجة ان المادة ١٨ من اصول المحاكمات تقضي بأنه
يجب ان ترى الدعوى في محكمة محل اقامة المدعي عليه وقد نظر في
هذه الدعوى وحكم بها في محكمة اخرى

اما اذا كانت المحكمة التي اصدرت الاعلام ممنوعة عن النظر
وتفصل في مثل هذه الدعوى وممنوعة عن الحكم فيها بالكتابة

فالاعلامها كانه لم يكن ولا يمكن تنفيذه

كما اذا صدرت محكمة البداية اعلاماً بعد ان نظرت دعوى
طلاق او نكاح حكماً لا ينفذ ولو اكتسب القطعية
ووجوب القرارات المتخذة بحق الوظيفة

يجوز للمحكمة ان تقرر في امر الوظيفة على وجهين :

الوجه الاول : تقرر المحكمة رأياً اي انه يجوز لها ان تصدر
قراراً سلبياً ولو لم يدع احد الطرفين بدعوى ما بحق الوظيفة . فتقول
ان المحكمة ليست ذات وظيفة في النظر بهذه الدعوى

حتى لو كانت الدعوى المعروضة على المحكمة بحسب نوعها
وما فيها خارجة عن وظيفتها ووافق الطرفان على ذلك وانما رغبوا
بان تنظر فيها فليس لها ذلك وينبغي ان تردّها . وذلك لانه وان جاز
للطرفين ان يحكما في دعواها حكماً وفقاً للاصول المخصصة
والشروط المعينة فليس لها ان يمنح الحاكم حق القضاء في دعوى
ليس له فيها ذلك

ولكن لا لزوم لأن تتخذ المحكمة قراراً ايجابياً بالوظيفة رأياً من
دون وقوع اعتراض الا اذا رأى احد الجانبين الحاكم ان المحكمة
ليست ذات وظيفة لروية هذه الدعوى فمقد ذلك تبحث المحكمة في

مسألة الوظيفة رأساً وتقرر أنها ذات وظيفة لروية الدعوى
 واستماع المدعي العام عند اتخاذ مقررات الوظيفة
 عند اتخاذ المحكمة رأساً قراراً بحق الوظيفة سلبياً كان
 إجبارياً فليس عليها أن تستمع المدعي العام لأن المادة ٦٥ والمادة
 ٧١ من قانون تشكيل المحاكم توجبان حق تدخل المدعي العام في
 مهلة الوظيفة عند وقوع دعوى وليس في الشكل المذكور في الدعوى
 الوجه الثاني : يجب اتخاذ قرار بـ : على دعوى واعتراض
 أحد الطرفين

وهكذا فدعوى عدم الوظيفة تقع أولاً من قبل المدعي ولا يقال
 أن دعواه هذه لا تستمع لأنه هو الذي عرض الدعوى على المحكمة
 أولاً فليس له أن يعترض على وظيفتها ثانياً .

تقع الدعوى بعدم الوظيفة من قبل المدعي عليه وفي الجوابين
 يجب حضور المدعي العام في أثناء المحاكمة واستماع مطالعته بحق
 الوظيفة بمواجهة الطرفين

٢- الخصومة

إن مسألة الخصومة هي إحدى المسائل التي يجب على المحكمة
 أن تبحث عنها في مبادئ الدعوى

وذلك واجب ولو لم يدع به أحد الطرفين أي إن عليها أن
 تدقق وتنتظر فيما إذا كان المدعي عليه صالحاً للخصومة مع المدعي
 أولاً . لأن البدء بالمحاكمة بين اثنين ليس بينهما منازعة هو الشغل
 بالافائدة منه

وما جاء بالمادة ٤١ من أصول المحاكمة الحقيقية من وجوب
 حضور المدعي والمدعى عليه إلى المحكمة بالذات أو إرسال وكيل
 عنهما مشفوعاً باستد توكل مصدق على الأصول هو مبني على
 هذا السبب

فالخصم هو أولاً : المدعي والمدعى عليه الذين ترجع الدعوى اليهما
 ثانياً : وكلاهما . وانما بشرط أن تستند وكالة الوكيل
 إلى أوراق رسمية وهذا يكون على سبعة وجوه

١- الوكالة المصدقة من إحدى المحاكم فالوكالات المنفذة في

أما كن ليس فيها كتاب عدول تصدق من قبل المحكمة

٢- الوكالة المصدقة من دائرة الكاتب العدل

٣- يأتي الموكل مع الشخص الذي يريد توكيله إلى المحكمة

ويكتب وكالته في ذيل استدعاء الدعوى ويقعها الموكل ويقرر

وكالته في حضور المحكمة

٤ - سحجة الوكالة الشرعية المعطاة من محكمة شرعية ولا ريب في انه اذا كانت هذه الحجة الشرعية مصدقة من من مقام القضاة العالي فهي كافية لثبوت الوكالة وصحتها واكن اذا لم تفتقر بهذا التصديق قبل يعمل بها ؟

كانت وزارة العدلية ابلفت محاكم الولايات بان حجة الوكالات الشرعية لا تقبل في المحاكم الا اذا كانت مرفوعة بتدقيق مقام الفتوى ولكن هذا البلاغ لا يعمل به مما لم يستند الى قانون ونظام واليك ما جاء في المادة ٢١ من اتصالات بتدقيق تنظيم السندات الشرعية التي يجوز العمل والمحكم بضمونها بلائحة

« يجري تدقيق وتطبيق جميع الوكالات المنظمة في الولايات كما في السابق من قبل مقام الفتوى - ثم ينبغي ان يشرح على ظهر جميع الوكالات المعطاة من محاكم الاستانة والمرسلات الى الولايات من قبل مقام الفتوى ايضاً بان الخاتم الذي ختمت به مطابق وصحيح » ولا يمكن ان يستخرج من هذه المادة النظامية ان جميع الوكالات الشرعية لا تقبل ولا يحتاج بها الا اذا كان مصدقاً عليها من قبل مقام الفتوى - والامر واضح ان الحجة الشرعية الحالية من التزوير والتصديق يجوز العمل بضمونها

مثال ذلك ما جاء في المادتين ١٧٣٦ و ١٧٣٨ من القانون الخط والختم السابقين من التزوير والتصديق معقول بها ويكون مستنداً للعم وكذا ذلك يعمل اجابات المحاكم المنظمة بصورة سائلة من الحيلة والفساد

واذا كانت جميع الوكالات منظمة في محاكم الولايات الشرعية فيجب العمل وفقاً للمادة ١٩ من التعليمات المذكورة وهي :

على الاعضاء الحاضرين على تقرير الوكالة الذين يذكر حضورهم على هذا التقرير المحاكم الذي ينظم الحجة الشرعية على السؤال المحرر ان يصدقوا على ذلك بموجب مضبطة واذا اعطيت مضبطة التصديق هذه من قبل محكمة القضاء الابتدائية فتصدق من محكمة الاستئناف المربوطة بها تلك المحكمة او من محكمة اللواء الابتدائية

٥ - الوكالات المخصوصة بوكلاء الدوائر الرسمية المعروفة او الموقعة عليها من اكبر مأموري النظارة او الدائرة ولا يشترط فيها تصديق كتابة العدل

٦ - مشاورو الخفوي لدى الدوائر الرسمية المصوبون بوزارة سنة يكونون مدعين مدعى عليهم ولا يطلب منهم وكالة غير هذه

٧ - تثبت الوكالة بشهادة الشهود وهذا امر غير في المحاكم الشرعية

ومستند لمسألة التقوية غير ان ما جاء في المادة ١٤ من اصول المحاكمات
من حصر كليات اثبات الوكالة يمنع قبول البينة التي يقربها مدعي
الوكالة البتة لو كانت لدى المالك النظامية وقرار محكمة التمييز
بأنه هذا الرأي :

نوع الوكالة

الوكالة نوعان

النوع الاول الوكالة الحرة وصية وهي خاصة بمحكمة واحدة
وبدعوى واحدة ولا تشمل دعوى اخرى ولا محكمة ثانية
مثلاً : اذا وكل احدكم عمراً في دعواه مع زيد لدى محكمة
البداية فلا تدوم هذه الوكالة الا لنهاية تلك المحكمة ولا يبقى لها حكم
بعد ختام المحكمة وانها لم المسك . واذا صدر الحكم غيابياً فلا يحق
للوكيل المذکور الاعتراض عليه ولا استئنافه ولا تمييزه . واذا صدر
وجاهاً فليس له ايضاً طلب اعادة المحاكمة ولا الاستئناف ولا التمييز
وهكذا في الاستئناف

النوع الثاني الوكالة العمومية وهي قسمان الاول تكون فيه الوكالة
شاملة لجميع درجات الدعوى واذا كانت كذلك فتنتقل على الائمة وجود
١ - بيان التوكيل في المحاكمة بداية واعتراضاً واعادة واستئنافاً

وتمييزاً وبذلك هذا في الوكالة

٢ - يذكر فيه ان الوكيل موكل بالمحاكمة لآخر درجات
المحاكمة والتمييز وتصحيح القرار ايضاً

٣ - ان يبين فيها بان الوكيل مفوض ومرخص في كل وجه
وانما لا ينعق للوكيل بوجوب هذه الوكالة ان يفهم باسمه موكله
دعوى غير هذه الدعوى ولا ان يرفع عنه في دعوى ثانية

القسم الثاني - تكون الوكالة شاملة بجميع الدعاوى ولجميع
الدرجات وذلك اذا وكل احدكم آخر لآخر درجات المحاكمة
سواء جميع الدعاوى التي اقيمت او ستقام له او عليه فيكون
هذا الوكيل وكلاً عن موكله في جميع الدعاوى التي اقيمت او ستقام
له او عليه

تعدد الوكيل بالخصوصية - يكون الوكيل بالخصوصية واحداً او
اكثراً من واحد اي انه يجوز للدعي مثلاً ان يوكل منه وكيلين
او ثلاثة وكلاء . فاذا كان في الوكالة مراعاة انه يجوز لكل من هؤلاء
الوكلاء ان يقوم بالمحاكمة منفرداً فله ان يفعل بغياب الآخر بمنزلة من دون
استشارتهم مستقلاً برأيه . وان لم يكن في الوكالة بل هذه الصراحة
فلا يجوز له الانفراد في المحاكمة والمداخلة بدون استشارة رفيقه

والانفاق معهم

وقد يصح له ان يتقدم في الدفاع لدى المحكمة عن جهات انتفى عليها مع زواله واستنارهم

توكيل الوكيل بالخصومة له

اذا كان الوكيل بالخصومة مأذوناً بتوكيل غيره فله ذلك والا فلا فاذا كان مأذوناً بوكيل غيره فليس لهذا الوكيل الثاني ان يوكل

(ب)

يكون اذن الوكيل بالخصومة بتوكيل غيره بالصورة الآتية :

١ - يقول الموكل هو وكيل \dots ما دون بتوكيل الغير

٢ - بقوله اعمل برأيك

هو وكيل الثاني هو وكيل الموكل الاول وليس وكيل الوكيل الثاني

وبناء على ذلك فلا يוכל عزل هذا الوكيل الثاني وليس الوكيل

الاول عزله - الا اذا اذنه الموكل بذلك صراحة

الوكالة العامة :

لوكالتين الخصوصية والعمومية المذكورتان آنفاً يتضمنان الوكالة

في نفس الدعوى والمحصران

وهناك وكالة عامة غير الوكالتين المذكورتين وهي الوكالة التي

لا تنحصر في الدعوى بل تشمل جميع الدعاوى وسائر خصوصيات الموكل واموره

اما الالفاظ التي تفيد الوكالة العامة فهي «وكنتك في جميع اموري التي يجوز فيها امرك» او «وكنتك وكالة عامة مطلقة» او غير ذلك من الالفاظ التي تفيد التعميم والاطلاق حكم الوكالة العامة :

قالو وكيل بالوكالة العامة بقدر على المعاوضات وعلى التصرفات

مرة بعد اخرى - ولكن تفرغته لا تنفذ على موكله - وذلك ان

الوكيل بهذه الوكالة يحفظ مال موكله او يبيعه ويقبض دينه او

يأجره ويشترى لموكله مالا ويفعل ما شابه هذا من المعاملات ويصح

اقراره عن موكله في حضور الحاكم وفي غيره كانه يكون مدعياً

عن موكله او مدعى عليه اقرار الوكيل بالخصومة في غير حضور

الحاكم غير صحيح ولكن في الوكالة العامة ليس كذلك

وليس الوكيل بالوكالة العامة وكيلًا بالتبعية

اي انه اذا وقف مال موكله او تصدق به او وهبه بعوض ثوبلا

عوض او اذا قرض مال موكله واقر مدبونه من جميع الدين او

من بعضه فعلمه صحيح وانفذ (اهكذا ورد في الاصل

باب الأول

ولي الصغير أي أبوه أو جده وهو أبو أبيه يكون مدعياً في دعاوى الصغير أو مدعى عليه من دين حابطة لحجة الوصاية
وأما : وصي الميت : - وصياً مختاراً كان أو وصياً منصوباً
خامساً : وصي الوصي - إذا نظرت الدعوى بمواجهة الوكيل أو الولي أو الوصي أو وصي الوصي ووجب الحكم عليهم فيحكم على الموكل النائب أو الميت أو الصغير ويبين أنه حكم على الموكل النائب بمواجهة وكيله وولي الصغير أو الميت بمواجهة الولي أو الوصي أو وصي الوصي

ولا يحكم على الوكيل أو الولي أو الوصي أو وصي الوصي
سادساً : متولي الوقف : - ويحكم الحاكم في هذه الصورة على الواقف في المسائل المتعلقة بالواقف وعلى الوقف في الدعاوى العائدة للوقف
السابعة : المتعلقة بالواقف : -

إذا كان جدار إحدى المسقات والمباني المعروفة عند بذات الأجارعين مائلاً للانهدام فيتقدم إلى متولي الوقف - فإذا انهدم الجدار بعد ذلك وأحدث ضرراً فانضم إلى مال الواقف

وإذا كان مال ذلك المتولي ولا من مال الوقف لأنه ليس بالوقف ذمة الدعوى العائدة للوقف : - إذا ادعى المتولي بمسائل الوقف وأنكر المدعي عليه ونجى عن أثبات المدعي به وحلف المدعي عليه فيلزم الحاكم على الوقف

سابعاً : - نيابة أحد الورثة عن الباقيين وقد فصل هذا في المادة ١٦٥٢ من المجلة

ثامناً : - نيابة أحد الشركاء في الدين عن الباقيين وغير الأثر وهذا قول الإمامين

مثلاً إذا ادعى أحدهم على آخر بقوله أن لي بالاشتراك مع فلان الغائب مبلغ عشرة دنانير في ذمة هذا الشخص وأثبت دعواه فالحاكم يحكم على المدعي عليه بعشرة دنانير وإنما ينفذ الأعلام بخمسة دنانير وتحفظ الخمسة الأخرى لتعطي للغائب عند حضوره وهناك خصوم غير هؤلاء ولكننا اكتفينا بهذا القدر لأنه هو المشهور المعروف
إيضاح بحق الخصومة :

من المسائل الجديدة والتدقيق في الدعوى مسألة البحث عما إذا كان خصومة بين الطرفين أولاً :
يدعي أحدهم على آخر بحق ما ذلول ما يجب العلم النظر فيه عند

مبدأ المدعى هو هل حق الادعاء بهذا الحق عائد للمدعي ام لا
مثاله :

ابن زيد سنداً وادعى بدين له على عمرو فوجد السند يتضمن ان
المدعى عليه عمرو مدينون لذكر بالمبلغ كذا ووجد في ذيل السند شرح
من قبل بكر يفيد ان هذا المبلغ هو لزيد وليس له . فقام زيد مستنداً
على ذلك الشرح يدعي بحضور المحكمة على عمرو

فلا خصومة بين زيد وعمرو في هذه الدعوى وفقاً للمادة ١٥٩
من المجلة . ولا يصلح زيد لافادتها بل الصالح لذلك هو بكر وليس
لزيد حق الادعاء الا اذا وكاله بكر .

مثال آخر :

ابن زيد سنداً وادعى به بدين له على عمرو ووجد السند المبرز
منه ان عمرو مدينون بالمبلغ الى بكر ووجد في ذيل السند شرح يفيد
ان بكر اذهب هذا المبلغ الى زيد وفوضه بقبضه قبلاً على هذه الغبة
وهذا الشرح جاء زيد بطالب هذه الدرام من عمرو ويدعي بها .

فلا خصومة ايضاً بين زيد وعمرو في هذه الدعوى عملاً بالمادة
١٥٨ من المجلة واقامة هذه الدعوى هي حق الواهب بكر فعليه
ان يقيمها هو بنفسه او يوكل عنه ابدأ فيقيمها عنه .

مثال آخر :

ادعى المدعي بقوله ان وكيلي فلاناً باع مالي المعين بالوكالة عني الى
هذا المدعى عليه فاطالب ثمن المبيع . فليس له حق الخصومة لان المادة
١٤٦١ تصرح بان طلب ثمن المبيع هو من حقوق العقد وهذا راجع
للعاقبة وهو الوكيل بالبيع فلا يحق للمدعي الادعاء به مع انه يفهم مما
سلف ان لا تلازم بين حق الملك وبين حق الدعوى وانه قد يوجد
حق الملك ويفقد حق الدعوى وبالعكس

القاعدة في الخصومة :

جاء في بعض الكتب الفقهية هذه القواعد بحق الخصومة
(وردت بالمرئي) : بني الباب على اصلين احدهما ان من ادعى على
انسان شيئاً ان كان المدعي لو اقر يصح اقراره بنصب خصماً سبقت
اقامة البينة بالانكار

وان كان لو اقر لا يصح اقراره فانه لا ينصب خصماً في اقامة
البينة في الانكار

ومن يصح اقراره ويصح انكاره يكون خصماً في اقامة البينة عليه ومن
لا يصح اقراره لا يصح انكاره بخلاف الوصي فانه لا يصح اقراره
ويصح انكاره

والثاني ان من ادعى مالا على غائب فإراد ان يقيم البينة على رجل
حاضر فان الحاضر يتصب خصماً عنه اذا كان ما ادعى على الحاضر
حقاً لا يتوصل اليه الا بالبينات ذلك على الغائب (شرح ادب القاضي اهـ)
نقسم مسألة الخصومة الى ثلاثة :

القسم الاول : الخصوم على ادفراد وذلك :

اولاً - من يترتب حكم على اقراره فهو بانكاره خصم : يعني :
ادعى احدهم شيئاً فاذا كان يضح اقرار المدعى عليه اي اذا كان يقرب
حكم على اقراره فهو بانكاره خصم في الدعوى وفي اقامة البينة
ولتوضح هذه المسألة بامراد بعض الامثلة :

١ - اذا ادعى احدهم على آخر بقوله ان مدعوي فلاناً انطاك
مبلغ كذا تسلمني اياه فانكر المدعي عليه واقام المدعي البينة على قوله
فياخذ المبلغ من المدعي عليه

٢ - ادعى المدعي على آخر بقوله ان رسولك فلاناً استأجر مني
هذه الدكان باجرة قدرها كذا فادفع لي بدلها . فلما كان اقرار المدعي
عليه بالاستئجار على الوجه المذكور يلزمه بدفع الاجرة كان بانكاره
خصماً للمدعي . وعلى هذا تسمع دعوى المدعي ويقتضيه فلتراجع المادة
١٦٥٢ من المجلة

٣ - اذا باع احدهم بيتاً الى آخر فجاء فاعصب وغصبه قيل تسلمه
للمشتري . فان كان المشتري دفع من المبيع الى البائع او ان كان الثمن
موجلاً فالحصم في هذه الدعوى هو المشتري . لانه لم يبين البائع في
هذه الحال حق بهمس المبيع لاستيفاء الثمن ويكون الضرر الحاصل
من الغصب الواقع عائداً على المشتري . اما اذا كان الثمن معجلاً ولم
يدفعه المشتري الى البائع بعد فالحصم حينئذ هو البائع لان البائع له
الحق بهمس المبيع الى حين استيفاء الثمن ويرى بهذا الدعوى استحصال
حقه هذا

٤ - اذا ادعى احدهم على آخر بقوله : قد دفعت الدين الذي
عليك لفلان بحسب امرك لي بان اكفلك وعملاً بالكفالة فامتن لي
ما دفعت فالمدعي عليه خصم المدعي في هذه الدعوى لان اقرار
المدعي عليه بهذه الدعوى يوجب ترتب الضمان عملاً بالمادة ٢٥٢
من المجلة

فاذا انكر المدعي عليه تأدية الكفيل فلا كفيل اثبات هذه التأدية
بواجبة المكفول

٥ - اذا ادعى رجل على آخر بقوله قد دفعت الدين الذي عليك
لفلان الغائب بامرك فادفع لي ما دفعت عنك فاذا انكر المدعي عليه

امره للمدعي بالدفع وانكر كونه مديناً له لاثبت فله في اثبات هذه

الامور راجع المادة ١٥٦ من المحلة

٦- اذا ادعى احدكم على آخر بقوله ان وكيلي بالبيع فلاناً او

وصيي لما كنت صغيراً باعك . اني الفلاني ببلغ كذا ومات قبل قبض

الدين . فادفع لي ثمن المبيع فهذه الدعوى صحيحة على قول والمدعي

خضم للمدعي عليه . على ان واجاء في المادة ١٤٦١ من المحلة

من انه اذا لم يصف العقد الى الموكل فحقوق العقد عائدة للوكيل

ولا يستفيد منها الموكل لا ينافي قول بعض العلماء من انه اذا مات

الوكيل انتقل حقوق العقد الى الموكل . فخصومة الموكل للمدعي

عليه في هذه المسألة مبينة على هذا القول . وقال بعض العلماء الاخر

ان حقوق العقد انتقل الى وصي الوكيل عند موته الموكل فاذا لم

يكن له وصي يرفع الامر للحاكم فبين له وصياً وهذا الوصي يوفي

حقوق العقد

٧- اذا ادعى احدكم على آخر بقوله ان رسولك اخذ مني الشيء

الفلاني فادفعه لي فاذا اقر المدعي عليه يلزم باقراره واذا انكر يكون

خصماً للمدعي فمع دعوى المدعي وينتبه راجع المادة ١٦٣٤ من المحلة

٨- اذا غصب غاصب المأجور من يد الاجير فالاجير يدعي

على الغاصب ولا لزوم لحضور صاحب المال في المحاكمة

٩- يجوز لدائن المتوفى ان يدعي على احد الورثة ويثبت دينه

ودعواه بمواجهة احد الورثة بعد تقسيم التركة بينهم . والمدعي عليه

الوارث بعد ذلك ان يأخذ دينه مما اخذ من التركة وليس له ان يقول

ادفع ما يصيب حصتي ولا ادفع الزيادة خلفه من الآخرين . ثم

يراجع هذا الوارث سائر الورثة بالنسبة لخصمهم اما اذا ادعى

الدائن على اثنين من الورثة واثبت دينه بمواجهتها فباخذ منها بقسبة

حصتها من التركة ولا يقال في هذه الحال ما يقال في حال الدعوى

على الوارث الواحد

١٠- اذا ادعى دائن المتوفى بدينه بمواجهة الوصي الذي عينه المتوفى

بصرف ثالث ماله في وجوه البر واثبت دعواه فاذا كان مال التركة

في يد اوصي فالمدعي الدائن يستوفي دينه من ذلك المال

١١- اذا غصب غفار موقوف وهو في يد المستاجر فليست الاجر

ان يخاضم الغاصب ولا يشترط حضور المتوفى

١٢- اذا ادعى المدعي على آخر بقوله ان صاحب هذه الوديعة

التي في يدك قد باعني اباهاً ووكلي يقيضها واستلامها فادفعها لي

فله اثبات البيع والوكيل

١٣ - يجوز لدائن المتوفى ان يدينه بمواجهة احد الورثة ولو كان لم يقبض شيئاً من التركة

١٤ - اذا اقر احدهم بقوله ان وديعتي اثني عند زيد او ديني الذي في ذمته هو لغرو بقدر رغبا عن هذا الاقرار على استيفاء دينه او استرداد وديعته . ثم عليه ان يدفعه للمقر له ولا يستطع حقه بالدعوى بمجرد هذا الاقرار

١٥ - اذا اشترى احدهم شيئاً ثم اخذ هذا الشيء منه حكماً بعد اقامة دعوى الاستحقاق واثبتها فلبائع عندما يرجع عليه بالثمن ان يدينه بقيمة البينة على انه كان اشترى هذا الشيء . من مستحقه . يكون المشتري الرافع في هذه المسألة خصماً للبائع المرجوع عليه

١٦ - مدعي ذلك هو على قول خصم المستأجر وذلك اذا استأجر احدهم شيئاً واستلمه ثم ظهر شخص آخر واقام الدعوى على المستأجر واثبتها بان المؤجر الغائب قبل ان يؤجر ذلك الشيء للمستأجر المستلم كان ياعه اياه وقبض منه تماماً فالمتأجر على قول خصمه ولا حاجة لحضور البائع والمؤجر الغائب

١٧ - اذا ادعى احدهم على المشتري بان المبيع في اجارته ثم ادعى المشتري بانه استأجر المبيع بعد قسغ اجارة المدعي فله اثبات هذا

الادعاء في غياب البائع

١٨ - اذا رهن احدهم مالا وسلمه للمرتهن ثم عاد ونزع المرهون من يد المرتهن وباعه لآخر فان اراد المرتهن ادعاء الرهن واسترداد المرهون فالمشتري خصم له ولو كان الراهن غائباً ويؤخذ العين من المشتري ويسلم الى المرتهن

١٩ - المشتري بالشراء القاسد يكون خصماً لمدعي الملك بعد القبض . وذلك اذا اشترى احدهم مالا بالشراء القاسد وقبضه ثم ظهر شخص وادعى ان هذا المال ملكه فلا حاجة لحضور البائع والخصومة بين المشتري ومدعي الملك اما اذا اشترى الشيء بالشراء الباطل فلا يكون خصماً ولا تسمع بينته ضد مدعي الملك

٢٠ - اذا طالب الدائن الكفيل فالكفيل ان يثبت ان المدينين اوفى دينه

٢١ - اذا رجع الكفيل بالامر على المدينين وادى انه دفع الدين فانكر المدينون الاداء فالكفيل البتة في غياب الغائب وبمواجهة المدينين

٢٢ - اذا ائلف احدهم وديعة في يد المستودع فلهذا الادعاء

بطلب الضمان وليس حضور الودع شرطاً

٢٣ - اذا اجر المتوفي مال الوقف لآخر وعزل قبل استيفاء

الاجرة فلا يتولي الا لاحق حق الدعوى بطالب الاجرة من المستأجر ولا يكون حق الدعوى بها عائدا للمتولي المعزول .

٢٤ - اذا ادعى احدى على يات في يد آخر انه في اجارته وقال المدعى عليه ذو اليد انه في اجارته وقال كل منهما ان مؤجره شخص غير مؤجر الآخر فكل منهما خصم الآخر ولا يشترط حضور المؤجر من ٢٥ - اذا ادعى احدى بان هذا العقار كان ملك فلان الغائب وهذا المدعى عليه اشتراه واستلمه منه وانا شفيع العقار فاطلبه بالشفعة وقال المدعى عليه انه ملكه ولم يشتره منه احد فكل منهما عند الامانة الثاني خصم للآخر ولا يشترط حضور البائع .

٢٦ - اذا اشترى احدى مالا وغصب من باعه قبل ان يستلمه المشتري وينظر فاذا كان المشتري دفع الثمن او كان الثمن مؤجلا فالخصم في هذه الدعوى هو المشتري وهو يدعي على الغاصب والا فالخصم هو البائع .

٢٧ - اذا باع البائع مالا لزيد ثم قبل ان يقبض منه باعه احدى وسلمه اليه فالمشتري الاول يدعي على المشتري الثاني لانه يدعي الملك لنفسه وذو اليد يعارضه لكن لا يأخذه من يد ذي اليد قبل تسليم الثمن .

٢٨ - اذا وقعت الدعوى على مال المضاربة فالخصم في مقدار الربح ان كان ثمة ربح هو المضارب وفي الزيادة رب المال واذا لم يكن هنالك ربح فالخصم هو رب المال .

٢٩ - يجوز رواية قسم من الدعوى مع احد الوكيلين بالخصومة والقسم الآخر مع الوكيل الآخر .

٣٠ - يجوز فصل قسم من الدعوى بحضور الموكل وقسم بحضور الوكيل .

٣١ - يجوز رواية بقية اقسام الدعوى في حضور الورث بعد ان تكون رواية بعض جهاتها في حضور المورث المتوفى ان تبنى عليه لواقام المدعي شاهداً بمواجهة المورث فله اقامة الشاهد الآخر في وجه الورث .

ثانياً - اذا كان لا يصح اقرار المدعى عليه يعني انه اذا لم يترتب حكم على اقرار يفرض وقوعه فلا يكون بانهكاره خصماً في الدعوى وفي اقامة المينة لان البينة لا تقام الا على الخصم المنكر .

ينفرد على هذا بعض السائل :
١ - اذا ادعى احدى معين في يد آخر قائلاً هذا لي وقد اشترته من فلان الغائب واقرو المدعى عليه بدعوى المدعي فلا يتعمد الحاكم

عليه بتسليم العين للمدعي لأن تصديق المدعي عليه هو اقرار بمضرة
فلان الغائب فلذلك لا يعد هذا التصديق اقراراً
٢- ادعى المدعي بأن المال الذي في يد الآخر كان فلان الغائب
اشترى من المدعي عليه بالوكالة عنه فلا يصح وعند الانكار لا تقسم
البينة ولا تتوجه اليه

٣- ادعى المدعي على آخر قائلاً ان وكيلك بالبيع كان اشترى
مني هذا المال باضافة العقد الى نفسه يبلغ كذا فادفع لي الثمن فإذا
انكر المدعي عليه بشراؤه وكيله على هذا الوجه لا يجبر على دفع ثمن البيع
للمدعي ولا يكون بانكاره خصماً له عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ١٦٤
من المجلة ولا تقسم دعوى المدعي ولا يثبت

٤- لا يكون المشتري بالشراء الفاسد خصماً لمدعي الملك بالبيع
ما لم يقبضه ويستلمه من البائع وإنما الخصم هو البائع
٥- لا يكون المشتري بالبيع الراطل خصماً للمستحق
مثاله:

إذا اشترى اعدم مالا لفلان البينة واستلمه ثم ظهر آخر وادعى
ان هذا المال ماله فلا تصح دعواه

٦- إذا وهب شخص مالا لآخر وسلمه اياه ثم ظهر شخص

ثالث وادعى ان الموهوب ملكه فلا تصح دعواه

٧- اذا وكل ورثة زيد المتوفى بكذا يقبض دين زيد الذي
له في ذمة عمرو وقبضه فلا يكون بكذا خصماً لذاتي زيد الآخرين
ولا تصح دعواه بوجهه بمجرد كونه وكيل الورثة يقبض المبلغ
المذكور

٨- لا يجوز للمدعي الادعاء بدينه والبانة في وجهه مديون
المتوفى المديون

قسمات الدعوى

١- الدعوى الصحيحة

الدعوى الصحيحة هي ما يترتب عليها احكام كالحضر الخصم
ومطالبته بالجواب والاثبات بالبينة عند الانكار ووجوب البسب
واحضار المدعي به - كما اذا ادعى اعدم بقوله ان فلاناً اخذ ساعتى
بغير حق فاطالب استردادها - فدعواه هذه صحيحة - وبناء عليها
يدعى المدعي عليه الى المحكمة ويؤمر بالجواب عن دعوى المدعي على
الوجه المذكور واذا انكر تطالب البينة من المدعي

٢- الدعوى الفاسدة

الدعوى الفاسدة هي الدعوى الصحيحة اصلاً وغير المشروعة

باعتبار اوصافها الخارجية : كما اذا كان المدعى به مجهولاً فهي على هذا الوجه غير جديرة بالقبول وانما يمكن اصلاحها يعني بومر المدعى ببيان المدعى به وايضا

في هذه الحال لا يجوز للمحكمة رد الدعوى سالاً ولا يسوغ لها الاشتغال باستحضار اسباب الحكم

فإذا اصطلح المدعي دعواه وازال سبب قساده تبدأ المحكمة بروتة الدعوى وفصلها والا فتردها ولا يستلزم هذا الرد سقوط حق المدعي سقوطاً باتاً . وله ان يصلح دعواه ويقسمها مجدداً يوماً من الايام حسب الاصول مثال ذلك اذا ادعى احدكم بقوله ان فلاناً شريكى في الدكان المعلوم وهو يزجرها منذ زمن طويل وياخذ اجرتها جميعها فاطلب حصتي منه من دون ان بين حصته ومقدارها ولا مقدار الاجرة التي استوفاه شريكه المدعى عليه فاذا لم يوضع هذه الجهات ترد المحكمة دعواه

٣ - الدعوى الباطلة :

الدعوى الباطلة هي الدعوى غير الصحيحة اصلاً ولا يترتب عليها حكم لان اصلاحها غير ممكن كما لو ادعى احدكم قائلاً ان جاري فلاناً موسر وانما فقير معسر ولا يعطيني صدقة فاطلب الحكم عليه

باعطائي صدقة فهذه الدعوى غير صحيحة (باطلة) وكذلك لو قال احدكم انا وكيل فلان وانكر هذا فلا يصح لان الوكالة ليست من العقود اللازمة وانكارها يعتبر عزلاً

ثم اذا قال المدعي : لا كان علوي هذه الدكان التي يتصرف بها هذا المدعي عليه وهو اهلها لي وكنت عند ما جدت بناءها لانشاء نزل فوقها تجاوزت على الطريق العام واصفت الى الدكان المذكورة ثلاثين ذراعاً من الطريق العام وقد تركت هذه الاضافة للمدعى عليه فاطلب من المدعى عليه ان يعطيني من يته الموازي للدكان من الجهة الاخرى ثلاثين ذراعاً مقابل ما اعطيت من الطريق العام فدعواه مردودة لانها غير صحيحة ولا يمكن اصلاحها . لانه

اولاً - ان اخذ المدعي جزءاً من الطريق العام على الصورة المشروحة هو مخالف لما جاء في المادة ١٣١٢ من المجلة وليس ماله فلا يحق له شيكته للغير

ثانياً - لو فرض ان المدعي مالك لذلك المثل فان الباطلة والقايضة متوقفة على رضا الطرفين ولا يسوغ للمحكمة اجبار احدهما عليها وكذلك لا تسمع دعوى المدعي بقوله ان المؤسسة المالية الفلانية وعدتني ان ترتب عقاري المعين وانرضي مبلغاً من المال ثم اخلقت

وعدها وامتنعت عن اقراضي فاطلب اجبارها على ذلك

٥- الدعوى بالمراد

دعوى المراد ايضاً هي من قبيل الدعاوى الباطلة كما اذا ادعى احد
بقوله ان هذا الدعي عليه يريد اخذ مالي او يبغي اضرارني فلا تسمع هذه
الدعاوى ولا يطلب المدعي عليه بالجواب عنها

٥- دعوى دفع النزاع

كذلك دعوى دفع النزاع فهي من الدعاوى الباطلة ولا تسمع
ومثالها دعوى الدعي بقوله اذا كان لهذا المدعي عليه حق علي فليدع
به والا فليصدق بحضور المحكمة وليعلن ان ذمتي بريئة . فلا تسمع دعواه
لان الحق للدعي فهو اذا شاء بدعي الان وان شاء ففي المستقبل وان
شاء فله تركه تماماً .

٦- دعوى دفع التعرض

دعوى دفع التعرض مصححة بموعدة كما اذا ادعى المدعي فاعلا
ان هذا المدعي عليه يعارضني في الامر المعين بغير حق فاطلب دفع
تعرضه فاذا لم يثبت المدعي عليه ان تعرضه بحق ينعم الحاكم

٧- الدعاوى المتنوعة

وهي الدعاوى المتنوعة منها قسراً وهي :

أولاً - الحكم ممنوعون عن سماع الدعاوى التي مر عليها الزمان ولا يدفع
ادعاء مرور الزمان الا بقرار المدعي عليه واعترافه . ويجوز الادعاء
به في جميع درجات المحاكم والمحكمة مجبورة على النظر فيه راساً
ولم يدع به احد الطرفين لا يسوغ للحكم النظر في مرور الزمان وان
وجب ذلك على الحاكم

بناءً على ذلك لو فصل الحكم دعوى مر عليها خمس عشرة سنة فتشكك
صحيح ونافذ .

حتى اذا نصب الطرفان الحاكم حكماً لفصل دعوى مر عليها
الزمان وفصلها بحكمه صحيح ايضاً

ثانياً - اذا كان فرائع المستغلات الوقفية قطعياً في اسناد الفقر
الحاقني المينة لفراغها فيعتبر قطعياً وان كان استغلاً لا فيعتبر استغلاً
ولا تسمع الدعاوى القائمة خلافاً لتسلك عملاً بالارادة السنية

الصادرة في ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٧٥

وقد عدلت هذه الارادة بارادة اخرى صدرت في ١٩ ذي الحجة
سنة ١٢٩٢ موداعاته لا تسمع دعوى المواضعة في المستغلات والمستغلات
الموقوفه ما لم يكن اقرار المدعي عليه او سند معطى من قبله

ثالثاً - لا تسمع الدعاوى في بيع وشراء العقارات المملوكة ما لم تكن

مقترة بمعاملة رسمية أي إذا لم تقرر في دوائر الدفتر الخافقي إرادة تاريخ
في ١٧ ايلول ١٣١٨ وقد تقرر في محكمة التمييز ببيانها العامة أنه يجب
استماع دعوى البيع والشراء إذا ادعى واثبت أن ذلك وقع قبل تاريخ
النوع المذكور

ولما يجب رد الدعوى إذا كان البيع والشراء وقعا بعد التاريخ
المذكور

وإذا استمعت الدعوى ولم ترد وحكم بها فالحكم ينقض

رابعاً - لا تسمع دعاوى الرهن والشرط والوفاء والاستغلال إذا
لم تدرج في الاسناد الخافقي بعد أن تجري معاملة بيع العقارات المملوكة
وتقرر بالصورة الرسمية وتعطى بها الاسناد . وقد منع هذا بتاريخ
٢٨ رجب ١٢٩٠ و ٢٨ اوجستوس ١٢٩٠

خامساً - لا تسمع دعوى فراغ الارض الاميرية بشرط ما لم تدرج
في سند الطابو . منع في ١٨ صفر ٣٠٦ و ١٢ تشرين اول ٣٠٤
سادساً - لا تسمع دعوى فراغ المستغلات الوقفية بشرط ما لم
تدرج في السند الخافقي

سابعاً - منع الحكم من سماع دعوى الفراغ بالوفاء إذا لم تكن
مدرجة في سند التملك بتاريخ ٢٦ صفر سنة ٢٧٨

ثامناً - لا تسمع دعوى الخليط والشريك بحق الرجحان بعد
مرور خمس سنوات وفقاً للمادة ٤١ من قانون الاراضي

تاسعاً - لا تسمع دعوى حق الرجحان من قبل صاحب
الابنية الملك والاشجار إذا اقيمت بعد عشر سنوات من فراغ
التصرف بالارض تلك الاراضي الى آخره عملاً بالمادة ٤٨ من قانون
الاراضي

عاشرًا - إذا فرغ احد سكان قرية ارضه التي تحت تصرفه
بموجب سند طابو والموجودة في حدود القرية الى احد سكان قرية
اخرى فليكن يحتاجها من سكان القرية الموجودة فيها تلك الارض ان
يدعي بها في غضون سنة من تاريخ فراغها ولا تسمع دعواه بعد ذلك
توفيقاً للمادة ٤٤ من قانون الاراضي

حادي عشر - لا تسمع بعد عشر سنوات دعوى حق الطابو
الثابتة لصاحب الاشجار والابنية الملك القائمة على اراض اميرية
محلولة بسبب عدم وجود اصحاب حق الانتفال

ثاني عشر - لا تسمع دعوى حق الطابو الثابتة للخليط والشريك
في الاراضي المذكورة بعد خمس سنوات
ثالث عشر - لا تسمع دعوى حق الطابو الثابتة للمحتاجين الى

الأراضي المذكورة بعد مرور سنة واحدة .

رابع عشر - لا تسع دعوى الربيع المزمع أكثر من تسعة بالمائة
خامس عشر - إذا حاول أصحاب الملك الادعاء بالآلاف وأخراج
الكهكاث المتصرف بها بموجب سندات صحيحة ومعتبرة والمستقرة
بمجلاتها فالحكام ممنوعون عن سماع دعواهم

سادس عشر - لا تسع دعوى الشفعة إذا مر شرط ولم تطلب
الخصومة من دون أن يكون عذر للتأخر
في شروط الدعوى كما

شروط الدعوة تسعة

١ - كون الطرفين أي المدعي والمدعى عليه عاقلين

٢ - كون المدعي عليه معلوماً

٣ - حضور الخصم

٤ - كون المدعى به معلوماً

٥ - عدم اتخاذ الإقرار سبباً للملك

٦ - احتمال ثبوت الدعوى

٧ - الحكم على المدعى عليه بشي على فرض ثبوت الدعوى

٨ - كون الدعوى في مجلس القضاء

٩ - عدم التناقض في الدعوى

« أركان الدعوى »

أركان الدعوى والحكم هي :

١ - المدعي

٢ - المدعى عليه

من أهم المسائل التي تبني عليها الدعوى في تفريق المدعي عن
المدعى عليه وتمييزها الواحد عن الآخر

فإذا لم يفرق وتميز بينهما لا يمكن أن يعلم من هو المكلف بأقامة
البينة ولا على من تتوجه البينة وإذا لم يعرف هذا فلا يمكن حل
الدعوى وفصلها . فقد بطلن كلام الشخص أحياناً دعوى وهو في
الحقيقة أنكر لا دعوى . كما يقع مع المودع والمستودع فإذا طلب
المودع ودعيته من المستودع وأدعى هذا أنه ردها وأعادها فبطلن كلامه
بحسب صورة الدعوى مع أنه ينكر لزوم الرد والضمان ويبقى المستودع مدعى عليه
فيختلف المستودع بينه الحال على عدم التزامه بالرد والضمان وإذا
أنكر المودع رد الدفعة فهو في الحقيقة غير منكر بأنه عليه لا يخلف
المودع المدعي على أنه لم يقبض الدفعة لأن البينة لا توجه على المدعي
فإن المدعى به :

يشترط كون المدعي به معلوماً

يعني انه ينبغي ان يكون المدعي به في اصل الدعوى والمدعى به في الدفع معلوماً لانه اذا لم يكن كذلك فلا تمكن الاشارة اليه ولا الحكم به ولا يعرف ما يدعيه المدعي

وعلى ذلك اذا كان المدعي به مجهولاً فلا تكون الدعوى صحيحة ولا يجوز الخصم على اعطاء الجواب ولا تقام البيعة على المدعي عليه المنكرو ولا يخلف اليدين - فبناء عليه تكون الدعاوى الآتية غير مسموعة :

اولاً : - اذا ادعى احدهم بقوله ان هذا الرجل اتلف مالي وما بين ما هو الشك ولا مقداره فلا يصح ولا يحق له تخليف خصمه ثانياً : - اذا قال احدهم ان هذا الرجل شربكي وقد خالني في

التجارة ولا أعلم مقدار ما خالني به فليبين هو مقداره فلا يسمع

ثالثاً : - اذا قال شخص ان هذا الرجل كان وصي فليعلم انه لم يسرق من تركته والذي لا كنه صغيراً فلا يسمع ما لم يبين مداه وقد ذكر الخصاص : انه اذا اتهم القاضي وصي اليقيم وقبم الوقت يعلمها نظراً للصغير والوقف ولو لم يدع عليها بشيء

رابعاً : - اذا مات احد وكانت ذبونه ازيد من تركته وجده دائته وتطلب تخليف الورثة على انهم لم يأخذوا شيئاً ولا اخفوا شيئاً

فلا يسمع

خامساً : - لا يسمع مدع جاً مدعياً بقوله : بلغني ان فلاناً قد مات وارصى لي شيء لا أعلم مقداره

سادساً : - لا يسمع دفع المدعي عليه الذي يقول لدائته قد وفيت مقداراً من الدين لا اعلمه او نسبته

مستثنيات :

يستثنى من شرط كون المدعي به معلوماً خمس مسائل :

اولاً : خصم المجهول (وقد فصلنا في المادة ١٦٧١)

ثانياً : رهن المجهول (من المادة)

ثالثاً : الاقرار المجهول وقد ذكر في المادة ١٥٧٩ من المجلد

مثال ذلك ادعى المدعي ان له على فلان مبلغاً معيناً الف عشرين وان المدعي عليه كان اقر له بانه مدين له بمبلغ والبت بالبيعة اقرار المدعي عليه بان عليه مالا له فعندئذ يجوز المدعي عليه على البيان والجواب - لان التحجيل واقع من المدعي عليه

رابعاً : دعوى الابراء المجهول ولا يشترط كون الحق المستطاع او اميراً معلوماً

خامساً بدعوى الوصية المجهولة

وذلك اذا ادعى المدعي على الورثة بقوله ان فلان المتوفي اوصى لي بجزء او سهم من ماله ولم يبين مقدار السهم فينبه انتم واعطوني اياه فدمعوا صحبة ويجب على الورثة بيان مقدار السهم . ايجاب الورثة فيبرون على هذا .

الوجود العلم بالمدعى به

يعلم المدعى به اولاً بالاشارة

اي انه اذا كان المدعى به عيناً منقولاً فيحضر الى مجلس المحاكم ويشير اليه المدعي بيده قائلاً هذا هو مالي وبهذا يصير المدعى به معلوماً وتصح الدعوى .

يصح التعريف بالاشارة في جميع انواع المدعى به منقولاً كان او عقاراً فتصح الدعوى اذا اشار المدعى الى عقار بحضور الحاكم او قائلاً ان هذا العقار لي وقد تجاوز المدعى عليه وادخله ضمن حدوده ثانياً : - اذا لم يكن المدعى به حاضراً في مجلس المحكمة فبغير وصفه وتعريفه وبيان قيمته فيصبح معلوماً

فاذا كان المدعى به في المجلس وطلبه المدعي عيناً فيجب عليه بعد وصفه وتعريفه بيان قيمته واذا كان المدعى به مستهلكاً او القهريات وطلب المدعى قيمته فيكفي ذكر القيمة لان الدعوى في

هذه الحال ليست دعوى عين بل هي دعوى دين ليس الا .

غير ان الوصف والتعريف وذكر القيمة لا يكفي للملك لكل نوع من المدعى به غير الموجود في مجلس المحكمة . ففي دعوى الابداع مثلاً وما شابهها يشترط بيان مكان الابداع ولذلك لا نرى بدا من سرد التخصيلات الالية :

دعوى القرض .

يلزم في دعوى القرض

١ - بيان مكان القرض . لانه يجب ثبوت الدليل القرض في مكان القرض

فاذا اقرض احدكم لآخر عشرين مداً حنطة في دمشق بسعر ثلاثين غرشاً كل مد ثم بقيه في بيروت وطلب منه الحنطة مع ان سعر المد فيها ثلاثون غرشاً فلا يجبر المستقرض على رد الحنطة الا في دمشق حيث استقرضها

ولا يجب بيان مكان القرض الا في القروض التي تحتاج الى مصاريف ثقيلة اما سواها كالنقود فلا ينبغي ذكره فيها ٢ - ويلزم في القرض بيان حصة المال المقرض فيجب في القرض الحنطة ذكر جنسها ان كان جيداً او يوهناً

لان المشتري يبيع على إعطاء جنس مساو للجنس الذي اشتريه
لا اعلى ولا ادنى .

١٣ - على المقرض ان يبين انه اقترض من ماله . لانه يجوز ان
يكون المدعي وكيل الاقراض وبذلك كان الوكيل بالاقراض شفعاً
ومعبراً فلا يمكن له المطالبة
دعوى يوم الشراء .

يشترط في دعوى يوم الشراء القول بأنه اخذت بشئ من
قدره كذا . ارجع المادة ٢٩٨ من المجلة بناء عليه لو قال المدعي اخذت
المدعي عليه الشئ القلاني ابريق سوء الشراء فلا يرد عليه ان كان موجوداً وان
كان مستهلكاً لم يرد عليه فلا يبيع الا اذا قال انه اخذت بشئ من قدره كذا
دعوى من المبيع بسبب اجازة البيع الفضولي

اذا ادعى المدعي بقوله : الي تترك فلان شركة ملك في المال
القلاني وقد باعته تترك يبي هذا لا آخر وانا اجزت البيع فامطاب صف
من المبيع : ندان يطلب من المدعي ان يعطي الايضاحات الآتية :

١ - يجب ان يقول ان المبيع كان له يد المشتري : هذا اجازة تابع الفضولي
٢ - انه اذا كان من المبيع مفشوتاً فهو رائج وقت الاجازة
٣ - ان البائع الفضولي قبض من المبيع . لانه الاجازة

كإعطاء التوكيل ولا يجوز التوكيل بالمبيع على دفع ثمن المبيع التوكلي
الا اذا قبضه من المشتري . المادة ١٥٠٢ من المجلة

لكن اذا لم يسكن المبيع مشتركا بين المدعي والمدعى عليه
شركة ملك بل شركة عقد فلا يشترط قيام المبيع وقت الاجازة
لان عقد البيع ينفذ حال وقوعه ولا يتوقف نفاذه على الاذن
والاجازة .

وإذا قبض المشتري شرط ليصح وتجاوز مطالبة المدعي عليه
ينصف الثمن .
دعوى الشراء .

اذا ادعى الشراء من واصل اليد يعني اذا وقعت الدعوى على ان
هذا المال كان ملك المدعي عليه فياخذ في اياهم بسلامته فيجب بيان
كون الثمن واقع تمامه اذا كان معجلاً

لكن اذا اقيمت دعوى الشراء على غير البائع يعني اذا فصل
المدعي قد اشترى هذا المال من فلان (غير المدعي عليه) اخذ
هذا المدعي عليه ووضع يده عليه . حق وجب عليه بان يكون
التمتع معجلاً يوم الاجازة فاذا كان معجلاً وجب عليه بان يكون دفعه
تماماً للبائع او ان البائع ادته باستلام المبيع

وتسمع الدعوى في هذه الصورة وعند ثبوتها يسلم المدعى به
الى المدعى .

لما اذا كان الثمن مؤجلا ولم يسكن المدعى دفعه للبائع ولم يكر
هذا اذنه باستلام المبيع فتسمع الدعوى وانما لا يسلم المدعى به للمدعى
مادة ٢٧٨ من المجلة

وتكون الفائدة من استماع الدعوى عبارة عن ثبوت ملك
المدعى لدى به

دعوى السلم .

اذا ادعى بمقدار من الحنطة من جهة السلم وجب ذكر شرائط
من ذلك وجوب بيان المكان الذي اشترط تسليم السلم فيه حين
عقد السلم لانه لا بد للحاكم من الامر بتسليمه فيه

فإذا ادعى المدعى بمقدار من الحنطة بالسلم الصحيح ولم يذكر
شرائط السلم فلا تصح دعواه . وكل سبب كثرت شرائطه يجب
إيضاحها عند الدعوى . وإذا كانت شرائط السبب قليلة فلا يلزم
بيانها .

بناء عليه لو ادعى المدعى بقوله ان في عليك مبلغ كذا بسبب
البيع الصحيح الذي جرى بيننا فتسمع ودعواه صحيحة

دعوى الكفالة :

اذا ادعى بال من جهة الكفالة فيجبايضاح السبب الذي نشأ
عنه لعل المكفول به

لان الكفالة لا تجوز على كل الاموال ويجب ان يبين نوع مال
الكفالة لدى القاضي

ولكنه لا يشترط عند ابي يوسف بيان قبول الكفالة من قبل
المكفول له في مجلس عقد الكفالة في دعاوى الدين بسبب الكفالة
وسبب هذا ما ذكرته في شرح المادة ٦٢١ في المجلة

دعوى التملك

يقضي لصحة دعوى التملك بيان كون التملك المذكور
جرى بوضوح او بغيره بوضوح

دعوى الاسترداد بسبب فساد البيع
يقضي الاستفسار من المدعى عن سبب الفساد لانه يجوز
ان يظن البيع الصحيح فاسداً
دعوى الوديعة والأمانة

ينبغي بيان مكان الايداع في دعاوى الوديعة ولا فرق بين

ان تكون الوديعة محتاجة لمصاريف النقل وان لا تكون لانه يجب ان يعلم مكان الايداع ليتمكن القاضي من الحكم باعادتها فيه على ما جاء في المادة ٧٩٧ من المجلة

دعوى الامانة المأتمنة :

ادعى قاتلاً ان امانتي القلاية قد تلفت في يد المدعى عليه فاطلب بطا . فيجب على المدعي ان يبين ان الامين هو الذي اتلفها . لانها اذا تلفت بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان كما انه اذا اتلفها احد الناس لغير الامين فالضمان على المتلف المباشر ولا يسأل الوديع والامين . وان انكر الوديع او الامين الوديعة او الامانة فيجب على المدعي ان يبين انها تلفت في يد احدهما . لان الوديع او الامين عند انكارهما الوديعة او الامانة خرجا عن كونهما امينين ولزمهما الضمان ولو كان الانلاف بلا تعد ولا تقصير

دعوى الوفاة وتجهيل الوديعة :

اذا ادعى المودع على المتمركة بقوله ان الوديع توفي بمهلا وديعتي التي اودعتها عنده فاطلب بطا يجب عليه ان يبين قيمة الوديعة عند موت الوديع لا ان تضمن بقيمتها في ذلك الزمان .

دعوى القطن :

اذا ادعى المدعي بالقطن فعليه بيان حصوله في بلاد هو اي يجب عليه ان يقول هل هو قطن مصر او اميركا او اشنه او غيرها ولا لزوم لتفصيل الزائد بقوله ان يذکر اوقته منه اتمتع مقدار كذا .

دعوى الغصب :

يجب بيان مكان الغصب في دعوى استرداد المصوب الموجود عينا في يد الغاصب . لان على الغاصب تسليمه في محل غصبه وهو يعمل بمصاريف نقله . ولا حاجة لذلك في التقود المصوبة لانه ليس فامصاريف نقل . ويمكن استلامها ايضا كان وليس للغصوب منه الامتناع عن الاستلام .

وعليه فاذا ادعى احدهم ان رجلا غصب منه عشرين مئلا قنعا ولم يبين مكان الغصب فلا يسمع

واذا كان المال المصوب من القبيات فعلى المدعي بيان قبضته يوم الغصب .

الدعوى بدل المصوب المالك :

يجب في دعوى المصوب المالك بيان ما اذا كان من القبيات او من المثليات لانه يحكم وفقا للمادة ٨٩١ من المجلة يرد مثل المصوب .

إذا كان من المثليات وقيمته يوم الغصب إذا كان من التبعيات .
هل ينبغي على المدعي بيان قيمة المنصوب يوم التلافة أم يكفي
بيانها يوم الغصب ؟ وذلك في حال تلف المنصوب بعد غصبه .

اختلف العلماء في المنصوب الذي زاد بعد الغصب أي في قيمة
المنصوب عند الغصب وفي قيمته عند التلافة بعد أن زادت .
قال الإمام أن قيمة المنصوب يوم الغصب لازمة للغصب وقال
الإمامان أنها لازمة عند الاستهلاك .
وهذا مثال لا يوضحها :

رجل غصب خروفاً وكانت قيمته يوم الغصب ليرتين فبقي
عنده مدة ففسن وصارت قيمته ثلاث ليرات وعند ذلك ذبحه
واستهلكه فهو عند الإمام ضامن بقيمته يوم الغصب وهي ليرتان
وعند الإمامين ضامن بقيمته يوم الاستهلاك وهي ثلاث ليرات .

ولذلك يشترط في نظر الإمام الأعظم لإقامة الدعوى تعيين
القيمة يوم الغصب وهذا البيان كافٍ وعند الإمامين يشترط تعيينها
يوم التلافة .

وظهر من المادة ٨٩١ من المجلة أنه اختير قول الإمام الأعظم
لأن المدعي قال أن المدعي عليه غصب منه هذا الحصان

تسمع دعواه ولو لم يقل أنه ملكه . وعند ثبوت الغصب باليمين
يحكم الحاكم بأن الحصان ملك المدعي حتى ولو قال شهيد يوم الغصب
بأن الحصان ملك المدعي

دعوى استهلاك الأعيان :

ينبغي في هذه الدعوى بيان ما هي الأعيان المرقومة وموضع
الاستهلاك وقيمتها وقت الاستهلاك لأن بعض الأعيان قيمية وبعضها
مثلي ويضمن القيمة بقيمته وقت الاستهلاك والمثلي يملكه فإذا ادعى
الورثة على دائن المتوفى بقولهم : إن المتوفى الذوقم كان استودعك
أشياء في حياته وعند وفاته جاء الوصي المنصوب لوفاء ديونه فباعك
هذه الأشياء مقابل دين المتوفى بنفطان فاحش عن ثمن مثلها وقت
استهلاكها فاضمنها فني هذه الصورة يقتضي أن يبينوا أنواع الأشياء
وأجناسها وأوصافها وقيمتها حين البيع والأفلا تسمع دعواه .

دعوى البيع الكراهة :

إذا رجع البائع وطلب فسخ البيع واسترداد البيع مدعياً بأنه
بائع مكرهاً يجب عليه بيان أنه باع مكرهاً وسلم مكرهاً وأنه فسخ هذا
البيع بسبب حق الفسخ الثابت له . لأنه يتسلب البيع طوعاً ، بعد
البيع كرهاً يصح البيع ويترجم . مثال ذلك إذا قرض المدعي الثمن

يجب ذكر كونه قبضة مكرها لانه اذا قبض البائع كرها ، التي مؤنة
يكون قد اجاز عند البيع فعلا

ولكن يقتضي في دعوى البيع مكرها ذكر من هو المجهول .

اذا قال المكره هذا المال ملكي وهو في يد المشتري بغير من
لا يصح لانه اذا حصل القبض بالبيع المكره يثبت في البيع -
دعوى التجبيل في شركة المال .

ادعى المدعي بواجبة وارث المتوفى قائلا ان مورثك مات
بمهلكة شركة المال فاعطى الضمان وفقا للمادة ١٣٥٥ من المجلد في
هذه الحال يجب ايضا التجبيل هل هو راس المال ام البضائع
والاموال المشتركة براس مال الشركة .

لانه لما كان راس مال الشركة نقودا فلا يضمن الا عليه فلا
بالمادتين ١٣٣٨ ١٤١٩ من المجلد .

اذا كانت الاموال المشتركة براس مال الشركة من التيسير
فتضمن بحسب قيمتها يوم التجبيل واذا كانت من المثليات فيضمن
ايضا وتلك يجب ايضا هذه الامور

مثلا اذا مات المضارب بمهلكة فيجب في دعوى الضمان بان
ما اذا كان مال المضاربة عند وفاة المضارب نقودا اولاه

كان نقدا فيضمن بالمعوان كان عروضا فيضمن وهذا الايضاح لازم
للمدة الدعوى

والحكم في دعوى تجبيل البضاعة كالحكم المبروح اعلاه
دعوى القسمة :

اذا كان المدعي به في حصة المدي عند القسمة فيجب عليه
بيان ما اذا كانت القسمة رضاء او قضاء

واذا كانت الدعوى على قسمة اراض اميرية فيجب ان يذكر
في حبتها ان القسمة جرت رسما اي بمعرفة مأمور الاراضي
كما انه اذا كانت القسمة قسمة مستغلات وفنية بالاجارين فيلزم
بيان انها جرت باذن المتولي

لان تقسيم الاراضي الاميرية بدون اذن صاحب الارض اعلى
ان جرى قضاء او رضاء . وكذلك قسمة المستغلات الوقفية لا
تصح الا باذن المتولي

دعوى غرس الاشجار وبناء الابنية في ارض الغير :

اذا ادعى المدعي قائلا : ان هذا المدعي عليه احدث بناء او
غرس اشجارا في عرصة لي فاعطى قسما وتسلمي العرصة فارغة فيجب
عليه بيان حدود العرصة الاربعة وحلول وعرض البناء ونوعه وان كان

من خشب او اخجار ويجب التدقيق عما اذا كان قطع البناء
الاشجار مضرأ بالعريضة اذا طالب المدعي ابقاء ما على ان يدفع بدلها
دعوى الدين :

يجب على المدعي اذا كان المدعي به ديناً ان يبين لولا جسد
نوعه ثلثاً وصفه رابعاً مقداره خلفاً (على قول) سبب الدين سادساً
(على قول) اخذه واسترداده .

يكون بيان الجنس بتعيين ما اذا كان الدين ذهباً او فضة او حبة
او شعيراً او هلم جرا .

وبان النوع بالتقول عن الدين هل هو سكة عثمانية او انكليزية
او افريقية وبيان الوصف : هل الدين سكة خالصة ام سكة مشوشة
ام حنطة جيدة ام رديئة وبيان لون الحنطة الى اخره اذا كان في اليد
نقود مختلفة وبعضها رائج اكثر من سواه ويصرف البيع اليه وكذا
القصص غيره فيجب بيان النوع المقصود ولا تصح الدعوى بدون ذلك
اذا كانت النقود المختلفة متساوية القيمة في الرواج والمعاملة فلا
يلزم بيان نوعها في عقد البيع وانما يلزم لصحة الدعوى . لكن اذا كان
الدين من ثمن البيع وكان نقد البلد واحداً ومعروفاً فلا حاجة لبيان
الوصف . الا اذا مر زمن طويل من حين البيع الى وقت الخصومة

واصبح نقد البلد غير معروف بمرور تلك المدة فيلزم بيانه
ولا ينبغي ذكر الحاكم الذي ضربت النقود في زمانه اذا ادعى
بسيكته من الذهب فينبغي ذكر عيارها ومثاقيلها واذا كانت فضة
فيذكر عيارها ووزنها دراهم .

دعوى الغروش :

اذا ادعى المدعي ببلغ من الغروش على الاطلاق ولم يبين ان
سعر الليرة العثمانية مئة وثمانية غروش او الجيدي عشرون غرشاً فدعواه
صحيفة ولا يكلف لايضاح اوسع من هذا

ويصرف حيث ذكر على الغروش المعروفة لان المعروف كالمشروط
وكالمقصود عنه صراحة

ويصرف بتعريف الغروش الى الادنى وذلك انه اذا ادعى بالف غرش
ولم يقيد ان الليرة بمئة غرش فاذا ثبت الدعوى وحكم بها فيصرف الى
ان الليرة بمئة وثمانية و الجيدي بعشرين غرشاً لانها في زماننا هكذا
ولا يجعل على ان الليرة مئة غرش والجيدي تسعة عشر غرشاً لان الادنى
ادنى والمتيقن هو الادنى

بيان السبب :

يلزم بيان سبب البيع وجهته على قول بعض العلماء . ويدون لا

تسمع الدعوى ولا تصح . لان بعض اسباب الدين يكون باطلاً ولا
يوجب ثبوت الدين في الذمة فيلزم السؤال عنها ليتضح للحاكم ما اذا
كان سبب الدين صحيحاً او لا
الحساب من الاسباب الباطلة :

لا يكون الحساب سبباً للدين . فاذا ادعى المدعي بقوله ان لي
مبلغ كذا من حساب بيننا واكتفى بذلك فدعواه غير صحيحة . لان
الدين يصح ويثبت في ذمة المدين اذا كان نتيجة حالة موجبة
للضمان كاستهلاك المال او نتيجة عقد كالبيع والشراء والاستعجار
والاستقراض . وليس الحساب منها

حتى اذا شهد الشهود ان المدعي والمدعى عليه تحاسبا فظهر على
المدعي عليه مبلغ كذا ديناً للمدعي فلا يثبت بهذه الشهادة شيء
ورأى بعض العلماء الآخرين انه اذا لم يذكر سبب الدين تصح
الدعوى . اي انه اذا سأل الحاكم عن سبب الدين وامتنع المدعي عن
بيان السبب فلا يجبر . لانه قد يكون هنالك سبب لا يمكن للمدعي بيانه
مثاله اذا اشغل للمدعي سند دين من مورثه وكان سبب الدين
غير مذكور في السند والمدعي ايضاً لا يعرفه . فاذا ردت الدعوى
لعدم بيان سبب الدين كان في ذلك ضرر عظيم على المدعي

وقد اختارت المجلة هذا الرأي في المادة ١٩٢٧ فاذا ادعى
المدعي بلا ذكر السبب وشهد الشهود بالدين مع ذكر السبب او اذا
ادعى مع بيان السبب وشهد الشهود بلا ذكره قيل . لان الاختلاف
بين الشهادة والدعوى على جهات لا ينبغي بيانها وايضاها لا يمنع
قبول الشهادة .

اذا ادعى المدعي بدين بلا بيان السبب وبين المدعى عليه سبباً
غير موجب للدين قيل بعده انكاراً ام اقراراً ؟

مثاله اذا ادعى المدعي ان له على المدعى عليه عشرة ايرات فقال
المدعى عليه ان هذا المال هو من بيتي فكذبه المدعي في هذا
السبب فيكون المدعى عليه في رأي الامام قد اقر بالمدعى به . اما
عند الامامين فالرأي انه اذا قال المدعى عليه هذه الكلمة بعد اقراره
الواقع منفصلة ومؤخرة فهي اقرار بالدين اما اذا قالها موصولة
ومتصلة فلا تكون اقراراً

نسه : ولا يمكن حصر المدعى به في ما ذكر انفاً وكل نوع منه يحتاج
لايضاحات مختلفة . ومعلوم انه لا يمكن حصر الدعاوى والوقائع
في الاستدعاء

شرائط الاستدعاء كثيرة ذكر بعضها في اصول الحسابات

وسكت القانون عن بعضها وسنيتها جميعها وتشرحها هنا .

اولا : يلزم ان يتضمن الاستدعاء الدعوى الملزمة . اي ان الاستدعاء يجب ان يحوي دعوى يمكن عند تحققها وثبوتها ان يحكم على الخصم بها .

كأن تدعي بان لك في ذمة فلان مبلغ كذا من بدل ايجار او لمن مبيع .

واذا لم يتضمن الاستدعاء دعوى ملزمة فليس جديراً بالقبول كأن تدعي بانك قد عرضت على المؤسسة المالية القلاية التأمينات الكافية وطلبت منها استقراضاً فامتنعت فتطلب اجبارها على ذلك

ثانياً : لا بد من ان يكون اعطى الاستدعاء وموقعه اهلية للدعوى فالعاقل البالغ له اهلية للدعوى وكذلك الصبي المحيز اما الصبي غير المميز والمجنون وامثالهما القاصرون فلا يقبل استدعاؤهم

ويجب ان يستدعي من قبل اوليائهم واوصيائهم او وكلائهم . ولا يقبل هذا الاستدعاء من دون تشكيل الطرفين

لانه لا يجوز للحكمة ان تشتغل بامور لا قائمة منها كجلب عشي او صبيون اليها بصفة مدع او مدعي عليه فضلاً عن ان في تعديل مصاريف المحاكمة للمدعي القاصر بعد ان يكون قبل استدعاؤه

وردت دعواه حكماً بتواجبه الطرفين علماً واضراراً

ثالثاً : يجب تاريخ الاستدعاء . يلزم ان يذكر في الاستدعاء يوم كتابته وشهرها وسنيتها . ولا فرق بين ان يكون مؤرخاً بالتاريخ العربي او الافرنجي لان كليهما معروف بين الناس وفائدة تاريخ الاستدعاء هي لامكان توريق بعض الاوراق من البعض الاخر ليس الا . لان التاريخ المقرر في الاستدعاء لا يكون مبدأ للقائمة القانونية ولا ينفع في قطع مرور الزمان وازالته . حتى ان التاريخ الذي يضعه الرئيس تحت شرح (فدية بد) على ظهر الاستدعاء لا يعتبر رسمياً . لان صاحب الاستدعاء قد يورث استدعاءه بتاريخ مؤخر او مقدم عن يوم كتابته كما انه قد لا يقدمه للحكمة يوم حوالة الرئيس له . ولذلك ينبغي ان يعتبر تاريخ الاستدعاء الرسمي تاريخ قيده في دفتر المحسوس .

تتفرع بعض المسائل عن تاريخ القيد :

١ : القائمة يعتبر تاريخ قيد استدعاء المدعى في المحكمة مبدأ لحساب القائمة ولو لم يدرج في السند ولا طلب في ورقة البروتستو اما ما جاء في المادة ١١٢ من اصول المحاكمة من ان تاريخ الجواز هو مبدأ حساب القائمة فهو قول على قرض قيد الاستدعاء عند اجراء

الحوالة وليس قصد القانون اعتبار ذلك التاريخ ولو قيد الاستدعاء
بعده بعشرة أيام .

٢ : طلب حوالة الدعوى لمحكمة أخرى :

إذا قدم أحدكم استدعاء لمحكمة ما وودعا خصمه إليها واجاب
هذا انه اقام نفس الدعوى على المدعي لدى المحكمة الثالثة فيطلب
قبل جميع المدافعات حوالة هذه الدعوى الى تلك المحكمة . فعلا
بالمادة ١١٣ من اصول المحكمة يجب اعتبار طلبه هذا

فيعتبر في هذه الصورة قيد الاستدعاء المقيد أولاً في احد
المحكمتين وينبغي النظر في الدعوى لدى تلك المحكمة ولا عبء
لتاريخ الموعود بالاستدعاء ولا لتاريخ الحوالة
٣ : ملاحظة المادة القانونية :

يعتبر في الطرق القانونية التابعة للمدة تاريخ قيد الاستدعاء في
المحكمة الابتدائية مبدأ لتلك المدة وذلك في الاعتراض والاستئناف
والتميز وغيرها . فإذا كان القيد في مدته القانونية قبل والا فبعد
٤ : يجب ان يكتب في الاستدعاء اسم المدعي والمدعى
عليه وشهرتها ومسكنها ومحل اقامتها . فإذا لم يوجد فيه المدعي
والمدعى عليه لا تصح الدعوى ولا الاستدعاء

ولا يمكن للمحكمة قبول استدعاء خال ما ذكر لانها لا تستطيع
دعوة الطرفين للمحاكمة نظراً لجهلها بها . ولا يمكن هذا الرد مضمراً
في الاستدعاء فللمدعي اقامة الدعوى باستدعاء آخر موافق للاصول .
خامساً : اذا كان احد الطرفين من غير التبعة المدنية فيجب
ذكر تبعته لان الاحكام قد تتغير باختلاف التابعة

وذلك ان اختلاف التبعة يؤثر اسماً على وظيفة المحكمة
مثال ذلك اذا كان احد الطرفين اجنبياً وكان المدعي به اكنة
من الف عرش فتري الدعوى في محكمة القارة المختصة ولم تكن
دعوى حقوق عادية . واجباتاً يتم حضور الترجمان في المحكمة .
مثاله لو ادعى المدعي على احد افراد التبعة الاجنبية تخلفاً ما جبر
فيجب استحضار الترجمان من المفصلات او السفارة المربوط بها ذلك

المدعى عليه . ويؤثر ذلك احياناً في صورة حل الدعوى وفصلها
كما اذا ادعى اجنبي على عثماني بقوله : (ان اخي هذا المدعى
عليه لا يريد اعطائي حصتي من الاراضي الاميرية القيدة على اسم
والدنا المتوفى وهو عثماني) فتد دعواه لان اختلاف التابعة مانع
الانتقال فلذا يجب ذكر تبعه الاجنبي في الاستدعاء . اما اذا لم
يكن احد الطرفين اجنبياً فلا حاجة لذكر ذلك . لان جميع التبعين

في المالك العثمانية يعتبرون عثمانين ما لم يثبتوا انهم اجانب
سادساً : خلاصة الدعوى : لما كان القصد من الاستدعاء هو
الدعوى فمن المنطقي ذكر خلاصتها فيه . وان لم تذكر فلا يفهم
الشرط المبين في الفقرة الاولى من شرائط الاستدعاء المذكور آنفاً
كأن لا يكن اجراء المعاملة بموجب تعرفه الخارج ولهذا فلا نستطيع
الحكمة قبول هذا الاستدعاء .

سابعاً : يجب ان يتضمن الاستدعاء طلب دعوة المدعى عليه
الى المحكمة والحكم بالمدعى به لانه ان لم يتضمن هذا فيعمل على بيان
حوادث واختيار ولا يشكل مبادي الدعوى

ثامناً : يجب ان يوقع على الاستدعاء من قبل صاحبه او وكيله
او وليه او وصيه وان لم يفعل فسلما يكون ثمة طالب ولا يتضمن
معنى الطلب . فلا يعتبر استدعاء وقد ذكر في القانون انه اذا كان
يجوز لتقديم الاستدعاء بامضاء الوكيل فانه يجب على هذا الوكيل ان
يكون حاملاً سند وكالة وان يكتب في توقيعه (وكيل بموجب سند
مصدق)

اذا قدم احدكم استدعاء قبل ان يكون لديه وكالة ووقع عليه
وكيل ثم استحصل وكالة بتاريخ موخر فاذا ذكر في هذه الوكالة ان

الموكل اجاز الاستدعاء الذي كان قدمه الوكيل فالاستدعاء الاول
كافي ولا حاجة لتقديم استدعاء آخر بعد اخذ الوكالة . اما اذا لم
يجز الموكل الاستدعاء المعطى اولا فضولا فلا حكم لذلك الاستدعاء
ويبقى تجديدده - يلزم ان تكون وكالة الوكيل متبعة بلوراني رسمية .
ولا يجوز اجراء المساكاة والمعاملة بوكالة شفوية كما انه لا يسوغ
توزيع الاستدعاء المعطى فضولا بصورة شفوية على انبه لا يرد
الاستدعاء الموقع فيه (الوكيل فلان) من دون ان يذكر بموجب
سند مصدق على شرط ان يكون لدى الوكيل وكالة عند كتابته
ثامناً : ان يكون على الاستدعاء طابع (بول) والاستدعاء
الخالي من هذا الشرط لا يقبل ومع ذلك فانه اذا قيل وجرت عليه
المعاملة فللمأمور الذي اجراها يلزم بجواز تقديمه معلوم ولا يلزم اعادة
الاستدعاء بعد ذلك ولا يجب قسح الحكم او نقضه لهذا السبب
ليس في القانون بيان على ان الاستدعاء يرد اذا ترك فيه نقصان
ولم يكتب موافقاً لتعريفات القانونية والتفصيلات الالفة ولذلك
يجب ايضاح هذه الجهة :

نقسم الشرائط المذكورة اعلاه الى قسمين : القسم الاول
الشرائط السكالية وهي بيان شورة الطرفين ومقتضاها وعمل اقامتها :

وما شابه .

فإن عدم ذكر هذه الشرائط في الاستدعاء لا يوجب رده لأن
القصود من هذا القسم من الشرائط هو تسهيل المعاملات التبليغية
وبشكل أكمل هذا التقص عند المزموم ، وإذا طلب العارف الآخر
الاستدعاء بسبب هذه التوافيق فلا يلتفت إليه .

وذكر الخارج من هذا التسهيل فإنه إذا لم يذكر تاريخ الاستدعاء
حتى ولو لم يورخ فليس ذلك موجباً لردّه - ويجب اعتبار التاريخ فيه
الاستدعاء في دفتره المخصوص تاريخاً رسمياً للاستدعاء .

القسم الثاني شرائط الصحة .

وهي وجوب تضمن الاستدعاء دعوى ملزمة وإعطية المدعي
للدعوى وذكر اسم المدعي والمدعى عليه وطلب دعوى المدعي عليه والحكم
بالمدعي به والختم أو التوقيع على الاستدعاء وما شابه .

فإذا نقص من الاستدعاء شرط من هذه الشروط أو أكثر
وجب رده .

وهناك بعض الأفكار من أنه يجب أن يذكر في الاستدعاء
محل تعظيم الاستدعاء أي أن يقال كذب ونظم في دمشق أو حلب
أو غيرها وأنه إذا لم يذكر فلا يكون الاستدعاء موثقاً .

بناء عليه ينبغي ذكر محل التنظيم في الحالات العمومية والمخصوصة
كما في الصفحة فإنه إذا لم يذكر فيها محل التنظيم فلا قيمة لها وتعتبر
كالحال لم تكن .

على أنه إذا كان له فائدة من ذكر محل الكتابة والقراري
المكتبات الرسمية وطور الرحمة فليس شيء من هذا ملزماً في كتابة
محل التنظيم على استدعاء مقدم المحكمة - وذلك ما يرد ذكره أو بدلاً
في المادة القانونية ومع هذا فإنه يعتبر أن الاستدعاء منظم في البلدة
الموجودة فيها المحكمة التي قدم إليها الاستدعاء .
بيانه المعاملة بعد أن يوضح المدعي دعواه :

بعد أن يوضح المدعي دعواه فلي المحكمة تدقيقها ويوجد في
هذه الصورة ثلاثة احتمالات

الاحتمال الأول : تكون دعوى المدعي فاسدة ولا يمكن اصلاحها
فعلى هذا القرض يرى بعض القضاة أن لا حاجة لاستجواب المدعي
عليه لأن المدعي عليه إما أن ينكر وإما أن يقر والقصود من الاستجواب
أحدى هاتين الحالتين . مع أنه إذا أقر المدعي عليه أو أنكر فلا فرق من
حيث الحكم والحال كما يجب على رد الدعوى في كلا الحالتين - فاستجواب
المدعي عليه إذا عيب ولا فائدة منه .

ولذلك فالمحكمة ترد دعوى المدعي قائلة له ان دعواك باطله ولا
ولا تسمع .

مثال ذلك : اذا ادعى المدعي قائلا اني سلبت هذا الرجل المال
الفلاني في المحل الفلاني ودبعة وقد تلف في آفة سماوية اي بلا تعد
ولا تقصير فاطلب تضمينه بها . فهذه الدعوى ليست صحيحة ولا
يمكن تصحيحها فيجب ردها ولا حاجة لاستجواب المدعي عليه وفقاً للمادة
٧٧٧ من المحلة واتباعاً للفتاوى

كذلك لو ادعى المدعي بقوله ان هذا المدعي عليه وهبني مال
كذا ولم يسلمنيه فاطلب اجباره على تسليمه لي فهذه الدعوى غير
صحيحة ولا يمكن اصلاحها فينتضي ردها وفقاً للمادة ٨٣٧ من المحلة
ولا لزوم لاستجواب الدعوى عليه

وكذلك لو قال المدعي ان فلاناً هذا اعار ماله الفلاني الى فلان
وبما انني من اقرباء المعير فاطلب ان يعطيني المستعير العارية . فهذه
الدعوى ايضاً غير صحيحة وفاسدة ولا يمكن اصلاحها فينتضي ردها
عملاً بالمادة ١٦٣٠ من المحلة

الاحتمال الثاني : كون دعوى المدعي صحيحة وموافقة للاحكام
الشرعية : فعندئذ يستجوب الحاكم المدعي عليه وفقاً للمحكمة المختصة

ان هذا المدعي يدعي عليك بكذا فلماذا تقول . ولا يجوز لما ان
تدخل في تحقيق اسباب الدعوى الشبوية قبل استجواب المدعي
عليه . لانه اذا اقر لا يبقى حاجة للاسباب الشبوية وانما دفع الدعوى
فالمدعي مكلف بايرادها

الاحتمال الثالث : تكون دعوى المدعي فاسدة وانما يمكن اصلاحها
كان يكون المدعي به مجهولاً . فيقول الحاكم للمدعي اصلح دعواك
وصححها . فبعد ان يفعل المدعي ما طلب منه وتصبح دعواه جديدة
بان يسمع تستجوب المحكمة المدعي عليه . ولا يجوز لما ذلك قبل
الاصلاح لان المدعي لا يستحق جواب المدعي عليه الا بعد تصحيح
الدعوى . كما اذا قال المدعي اعطيت هذا المدعي عليه مقدراً من الثمرات
لا اعرف كم هو فليعطيني هذه الدعوى فاسدة كما في المادة ١٧١٩
من المحلة وانما يمكن تصحيحها فيقول الحاكم للمدعي (اذهب واعلم كم
ذهباً سلمته واقرضته ثم ارجع وتكلم واصحح دعواك) فتصحح
الدعوى واصلاحها من واجبات المدعي فلا يجوز للمدعي معاولته في
ذلك وانما قال المدعي المدعي عليه حاسبي ليظهر مقدار المدعي به
وامتنع المدعي عليه عن الغشابة فلا يجوز .

لان معاولته الحاكم للمدعي على تصحيح دعواه موجبة لثبته

وانكار قلب الطرف الاخر .

وانا يجوز للحاكم ان يأمر احد الطرفين بتعليم الجاهل باصول
الدعوى والمصومة على راي ابي يوسف . لان الحاكم يأمر
بمحافظة حقوق الناس وفي هذا احياء للحقوق .

وكذلك ليس للحاكم معلومة الشهود المتقدمة لان ذلك يؤخر مساعدته لاحد
الخصمين ويميله اليه وفيه خذلان للطرف الاخر فتقوم العدالت والمساواة
فانه اذا ادعى المدعي بالف غرش وشهد الشهود بالف وخسايه
فشهادتهم مرد عملاً بالمادة ١٧٠٨ من المجلة فاذا قال الحاكم للشاهد
لعل المدعي ابرأ المدعى عليه من خسارة غرش فلحظ الشهود خطأ
فأصلحوه وشهدوا له ابرأه من خسارة غرش وبقي له في ذمته الف
غرش . فتدخل الحاكم على هذا الوجه وتلقيه هذه الاقوال للشهود
غير جائز

صورة ضبط الدعوى :

تضبط المحكمة دعوى المدعي والاداة وجواب المدعى عليه
بصورة خلاصة بحيث لا يتغير ماهية المسألة او قلبها على كاتب
الضبط . وليس لما ان تعرف اقادة الطرفين او تغيرها بصورة تمنع

معها وتقبل بالحكم القانون لانه اذا افرغ الضبط بشكل مختلف الى
قول الطرفين ومداخلتها وتغير موافق الدعوى كتغير نتائج الاستدلال
ويكون ذلك باعثاً لفسر الطرفين . ويجب الاهتمام جداً بهذه الجهة
والوصول الى هذه النتيجة يجب ان يكون الكاتب واقعاً على دقائق
مسائل الحقوق والا فلي الحكمة ان يتي عليه الضبط

بعد ان تكمل دعوى المدعي وتخرج بجميع اطرافها يستجوب
المدعى عليه فلا يجلو جوابه عن احد هذه الوجوه

الوجه الاول : يتضمن ليواب اقراراً تاماً او قرراً نصاً

فاذا اقر المدعى عليه اقراراً تاماً يلزمه الحكمة به . وليس له
بعد ان يلزمه الحكمة باقراره على هذا الوجه ان يطلب تخفيف المدعى
بعبارة انه كاذب باقراره وفقاً للمادة ١٥٨٩ من المجلة . ولكن اذا رجع
المدعى عليه بعد اقراره وقبل ان يلزمه المساكم باقراره وقال انه
كاذب باقراره قبل يلزم تخفيف المدعى عملاً بالمادة المذكورة ام لا
وما كانت هذه المسألة بحاجة لتقل مبرر فغن بالنظر الى ان باب العلم
واذا اردنا حل المسألة نقياً نقول : انه اذا كان مجلس الاقرار
هو مجلس الحاكم فذلك لا يفي احكام الكذب . وكذا انه يستل
الكذب في الاقرار في المجلس العادية فانه كذلك يستل في مجلس

المحاكم - حتى ان المظني ان السعد الذي اقره احد المحاكم
المحاكم على هذا المال فلابد وبعده ان يملك القرار بحجة شرعية
وادعي بانه كاذب باقراره فادعائه مسموع ويلزم تعليل المنزلة
فيكون على هذا الوجه ان شغل بوجوب تعليل المنزلة في هذه المسألة
اما ان كان الاقرار انقضاء اي اقراراً بقسم فتعري المدعى عن
هذا القسم على وجه المسألة الآتية - ونعبري بفتح القسم المنكر على
ما سيجي بيانه .

الوجه الثاني يتضمن الجواب انكاراً :

سكنت المدعي عليه انكر كما ان قوله لا انكر ولا اقر
انكر ايضاً . ويكون هذا الانكار اما معطوفاً على السبب والماضي
الحاصل . فلذا ادعى المدعي على آخر بقوله بعثك هذا الخصال فاعلم
انه وقال المدعي عليه ثم انكر هذا الخصال منك فبكون انكر السبب
ولكن اذا قل المدعي عليه جوازاً على الدعوى المذكورة ليس على من
لكن من الجهة المذكورة او ليس يبي ويحك بيع فبكون انكر الخصال
ولما كانت احكام هذه المسائل مختلفة فيجب ضبط صورة الانكار
وتعريفها من دون تبديل او تعريف خشية خضاع الحقوق
واذا انكر المدعي عليه المدعي به فيجب البحث عن اسباب الحكم

وسيجي ايضاح هذه الجهة

الوجه الثالث : يكون الجواب منقسماً دفع الدعوى - يمكن
تنظيم الدعوى الى وجوه عديدة :

١ - دفع الدعوى الصحيحة ولا شبهة في جواز هذا الدفع

٢ - دفع الدعوى الفاسدة فلا يشترط في صحة الدفع ان تكون

الدعوى صحيحة . فلذا دفع المدعي الدعوى الفاسدة بدفع صحيح قيل
مثاله اذا ادعى المدعي بدعوى من دون تعيين المدعي به فدفع

المدعي عليه هذه الدعوى الفاسدة بقوله للمدعي قد ابرأني من جميع
الدعوى بقيل . وانما ثبت المدعي عليه دفعه هذا بقرره دعوى
المدعي ولا يبقى له حق باصلاح دعواه من فسادها وانما حرة التوبة
٣ - دفع الدعوى الباطلة :

لما كان ليس للدعوى الباطلة حكم وكان وجودها وعدم وجودها
سواء فان التصديق لمدعها بالدفع الصحيح غير جائز . ولا تسع

المحكمة الدفع الوارد ضد الدعوى الباطلة

٤ - الدفع بالدرجة الاولى . ومثاله دفع بالدرجة الثانية
وبسعى دفع الدفع

مثاله : اذا ادعى المدعي على المدعي عليه بقوله ان لي عليك

ديناً يبلغ كذا من جهة الكفالة قد دفع المدعي عليه بقوله انك ايراني من
الكفالة المذكورة فهذا دفع بالدرجة الاولى

٥ - الدفع بالدرجة الثانية : ويطلق عليه ايضاً اسم دفع الزم
ويجوز الدفع بالدرجة الثالثة والرابعة وما فوق .

فكما انه يصح دفع الدعوى بصح ايضاً دفع الدفع وما فوقه ولا
يرد هذا ما قيل من ان الدفع لا يصح فوق الثلاث درجات لانه لو
يشتر الى دليل .

فان قال المدعي مثلاً مدعي الملك المطلق ان هذا المال لي فادعى
المدعي عليه بقوله اني اشتريته من المدعي - ثم ادعى المدعي فقال
كنت يملك اياه ولكننا افلنا البيع فهذا هو دفع الدفع ثم قال المدعي
عليه ولكننا افلنا الاقالة الواقعة فهذا هو دفع دفع الدفع

٦ - الدفع قبل الحكم وقد مررت بمثله

٧ - الدفع بعد الحكم

يمكن فصل الدعوى جديداً فيها تكراراً بعد الحكم فيها ومما
لا اعلام بطرق عديدة

١ - يمكن فسخ الحكم وتكرار المحاكمة في نفس المحاكمة وقتها

باربعة وجوه :

الوجه الاول : اذا كان الحكم غيبياً ووقع اعتراض عليه ففسخ
ويكون هذا الفسخ اما كلياً واما جزئياً

فقال الكلبي : ابرز المدعي للحكمة سنداً رسمياً واستحصل على
زيد حكماً غيبياً بموجب السند المذكور يبلغ خمسين ذهباً فامترض
زيد على هذا الحكم ودفع الدعوى بقوله ان المدعي ايراه
استقاط او انه ادعى المبلغ المذكور تمامه فانكر المدعي هذا الدفع
فحكاه المدعي عليه بأمرين فنكلى عن حلفها فيفسخ الحكم الغيابي
كلياً وترد دعوى المدعي

ومثال الفسخ الجزئي : ادعى المدعي باله اشترى من المدعي
عليه حصاناً بعشرين ذهباً وفرنساً بخمسة وعشرين واقام البيعة واليتم
دعواه واستحصل بذلك حكماً غيبياً فامترض المدعي عليه على الحكم
بان عقد البيع من جهة الفرس وقعت عليه الاقالة ودفع الدعوى
ببطلان الدفع واليتم فيفسخ الحكم الغيابي من هذه الجهة ويبطل

الوجه الثاني - يكون الحكم وجلباً فيدفعه المدعي عليه
بطريقة جديدة المحاكمة فيفسخ الحكم ويكون عند الفسخ اما
كلياً واما جزئياً

كما اذا ادعى احدكم على ذي اليد بدار انما موروثه له من

أية وأثبت مدعاه وحكم الحاكم ثم ظهر سند معقول به يتضمن
إيا المدعي كان باع الدار لابي المدعي عليه فيمنع الحكم الاول
او جزئياً ويدفع دعوى المدعي ايضاً اما كلياً واما جزئياً
الوجه الثالث - يقع اعتراض الغير على اتصال ما قيل
ويكون اعتراض الغير هذا دفع دعوى - لما ما يكون غافلاً من
دفع الدعوى يقع من المدعي عليه فسوف يأتي ايضاح انه يقع
من غيره .

فالمكفول منه يقع له اعتراض الغير على هذا الاعلام
يدفع الدعوى لاث هذا الحكم مضر به فالكفيل يدفع بغير
الحكم المبلغ المحكوم به الى الدائن ثم له اث يرجع على الامر
ويطالب منه ما دفع للدائن فاذا اعترض الاصيل اعتراض الغير
هذا الوجه وادعى انه هو دفع اولا المبلغ المحكوم به والاث دفع
فيمنع الحكم الاول ويبطل .

الوجه الرابع : اذا صدر اعلام حكم من محكمة ما ثم عزم
حال بموجب بطلانه وسقوطه فصدر اعلام آخر من محكمة
لا حكم الاعلام الاول فيعطى هذا الاعلام وذلك ممكن
صورته

الصورة الاولى : اذا وصل الاعلام الصادر من محكمة ما الى
بعد مرور الزمان ولم يقع تنفيذ فيحكم بطلانه وليس
ليس له حكم .

مثاله اذا استحصل احد الاعلام من محكمة على خصمه وبقي
ايام ومن الزمان التقاضي بحسب نوع الدعوى قبل ان يقع الحكم
له الاعلام . وضع التنفيذ وبعد ذلك تشبث به وارسل اليه المصلحة
الحكم عليه فلتخصم ان يرجع مأمور الاجراء ويدعي بان ليس
لصاحب الاعلام حق عنده وانه لا يمكن التنفيذ هذا الاعلام لان
ين تاريخ صدور الاعلام وتاريخه وبيث وضعه موقع الاجراء
الزمان السبلي لا مثله .

ولما كان لا يصوغ مأمور الاجراء ابطل الاعلامات
الحاكم فعليه ان يراجع التنفيذ وينذر المحكوم عليه بموجب مراجعة
المحكمة حل هذه المسألة وقصلاً . وهذا يرجع المحكمة فاذا ظهر
ان هناك مرور زمان وان الحكم عليه مدعى الدعوى فظهر
المحكمة انه لا يجوز تنفيذ حكم اعلام مر عليه الزمان

الصورة الثانية : اذا استحصل احد الاعلام حكمه على آخر
بان له في دمه منه ايها ووضع هذا الاعلام لتنفيذ قضاء المحكوم عليه

والذي هو الصالح مع المحكوم له على هذا المبلغ على ان يسبق لعشرين
ليارسين لثة و لا يتعد مؤنفاً لدواء فعل عامر الاجراء
تسبيل التفتيش والتدقيق المحكوم اليه بموجب مراجعة المحكمة
لاخذ الاعلام بالصالح الواقع وعند مراجعة هذا المحكمة فلذا ثبت
الصالح الواقع على المطالب حكم الاعلام الاول
على هذا الوجه وبني الدعوى بعدم الحكم

الارباء - بتسليم الدعوى في محكمة الاستئناف لكونها اذا استوفت
الاعلام بتمامها فلا اصول وقد تدققت في محكمة الاستئناف وبني
تسليمها ان كانت محالاً لاصول المحاكمة ولا احكامها القانونية - فلا
يبقى الكلام الا في

فلا يرد الحكم عليه دفعه المشروع لدى محكمة الاستئناف
والتيه فيكون دفع دعوى المدعي بعد الحكم

الثاني - بتفرض الحكم في محكمة الاستئناف ودوامه لانه عند صدور
حكم صادر بزيادة او استئنافاً فمجرداً استئنافاً يتفق فاذا طرأ عليه عطفه
للأصول والنظام يتفرض الرجوع الى المحكمة الايجابية لتقدير المحاكمة
فاذا جاء المدعي بزيادة المدة في هذه المحاكمة الجدية بدفع قاضي
والتيه ويكون دفع دعوى المدعي بعد الحكم ايضا

١٠ - الدفع غير الصحيح وسيدكر فيما بعد

٩ - الدفع الواقع من قبل المدعي عليه

١٠ - الدفع الواقع من غير المدعي عليه ويكون هذا الاول
الاستحقاق :

ادعى احداهم على الآخر قائلان هذا المال لي واليتم ديونه
بالتيه واخذ المال بالحكم - فلم الامر شخص ثالث قدما الحكم
لدى الاصول وقال في المحكمة : اني (اي الشخص الثالث) كنت
اشترى هذا المال لكن معادى واستلمته من المحكوم له ثم بعد هذا
الحكم عليه وقد كتم المحكوم له هذه الامور واستحصل على حكم
والاعلام كما مر واليتم دعواه هذه بالتيه فيكون دفع الدعوى بالاستحقاق
واختلاصة اذا ضبط المال المشتري من يد المشتري بالاستحقاق
فالبائع اقامة التيه على ان المستحق كان باعه ذلك المال قبل ان
يبيعه هو الى المشتري واذا اقامها قبل ان يقره نكح الدعوى على البائع
ثانياً في التفتيش بالامر :

اذا ابرأ الدائن الحكم على الكفيل بالامر وجاء الاصل قد علم
المحاكمة وان كان دفع المبلغ المدعي به والقام الزمان يكون دفع
الدعوى :

٩٠
تتأ : يجوز لاحد الورثة دفع الدعوى المقامة على وارث آخر
لان المادة ١٦٥٢ توضح بان بعض الورثة يقوم مقام الجميع . فاذا
دخل احد الورثة في دعوى مقامة من شخص آخر على احد الورثة
ايضاً وثاقم البينة على ان المدعي كان اقربائه مبطل في دعواه تسمع
وكذلك اذا ادعى احدهم على آخر بقوله : ان هذا المال الذي هو
لي يدك موروث لي ولأخي الغائب فلان يدفع المدعي عليه هذه
الدعوى بقوله : ان مورثك فلان كان اقر في حياته ان هذا المال
ملكي يسمع وعند التثبت ترده دعوى المدعي .

ثم عند رجوع الاخ الغائب ادعى دافعاً دفع المدعي عليه بقوله
ان هذا المدعي عليه اقر بعد وفاة مورثي ان هذا المال هو من تركته
والمدعي : فيكون هذا دفع المدعي عليه .

ويستفاد من هذه المسئلة ان الاقرار الاخير هو المعتبر . اما اذا لم تذكر
تواريخ الاقرارات فتكون مشارة ويترك المدعي به في يد ذي اليد
ومثله اذا ادعى مدعي على احد الورثة زيد بمئة ليرة دية له على
الشرف فصالحه المدعي عليه على خسين ثم جاء احمد الورثة بذكر
وقال له مورثنا دفع لك جميع الديار دعواك بالماله والبيت دفعه لك
اما اذا وقع هذا الدفع من عاقد الصالح زيد بعد الصالح الا لا يسمع

٩١
١١ : يقع الدفع على الدعوى في بعض الاحيان ونسباً منها في
احيان اخرى . فاذا ادعى المدعي عشرة ذهبات وقال المدعي
عليه اني دفعت لك هذا المبلغ كلف هذا القول بالضم دفع الدعوى
كأهاوان قال دفعت اربعة ذهبات من عشرة فهذا دفع قسم من الدعوى

١٢ : يكون الدفع موقفاً

١٣ : يكون الدفع موقفاً

كما اذا ادعى المدعي مبلغ على آخر فقال المدعي عليه : كنت
احادثك بهذا المبلغ على فلان وقيل كذا كما بالحوالة والبيت فوله بحضور
الحال عليه فيكون قسم المدعي وخامس من مطالبته خلاصاً قطعياً
والمدعي ان يطلب المبلغ من الحال عليه

اما اشتراط حضور الحال عليه فليس به عدم جواز الحكم على
الغائب بالانذار .

اما اذا ثبت المدعي عليه دفعه المذكور لعلام في جانب الحال
عليه فيكون دفعه موقفاً وموقوفاً الى حين حضوره . فاذا حضر
والبيت المدعي عليه الموالاة كما ذكر آنفاً بنفس من مطالبة المدعي
خلاصاً كلياً .

وكذلك دفع الدعوى في المسائل الخمسة يكون موقفاً .

المسائل الخمسة المشهورة بين الفقهاء فهي انه اذا ادعى المدعي بمقتضى
او ينقول في يده في يد المدعى عليه ان هذا المال في يده
ودعوى او مستعرا او مأجورا او مرهونا او مغصوبا من فلان والى
ذلك فتدفع خصومة المدعي الى ان يحضر المدعى او المعتبر والمؤجر
او الرهن او الغائب الى المحكمة اذا كانوا غائبين وهذا ايضا دفع
مرفق - ولا يخفى ان من يدعي باحدى المسائل الخمسة عليه اثبات
دعواه كما كان دفع الخصومة

ويكون هذا الاثبات بالرجوع الالى

اولا بالبيعة فاذا ادعى المدعي قوله ان هذا المال الذي في يده
المدعى عليه هو في قتل المدعى فانه ان هذا المال المدعى به هو
لفلان الغائب فقد ادعته او آخره او غصبته منه والى قوله
بالبيعة فتدفع خصومة المدعي وتؤخر الدعوى الى حين حضور الغائب
لان المدعي ثبت بهذه البيعة والى المالك الغائب فهذا ثبت
مقبول انما ثبت دفع خصومة المدعي وهذا الوجه مقبول
ولكن اذا لم يثبت به الشهرة بل بالدعوى بل شهرا ان المال
لغائب فلا تدفع الخصومة لان المال الغائب لا يثبت بهذه البيعة
وسببه انه ليس مع المدعى عليه وكافة من الغائب لا يثبت ملكه

ثانيا : بانقراض المدعي . كما اذا ادعى المدعي على آخر بقوله ان
هذا المال في يده المدعى عليه بقوله قد غصبته هذا المال من فلان
او سرقته وحصد المدعي على قوله فتدفع خصومة المدعي
ثالثا : بتصديق الغائب على قول المدعى عليه عند حضوره
ادعى المدعي بان هذا المال له فاجابه المدعى عليه ان هذا المال هو
امانة في يدي فلان الغائب فعند حضور هذا الغائب وتصديقه على
جواب المدعى عليه تدفع خصومة ادعى عن المدعى عليه وتوجه
الى المقر له :

رابعا : نكول المدعي عن اليمين

اذا لم يستطع المدعى عليه اثبات دفعه ومطالب بين المدعي
فانما حكم بحمله . فاذا حلف على عدم العلم بكون المدعى عليه حيا كمدعي
لان الخصومة تتوجه على المدعى عليه باليد الظاهرة وهو ان المدعي
فانه أصبح الخائن بين المدعي والمدعى به بانقراض مال المدعى به لغيره
الخصومة الموجبة اليه من قبل المدعي ولا يستطيع ذلك من دون
حجة ولكن اذا نكل المدعي عن يمين عدم العلم بدفع الخصومة
ان في المداغة بالادعاء المسائل الخمسة دفعا لخصومة
وليس فيها دفع للدعوى والدعوى والخصومة شيان مختلفان

هل الكلام المورث من قبل المدعى عليه دفع وهو المذكور لمدعي
 به هذه حجة فيها نظر - فكثيراً ما رأينا ان لقائات ليست من
 النوع في شيء بل هي الكور بحث عدت دفعاً وان دفعاً سريعاً لم ينظر
 اليه بهذا النظر فتبين انه صدور احكام مخالفة للقانون
 وبما على ذلك سنأتي بالتفصيل الممكن على ما هو مودوداً
 وما ليس بمعدود ١٠ فالمدود دفعاً هو :
 الدفع ضد دعوى الدين :

ان اقوال المدعى عليه الالية جواباً على دعوى المدعي ببيع
 عشرة ذهبات ديناً هي معدودة دفعاً :

١ : الي اعطيتك اياه اي الدين :

٢ : اني ادينه الي وكيكك بالنقبض فلان :

٣ : انني ارساته اليك يد فلان وهو اعتاك اياه :

٤ : اني مقابل البيعة المذكور فوضتك باذن صاحب الارض

المختصة الي في تصرفي وانت توفيتها

٥ : انت امراني منه

٦ : انت وهبتي ذلك الدين

٧ : كنا تصالحنا على مقدار كذا من هذا المبلغ او على المال القلافي

٨ : كنا تصالحنا وانت او وكيكك بالصلح فلان على
 مقدار كذا من المبلغ او على الشيء القلافي ولم يبق لك حق الاخذ
 بدل الصالح لو ان اعطيك

٩ : ان مقدار كذا من المبلغ المذكور هو فرض ولما طاعه
 فبرها وبلا بدل :

١٠ : ليس هذا المال قرضاً بل هو مال بعته او بدل بيع
 ما جاور اجرة :

١١ : قد اعطيتني ذلك المبلغ اجرة على الخدمة التي قضيتها لك

١٢ : انت اصليتني ذلك المبلغ لاعطيه فلان وقد اعطيتك اياه

١٣ : انت اخبرت ان فلاناً اخذ مني هذا المبلغ بامر

١٤ : ان فلاناً المدينون لي بسبب القلافي بعين المبلغ حوالي

عليك وقبل كلانا الحوالة وانت دفعت لي المبلغ المذكور
 على الحوالة :

١٥ : ان هذا المبلغ والوديعة التي كنت اودعها وانت اعطيتها

١٦ : ان المبلغ المذكور هو مال فلان او من ماله يوزع كالجيفة او المينة

١٧ : ان هذا المبلغ ارساه فلان في يدك معك وانت سلمت

المدينة المرسلة من فلان وقد روت بتسليمك اياها على هذا الوجه

١٧ انت اقررت ان هذا المبلغ دفع اليك او اني انا اقررت
ووفيتك اياه . وهذا يسمع لانه في الحاصل يدفع اداء الدين عن نفسه
فكان دعوى لافرار في طرف الدفع .
١٨ اقر المدعي بانه مطلق في دعواه .

١٩ اقر المدعي ان الشهود الذين اقامهم لاثبات مدعاه
كاذبون .

٢٠ قال المدعي ان ليس له حق .

٢١ كان المدعي ابرأ في واقعة الدين . ادعى دينا على آخر
فقال المدعى عليه لا ادعي بالدفع قبل على الابراء او الابراء قال لي
كلنا بسمع ان وفق والتوفيق ان يقول ابرأ في عن البعض وتوفيق
البعض او ابرأ في ولا يحدد اوفيقه (خلاصة المنازعة)
٢٢ كنت اقررت انك استوفيت المبلغ المذكور مني اومن
وكيلي .

٢٣ ان هذا المدعي اخذ مني ستمائة عشرة ذهبات مع انه
اعطاني اربعين جديداً .

٢٤ ان هذا المدعي كان ابرأ في زمان كذا من جميع الدعاوى

٢٥ كنت اقررت ان هذه المئنة ذهبات التي تدعيها في

الدين الحاصل من بيعك لي الدين الذي كنت في دمة الشخص كذا
فلان وهو خمسة عشر ذهبا .

٢٦ ان فلانا اتواك هذا المبلغ من دون امرى

٢٧ كان فلان كلفني على هذا المبلغ وهو اتواك اياه

٢٨ كنت رحت بتلك لفاء هذا المبلغ لفلان كذا

وسلكك اياه فلنت في شك وقد سقط بقيت مقدار الدين

٢٩ كنت بعتك مقابل المبلغ المذكور المال الفلاني

٣٠ كنت اجرتك المال الفلاني مقابل هذا المبلغ

٣١ ان لي ايضا في دمة هذا المدعي دية اربعة ذهبات

وقد كنت دارته بالتقاضي (وسبب ايضاح التقاضي)

٣٢ اعطيت المبلغ المذكور لوصيك فلان

٣٣ ان فلانا قبض مني باسك هذا المبلغ فصولا ثم اجراه

وانقبوض في يد القاضى . (وسيدكر القبض القسولي قريبا)

شرط دفع الدعوى .

كما انه يشترط في الدعوى ان يكون المدعى به معلوما فكذلك

هو شرط في دفع الدعوى . فاذا كان دفع الدعوى مجهولا لا يقبل

كما اذا قال المدعى عليه قد ادبت مقداراً من المدعي ولكنني

ليسته ولا اعرفه فليس هذا الدفع صحيحاً ولا لسمع البيعة عليه ولا
يكفي المدعي باليمين .

ايضاح النقاص :

يقول الدين بالنقص ايضاً وهو ثوبان او واحد النقاص القسري
الجبري والاخر النقاص الاختياري والرباعي
مثال النقاص القسري الجبري :

اذا كان لرجل عشرة ذهبات في دمة رجل آخر وكان
الرجل المدين يبيع للدين مالا بعشرة ذهبات لمن ميسر او
الدين المدين مالا قيمته عشرة ذهبات قيم حبثه النقاص الجبري
الجبري . ولا يشترط في هذا تراخي الطرفين لان الدين المدين
من جلس ثمن مقبولة . ونجد ان الدين الاول قد وفى بالثمن
فلا يبقى للدين الرجلين بعد ذلك مطالبة احدهما الآخر

ومع ذلك فانه يشترط في النقاص الجبري المشروح
شروط الشرط الاول : ان يكون الاثنان ديناً . واذا كان
ديناً والاخر امانة فلا يقع النقاص القسري

مثلاً : اذا كان لرجل عشرة ذهبات ديناً في دمة عمرو
فانه يرد عشرة ذهبات ودية فبلا يصح النقاص بلا تراخي

الواحد دين مضمون والثاني ودية وامانة

الشرط الثاني : يجب ان يكون الدينان معجلين فاذا كان
الدينان مؤجلين او كان واحد معجلاً والاخر مؤجلاً فلا يقع
النقص ما لم يرض به الطرفان . اي ان النقاص في ذلك لا يكون
ضرورياً .

الشرط الثالث : ان يكون الدينان مقدسين في المجلس . فانه
عليه اذا كان الواحد ذهباً والاخر فضة فلا يقع النقاص القسري
وكذلك اذا كان الواحد سكة خالصة والاخر سكة مفشولة فلا
يجري النقاص بلا اتفاق وتراض

الشرط الرابع : يجب ان يكون الدينان متساويين في القوة .
فاذا كان الزوج في دمة زوجته دين بسبب قرض او لمن ميسر وكان
الزوجة على زوجها نفقة فلا يجري النقاص من دون اتفاق وتراض
اي ليس هناك نقاص جبري لان دين النفقة ضعف من دين القرض
مثال آخر للدفع بوقوع النقاص الجبري : ان ادعى الدين
قالاً : ان لي في ذمتك مبلغ كذا من جهة كذا فخطبه . وقال
المدعى عليه : نعم كما قلت في ذمتي مبلغ كذا وكذا امرني ان
ادفع ما لي ذمتك قالان وهو مبلغ كذا المدفعة له فانه عليه اثبت

لي في ذمتك مبلغ كذا وقد وقع النقض - هذه المدافعة هي دور
مصحح - فإذا انكر المدعي هذا الدفع وثبت المدعي عليه ثلاثة أمور
تدفع دعوى المدعي

الامر الاول : ان الغالب في ذمة المدعي مبلغ كذا

الامر الثاني : ان المدعي امره بادائه

الامر الثالث : انه عملاً بأمر المدعي اداه - فإذا اثبت هذه

الامور الثلاثة يثبت دفع الدعوى

لان الدائن وان كان غائباً لكنه منه خصم حاضراً فان المدعي
على الغائب سبب لما يدعي على الخصم لانهما يقض دينه لا يجب له على
شيء وبينهما اتصال وهو الامر بقصد السببية والاتصال يخصب
خصماً (يكون النقض الاخباري والرضائي بالحدود الآتية :

اولاً اذا كان الواحد ديناً والاخر امانة يلزم رضا الطرفين في
وقوع النقض - فاما تم التراضي بحري النقض - واذا كانت الوديعة
في يد الوديع في حين التراضي على وقوع النقض يتم النقض - وليس
لاحدهما بعد ذلك ابطال النقض وقضه - ولكن اذا لم تكن في يده
لم كانت في يده مثلاً فلا يتم النقض حتى يذهب اليه ويخلفه
الوديع ويقضه - لان قبض الوديعة هو قبض الامانة بخلاف القبض

في الدين فهو قبض مضمون ولا يقوم قبض الامانة مقام قبض المضمون
(استثناء) اذا استهلك المستودع تلك الوديعة ويلزم ذمته مثلاً
بالضمان فحينئذ يقع النقض بدون التراضي - لان الاثنين في هذه
الحال يسكونان متبوعين بالتبعض المضمون - اهـ

ثانياً : اذا كان احد الدينين معجلاً والاخر مؤجلاً والنفس
الطرفان على وقوع التراضي يصح - والتراضي في هذا شرط - لانها
تعمل بغير نقض الدين المعجل من الدين المؤجل بدون التراضي يكون
ابطال بهذا حق المدينين بالتأجيل في الدين المؤجل -

ثالث : يقع النقض بالتراضي اذا كان الدينان مختلفين جنساً او صفة
او اتفاق بالجلس هو ان يكون الدين الواحد وجباً والآخر حصة
والشأن في الصفة كأن يكون الواحد سكة مفضضة والاخر سكة مفشوشة
مثلاً : اذا كان الدين الواحد عشرة ذهبات والاخر اربعين
جنيدياً يقع النقض بتراضي الطرفين وكذلك اذا كان الواحد ألف
غروي سكة مفضضة والاخر سكة مفشوشة فالتطرفين استلزاماً
النقض بتراضيهما -

رابعاً اذا كان الدينان مختلفين في القوة يقع النقض بالتراضي
كالتعرض ودين الخففة - فالتعرض من غروي ولا يسقط الا بالاداء او

بالايراء ودين الشقة دين ضعيف فيسقط بغير الاداء والايراء كالمطلوق
او موت احد الزوجين .

انضاح القبض الفضولي : القبض بلا وكالة من الدائن موقوف
على اجازته . وانما يشترط في هذه الاجازة ان يكون المبلغ المتقوض
قائما وموجودا في يد القابض .

مثلا : اذا قال رجل لآخر اعطني الانف غرضي التي هي من
في ذمتك للامانة والاوان لم اكن وكيلنا بالقبض من قبل الدائن
ونكته يميز . فاذا وقع المديون واجاز الدائن قبض ذلك الرجل
ينظر : فاذا لم يكن قابض الماخوذ قائما وموجودا عند الاجازة لا يقع
وللدائن طلب دينه من المديون .

تقسيم آخر لدفع الدعوى

يقسم الدفع بالنظر لانه يمتنع الى تسدين :

القسم الاول : يقع الدفع على جميع الدعاوى وهو الدفع
بالايراء العام .

وذلك : بدعي احد على اخر بدين او بدين من جهة الاحالة او
من جهة الكفالة حقا ماليا كان او غير مالي فيدفعه المدعي عليه او
ان هذا المدعي كان ابرأني من جميع الحقوق او من جميع الخصوم .

او من جميع الدعاوى ويثبت

القسم الثاني : يكون الدفع على بعض الدعاوى كالدفع بالايراء
الخاص كما اذا ادعى احدكم على آخر تزوجة معينة . فلو وقع فيه دفع
المدعي عليه بقوله انت كنت ابرأني من دعوى هذه المزوجة ولكن
اذا دفع المدعي عليه دعوى المدعي به كان بقوله انه ابرأ من
دعوى المزوجة فلا يقبل . فالدفع الذي ذكر اعلامه اربعة ولا يلزم
وجاهته دعوى الدين هو من قبل الدفع الخامس .

والسائل الثانية هي ايضا من قبل الدفع الخامس .

١ : اذا ادعى احد (او ورثته بعد موته) على آخر بقوله ان
هذا المدعي عليه كان كشيلا على مبلغ دين لي من جهة كفاية طالت
عنه لواءه من جهة الكفاية فاذا نكر المدعي عليه بالكفاية وقال .

الافادات الثانية يكون دفع المدعي

- اولا - ان المدعي كان غير المدين الاصل
 - ثانيا - ان المدعي استوفى حقه من المدين الاصل
 - ثالثا - ان المدعي يرأى واخرجه من كفاية
 - رابعا - ان دلائل كفاية من جهة كفاية هذه وهو دفع
- لك الدين

١٠ - قل ادعني ان هذا المال الهني فيه يد الله
عليه هو لي فاجبه الذي عليه انت كنت اقرب من هذا المال
لثقلان لو انت كنت تحت هذا المال او وهبته او سلبه لو انت
تحت هذا المال لثقلان وهو يالهيه او وهبني اياه وانفذته فليكون
ذلك دفع دعوى المدعي

١٠ الا انه في اقدم على الترتيب قد قال احد الورثة قدس
عليه ايس لك حق ذكرنا دعواه وانما المعنى ان الحق قال الميراث
عليه ان الميراث كان في هذا الميراث في حياته فيكون هذا دعوا
الميراث (ايس ان الميراث والالتزام الميراثي تناقض لان
استمرار الميراث يشترط ايس لك حق يتضمن ان الميراث لم يكن
عليه دعوى واشمل معنى انه كان عليه ميراث واولاد
لهذا الزام المعنى الثاني لا يكون تناقضاً

لذا فإنه المعنى الذي لا يكون ناقصاً

٤ - إذا أدى المصلي نال من وارث المتوفى وأبى سخطاً
عيناً لأبى المتوفى، فادعى الوارث أن المصلي المصير له رد غرار
مورثه، يكون إرداءه ردّاً

* ولذا لاي التزم في الدعوى المذكورة ان تقرر اعتبار
هو الجنة ومنفعة من دفع الضريبة على قول من ان الضريبة على الجنة

دعوى المواضع في الاقرار ليست الاثبات، فانكذب في الاقرار
وبينها فرق.

المواضعة في الافرار : لا يجوز الافرار الواقع بالمواضعة ولو كان
المقر به ديناً او منقولاً او عقاراً - وذلك انه اذا اطلق احدهم سراً مع
الآخر على ان يقر له بان المقر له في ذمته مبلغ كذا ديناً وعلى ان لا يحكم
للافرار المذكور وليس له في ذمته من مائة او له ثلثها فافرار غير
صحيح ولا يصح المقر له بهذا الافرار - لكنه المقر به ولو يكن الثابت
الافرار بشرط المواضعة بالشك وذلك اذا افترس احدهم لآخر بل لا
حد افترس ادعى ان افترس كان بالمواضعة فسر المواضعة وانست
مستطاع فلا ياتي حكم للافرار المذكور ولكن اذا لم يطلق سراً على
الافرار بالمواضعة وافر المقر خلافاً لطيفة الامر فهذا هو الافرار
الكاذب - يعني ان في الافرار مواضعة نواضعاً والظاهر المقر والمقر
له قبل الافرار وليس في الافرار الكاذب شيء من ذلك

فإن لم يستطع المترادفات الموضحة في الأقوال يعلق المترادف
ويجب أن تكون صورة (الترادف) على أن المترادف يترادف
أقوالاً صحيحة ليس في هذه الحالة

اذا ادرك احدكم على آخر شقواه في قلبه فليعلم ان

جهة فرض وانت كنت اقررت بان لي عليك هذا الدين من الجهد المذكورة . فادعى المدعى عليه ان ذلك الاقرار كان بطريق الوافعة قدر المرافعة والثبت مدعاه يكون قد دفع دعوى المدعى

١٧ : اذا ادعى وارث على آخر بقوله ان ميراثي الموقوف كان مديوناً لودعك وسلك مبلغ كذا فادعى المدعى عليه ان الموقوف كان مديوناً له بذلك المبلغ واعطاه اياه وفاة للدين فهذا القول هو دفع

١٨ : ادعى المدعى ان احدثهم اخذ ماله القلاني بغير حق وثلف يدهم فيطلب ضمانه فاجاب المدعى عليه ان ذلك المال هو مالي وقد اخذته بحق والثبت بالبينة فهذا ايضاً دفع لدعوى المدعى . والا كان المال لا يزال في يد الاخذ عينا والثبت الطرفان مدعاه بالبينة ترجع بيته الاخذ . لان الاخذ لهذا المال هو الخارج والمدعى هو

تواليه فترجع بيته الخارج وتسمع عملاً بالمدونة ١٧٥٧ من الجهد . ٩ : ادعى المدعى بقوله ان هذا المدعى عليه اخذ مالي القلاني المسوي مبلغ كذا وخصبه وثلف في يده وانكر المدعى عليه فادعى المدعى البينة فقال المدعى عليه ان اخذت هذا المال فاذنت له ان يبيع

بسمع ويكون دفع الدعوى . ١٠ : اذا ادعى احدثهم على آخر وقال انني وكيل

قبل فلان لاقرض وديعته هذه التي لي بذلك وقدم البينة فدعى عندئذ المدعى عليه ان المودع اخراج هذا المدي من الوكالة وقام البينة على مدعاه تقبل وتدفع الدعوى

١١ : ادعى المدعى بحسب الرصاية حقاً ما فقال المدعى عليه ان هذا الماردي عزل من الرصاية والثبت بدفع المدعى

١٢ : ادعى المدعى بحسب التولية حقاً ما فقال المدعى عليه ان هذا الماردي عزل من التولية بناء على خيانه والثبت بدفع المدعى

١٣ : اذا ادعى المدعى حقاً له معبناً فقال المدعى عليه ان هذا الماردي محبوب عليه لتحقق سعادته وتمتع عن التصرفات القولية من قبل الحاكم بدفع دعوى المدعى

١٤ : ادعى المدعى بقوله اشتريت منك هذا المال بمبلغ كذا فاعترضه فادعى المدعى عليه انه جرت اقالة عند البيع بدفع الدعوى . ١٥ : ادعى المدعى قالوا اشتريت منك هذا المال ودعوت

فنه عشرة ذهوات ثم اقالنا البيع فخذ البيع واحده لي الدرهم فقال المدعى عليه وكنتا عدنا فافعلنا الاقالة الرافعة . فهذا يدفع المدعى

١٦ : اذا اثبت انوكيل بقبض المال وكنته ثم بعد ان حكم الحاكم بوجوب الثبات الوكالة ادعى المدعى عليه المطلوب ان انوكيل كانت

قبل الدعوى وان الوكالة باطلة بناء على هذا فيكون المدعى عليه دفع دعوى المدعى .

١٧ : اذا ادعى المودع بوجوبه فأنكر المودع بها ثم ادعى انعطافا فلان بامر المودع وانكر المودع هذا الامر فاما ثبت المودع الاعطاء بالامر يدفع الدعوى والا فيلزمه الضمان

١٨ : تدفع دعوى المدعى اذا ادعى ان المدعى عليه اخذ من مزرعة غنما ببيعة كذا غصبا وباعها وسلمها فصولا لآخر فاستهلكها فيلزمه الضمان واجاب المدعى عليه ان المدعى كان وكله به جميع الغنم وباعها لمن مثله وسلم مثلها فأنكر المدعى فعدد البحوث تدفع الدعوى

١٩ : وكذلك اذا قال المدعى عليه جوارا على الدعوى المذكورة ان المدعى اجاز البيع الواقع فصولا حينما كانت شروط الاجازة موجودة بنائها وقبض من المبيع يدفع دعوى المدعى

٢٠ : وكذلك اذا اجاب المدعى عليه عن الدعوى المذكورة ان المدعى اراد من قبل الضمان يدفع المدعى

٢١ : اذا ادعى المدعى قائلا ان زوجة المتوفى فسلان هذه كانت بائنتى بمارج كذا هذا المتأهل ببذل معلوم ومتجوز ولا نسلمني اياه فاجابت انها اشترت ذلك المال من زوجها المتوفى قبل

الخراج الذي ذكره المدعى تدفع دعواه

٢٢ : اذا ادعى المدعى قائلا ان هذا المال الذي في يد هذا المدعى عليه هو لي وقد باعته اياه فلان فصولا فاجاب المدعى عليه ان المدعى نفسه هو الذي باعه اياه يدفع دعواه

٢٣ : وكذلك يصح الدفع اذا اجاب المدعى عليه عن الدعوى المذكورة ان المدعى هو نفسه وكل الشخص المذكور بالبيع ولو بكل باعه وبسته المبيع

٢٤ : وكذلك اذا قال جوارا على الدعوى المذكورة نعم ان فلانا بائنتى فصولا ولكن المدعى اجاز البيع في حين وجود شروط الاجازة بنائها . فهذا ايضا دفع

٢٥ : اذا ادعى المدعى بقوله ان الارض او البستان الذي في يد فلان هو لي فاجاب المدعى عليه بالمدى الاجوبة الالية يدفع دعوى المدعى :

اولا - انت طلبت مني شراء هذا المال

ثانيا - انت طلبت شراء هذا المال من فلان

ثالثا - انت طلبت مني استئجار هذا المال

رابعا - انت طلبت استئجار هذا المال من فلان

خامساً - انت طلبت مني استيفاء هذا المال
سادساً - انت طلبت استيفاء هذا المال من فلان
سابعاً - انت - - - - - مني استيفاء هذا المال
ثامناً - - - - - هذا المال من فلان
تاسعاً - - - - - مني هذا المال للمساومة
عاشر - - - - - هذا المال للزوجة من فلان
حادي عشر - - - - - مني هذا المال للزوجة
ثاني عشر - - - - - هذا المال للزوجة من فلان
ثالث عشر - - - - - مني هذا المال للمساومة
رابع عشر - - - - - هذا المال للمساومة من فلان

فإذا دفع المدعى عليه المدعى بأحد هذه الوجوه الأربعة
وأنشأ شفع معارضة المدعى عملاً بالمادة ١٥٢٣ من المجلد ١ حتى
قال المدعى ان هذا المال كان لي فأخذه المدعى عليه وأرجعه
ولذلك طلبت ثراؤه وأراد التوفيق لا يقبل

٢٩ : اذا ادعى المدعى على آخر فأنشأ له منك شهادة
ببلغ كذا او سلك ابها فادفع لي المبلغ فأجاب المدعى عليه
لم تبعي كذا الا حصه ولكذلك انطبقت لا سلمة الى فلان وله

ايضا يدفع المدعى

٢٧ : اذا ادعى المدعى انه اكراه على البيع والتسليم واجاب
المدعى عليه بالاجوبة الآتية يدفع دسواه
اولاً - انت قبضت من البيع طائفاً
ثانياً - اجزت بعد زوال الاكراه

٢٨ : اذا ادعى الواهب وقوع الهبة كرهاً فأجاب المدعى عليه
اولاً - انت اخذت مني عوض الهبة خلوة

ثانياً - انت اجزت الهبة بعد زوال الاكراه يدفع المدعى

٢٩ : ادعى المدعى ان له في ذمة فلان ديناً قدره كذا وأنه
قر بذلك فأجاب المدعى عليه ان الاقرار المذكور وقع بالاكراه
السعير فيكون دفع دعوى المدعى ولا يلزمه ذكر اسم العير وسه

٣٠ : اذا ادعى المدعى انعطف فلاناً مبلغ كذا فرفس فأجاب المدعى
عليه ان فلاناً ارسل لي المبلغ المذكور هدية منك وانت سئلي
رسالة الشخص المذكور حتى انك اقررت بتسليمك على الوجه
المشروح فبيد يدفع دعوى المدعى

٣١ : اذا ابرز المدعى سنداً والذي يدعي آخر ديناً قدره
مشرود ذهباً فقال المدعى عليه ان المدعى اعطاه اربعة مجذبات

بدل كل ذهب واخذ سداً بعشرين ذهباً فهذا دفع للمدعى

٣٦ : بعد ان ادعى المدعي ان له ديناً قدره كذا في دية فلان قال المدعى عليه لا اخذ منك شيئاً ولا اعرفك فقام المدعي اليتمني دعواه فقال للمدعى عليه انت كنت اقررت ان هذا المبلغ وصلت اليه اوفيت المبلغ واديتك اليك واليه يدفع المدعي ولا يكون دفعه ناقصاً لان اثنائهما لا يتبع صحة الاقرار

٣٧ : اذا ادعى المدعي ببلغ كذا ديناً فقال المدعى عليه منكر ان ليس لك ديني ولا علي حق ما اقام المدعي اليتمني فادعى المدعي عليه ان الدائن المدعي ابراء او انه اوفاه الدين بقليل لانه قد قطع الخصومة بالاداء والبراء مع عدم لزوم الحق

٣٨ : افترض رجل لا شخص مبالغاً من المال ثم مات وترك زوجته وسائر ورثته فجاءت زوجته بعد وفاته واستوفت المبلغ من المستوفين فقال لها سائر الورثة بعضهم من ذلك المال فاجابت : ان هذا المبلغ ملكي وقد كنت وكنت المتوفى باقرانه وهو اقرضه لاولئك الاشخاص بالوكالة وكان اقر بذلك في حياته . فاذا اثبت الاقرار المذكور تدفع دعوى المطالبين

٣٩ : اذا ادعى المدعي على المدعى عليه بقوله انك قد

التملاقي غصباً فاصطفيه فاجابه : اعرفك هذا المال او اودعته عندك ثم استعده فبدفع دعواه . ولو كان المال المذكور موجوداً او منقولاً في يد المدعى عليه لان حصل دعوى المدعي هو الحق

٣٦ : ادعى المدعي ببلغ من على آخر فدفع المدعي عليه للمدعي قتيلاً كنت اقررت هذا الدين . فذاكر المدعي القبض وعجز المدعي عليه عن اثبات الاداء ثم زاد وادعى ان المدعي الدائن ابراء وانتهى دعواه بسبع ويكون له دفع الدعوى وليس فيه نقص . لانه يمكن ابراء الدين ابراء الاستقاط بعد الاداء كما انه يمكن ابراء المدعي على ابراء الاستيقاض وهذا يؤيد ادعاء الدين

٣٧ : ادعى المدعي ان هذا المال الذي في يد هذا الرجل هو لي فادعى المدعى عليه ان الذي في يد هذا المال فلان الغالب واقعه اليه فلصيح دعوى المدعي بالماله وانما لا يثبت البراء في حق الغالب الا اذا شهد الشهود في الشاه شهادتهم ان المدعي بانه قتلان الغالب وهو قبضه منه .

٣٨ : اذا ادعى المدعي ان المدعى عليه اخذ منه مال كذا فاجاب المدعى عليه ان هذا المال امران وكلي هذا المال منه وانتهى يدفع دعوى المدعي ويصل دعواه

٢٩ : اذا خطب حصان مبيع من يد المشتري بالاستحقاق مرجع
المشتري وادعى على البائع باثبات فادعى البائع ان الحصان
مولود عنده او عنده بالعه او انه اشتراه من المستحق واثبت دعواه
بخلص من مطالبة المشتري بثن المبيع . وليس حضور المستحق في
هذا شرطاً .

٣٠ : ادعى المدعي بحق له على المدعي عليه واثبت مدعاه فادعى
المدعي عليه قائل ان هذا المدعي كان اقر ان دعواه باطلة وان
الشهود الذين اقامهم هم كاذبون او ان ليس له على شيء ما فلهذا دفع
للمدعي ولدعواه .

٣١ : اذا انكر البائع المبيع واثبته المشتري باليمين ثم ادعى البائع
ان البيع الواقع اقبل واثبته يدفع المشتري . ولا تخاف في ذلك .
لان الاقالة في عبارة عن قسح عقد البيع الذي اثبته المشتري

٣٢ : ادعى المدعي ان هذا المال كان لفلان وقد رهنه عنده
مقابل من في عليه ببلغ كذا واقام اليئنة على هذا فاجاب المدعي
عليه بقوله انني اشتريت هذا المال من فلان بدينه ودفعت ثمنه بكذا
يدفع دعوى المدعي .

٣٣ : سئل : ادعى رجل على شخص قاتلاً : لي في ذمته

مقدار كذا من الذهب فاجابه ذلك الشخص : نعم اخذت منك
ذلك المقدار من الذهب ولكنك كنت اقرضني ذلك الببلغ فوجب
رسالة من زيد . قيل بعد كلام هذا الشخص انكاراً ويلزم على
ذلك الرجل اثبات الاقراض . ام يعتبر دفعاً للدعوى ويقضي
اثبات كون ذلك الرجل رسولاً من قبل زيد .

مسرحت الكتب القلبية بالله على المدعي في دعوى القرض ان
بين انه اقرض من ماله لانه قد يكون وكيل بالاقراض فقط وليس
له حق الدعوى . واذا قسنا على هذه المسألة استدلالنا انه يجب على
المدعي في هذه الحادثة ان يثبت انه اقرض ماله . ومع هذا فلا مل
من ارباب الحقوقي ان يجدوا ثقل هذه المسألة الصريح . لان الحكم
بالقياس والاستدلال غير موافق للاصول

دفع الدفع

كما ان دفع الدعوى صحيح فكذلك دفع دفع الدعوى وما
قوته صحيح ايضاً .

وسنرى في المسائل الالية دفع الدفع وما فوقه :

١ - ادعى المدعي الملك المملوك في مال قد دفع دعواه المدعي عليه
بقوله انه اشترى ذلك المال من المدعي فله المدعي ودفع دفع المدعي

عليه قائلا لهما ائتما البيع الواقع بهذا صحيح .

٢ - اذا قال المدعي دفعا تدفع المدعي عليه المذكور
اقررت لك لم تشتري مني شيئا وانته بهج

٣ - ادعى المدعي مالا بالارث فقال المدعي عليه واقعتين
« اني اشتريت هذا المال من مورثك » فاجاب المدعي بالادع
المدعي عليه ائتما ائتما البيع المذكور . وهذا ايضا صحيح

٤ - ادعى المدعي قائلا : ان المال الذي في يدك هو لي وان
نصبت مني فدفع المدعي عليه بقوله انت يعني المال المذكور في شرح
كذا وقطعت اذن وسلطني اياه . فانكر المدعي واقام المدعي عليه
البينة على مدعاه فعاد المدعي ودفع هذا الدفع بقوله : عد التاريخ
الذكور انت اقررت ان هذا المال ملكي وليس لك فيه علاقة والى
هذا الاقرار يدفع ذلك الدفع

٥ - ادعى المدعي قائلا ان هذا المال الذي في يدك هو لي
فدفعه المدعي عليه قائلا ان هذا المال اودع عندي من قبل فلان
فاجاب المدعي دفعا هذا الدفع . نعم ان هذا المال كان عندك ووجه
من قبل فلان ولكنه وبني اياه او بانيه . يصح فلا البينة
واتسلم او البيع او اذا شك المدعي عليه عن البينة على انه لم يبيع

ويسلم ان لم يبيع بشت حق خصومة المدعي
١ - ادعى المدعي بعد البلوغ قائلا : ان وصي بامك تقري عدا
سوء مسوخ شرعي وسلك اياه . فاجاب المدعي عليه ان وصيك
مع هذا القدر لاجل من مئت . فقال البني ولكنه بانه مع
وهو موقوفات كافية في الحركة واه الدين . يصح ويكون دفع
دفع المدعي عليه .

٢ - ادعى المدعي على آخر بقوله ان لي عليك دينا عشرة فذهبت
من جهة القرض . فاجابه المدعي عليه وان كنت استقرضت منك
هذا المبلغ ولكنني اوفيتك اياه تمامه . فقال المدعي انت امرني
بطلب هذه العشرة فعبثت اني سلطني اياه فلان وان سلطني اياه
فذكر المدعي عليه الامر فاذا اقام المدعي البينة على دفع الدفع هذا
فعد المبلغ من المدعي عليه

٣ - ادعى المدعي بقوله ان المال الذي في يد فلان هو ملكي
وفد نصبه فدفعه المدعي عليه قائلا انت كمت او اني من جميع
الساوي في تاريخ كذا ثم اجاب المدعي دفعا هذا الدفع بقوله انت
اقررت بعد هذا التاريخ ان ذلك المال ملكي ولا علاقة لك فيه من
ايه يسع .

٩ : اذا قال المدعي للمدعى عليه اني كنت رهن عندك هذا المال الذي في يدك مقابل دينك عليّ يبلغ كذا فخذ دينك واعطني المال فدفعه المدعي عليه قائلاً انت بعثتي هذا المال بتاريخ كذا لفلان الدين الذي عليك فدفع المدعي هذا الدفع منكراً البيع المذكور ومدعياً ان المدعي عليه كان اقر بعد التاريخ المذكور ان المال ملكه وهو رهن في يده (اي المدعي عليه) فان اثبت به يكون قوله دفع الدفع وبيع ١٠ : ادعى المدعي على آخر بقوله كنت اودعت عندك مبلغ كذا من الذهب فدفعه المدعي عليه قائلاً ان المبلغ المذكور لم يبيع في تاريخ كذا بلا تعد ولا تقصير فدفع المدعي هذا الدفع مدعيّاً ان المدعي عليه كان اقر بعد ذلك التاريخ ان هذا المال بقى في يده (اي المدعي عليه) فان اثبت هذا الاقرار تكون دعواه دفعاً للمدعي عليه وتقبل .

١١ : قال المدعي ان لي في ذمتك عشرة ذهبات من سائر فترض لدفع المدعي عليه انك ابرأت ذمتي بتاريخ كذا من هذا المبلغ فقال المدعي وان اكن ابرأت ذمتك من هذا المبلغ ولكنك لم تقبل ورددت الابرأ ثم اقررت ان لي عليك المبلغ المذكور من سائر فان اثبت رد الابرأ والاقرار المشروح يكون ذلك دفع الدفع والتأجيل

المبلغ من المدعي عليه .

١٢ : ادعى المدعي ان لي في ذمتك مبلغ كذا ذهباً من جيت فرض فقال المدعي عليه انت ابرأتني بتاريخ كذا من هذا المبلغ فاحضر المدعي فثبت المدعي عليه فقال المدعي انت اقررت بعد ذهابك بالبراءة فثبت مدعيون لي بالمبلغ المذكور لان اثبت به يكون دفع المدعي عليه اما اذا قال المدعي دفعاً انت اقررت بعد ان ابرأت لا لسمع ١٣ : اذا ادعت امرأة على زوجها المصان ان لي في ذمتك مبلغ كذا من المهر فدعى الزوج انك ابرأتني بتاريخ كذا من المهر المذكور فثبتت المرأة فاقام الزوج البينة على مدعاه فادعت المرأة زوجها فبرء بعد ذلك التاريخ ان لها في ذمتها المبلغ المذكور من المهر تكون دعوت الزوج وان اثبت الاقرار المذكور فلتخذ مهرها في مسائل عن الدفع بعد الحكم .

جاء في السادة - ١٨٢ من الفهلة انه يصح الدفع قبل الحكم وبعد الحكم . ليس الدفع بعد الحكم مفيداً في الاحكام الفقهية بقيد او شرط ولكنه كذلك هو واجب بعض الانظمة المدنية . يقع الدفع بعد الحكم اما في عين الحكمة واما في صفة اخرى فالوجه الاول ان يكون اولاً بطريق الاعتراض على الحكم اي انه

يجوز لمن حكم عليه جازياً وفقاً للأصول أن يعترض على هذا الحكم ضمن المدة المعتبرة وبعداً بشروط المعلومة لدى نفس المحكمة وبما يكون دفعه بعد الحكم.

ثانياً - بالنسبة للمدعى الذي ادعى أن الحكم على الكفيل بالامر بالمبلغ المكفول به للأصيل أن يدفع هذا الحكم بالحرص على قيامه بدفعه فإنما أنه هو أول السامع المكفول به ولو أن الدائن يراه منه وأنه إذا تد هذا الحكم على الكفيل فلا بد له من الرجوع عليه ومطالبة به وذلك فهو يعترض . فإذا أثبت الأبراء أو الوفاء بطل الأعلام الصادرة على الكفيل .
الحكمة بإعادة المحاكمة

مثاله - ادعى المدعي قائلاً أن المال الذي في يد فلان كان لعمري وتركه لي ميراثاً فذكر المدعي عليه فثبت المدعي دعواه وحكم له وأخذ السال . ثم عاد المدعي عليه بعد ذلك وقال إن والذي كان اشتري هذا السال من مورثك ولم أكن دائماً بهما يوم الدعوى وأثبت هذا الدافع بسند معنون ومرسوم يسد به بغير المال المعلوم من المدعي . هذا هو الدفع الذي يتسرع في نفس المحكمة لما دفع الواقع لدى محكمة أخرى فهو أن المحاكم أن يستأنف حكماً صادراً

من محكمة بداية وقابلاً للاستئناف إلى محكمة الاستئناف من مدته القانونية وتحت الشروط المعينة وهناك يستطيع المدعي الدعوى . فإذا أثبت دفعه يدفع عنه الحكم ويقرر مع معارضة المحكوم له وقدم بعض التماسات عن هذه المسألة .

ثم بعض المسائل التي لا تعد دعواً للمعوى ومسائل أخرى .
١ - ادعى الخارج أن هذا المال كان لمورثه وبني له ميراثاً بموته فأدعى ذو اليد أن هذا المال كان لفلان واشترى به منه فلا بد مع المدعي ولا أثبت المدعي دعواه بأخذ ذلك المال من ذي اليد .
٢ - ادعى المدعي أن مالا بقي من مورثه ميراثاً له وصاح المدعي عليه على بدل معلوم وبعد ذلك جاء المدعي عليه بدفع قائلاً إن فسلماً الذي يادى ذلك المال كان الشراء من مورثك فلا بد من دفعه بعد الصلح .

٣ - ادعى المدعي بدين معين وعرض صلحاً مع المدعي عليه على هذا الدين ثم جاء المدعي عليه فأدعى أنه كان لوكن المبلغ المذكور الشخصي لو أن المدعي يراه منه فلا يسع بعد الصلح .
٤ - إذا قرر المحكم أن كان عاملاً بقرينة في مرتبة ما ثم ادعى أن تلك المرتبة له لا يسع إلا إذا قل أنه اشتراها بعد ذلك

٥ - إذا ادعى المدعي بدين له بسبب كفالة بالامر او غيره الامر فدخل الاصيل في الخفا كفا ودفع الدعوى بقوله اني كنت الحررت بذلك الدين بالاكراه فلا يسمع

٦ - إذا دفع المدعي عليه الدعوى بعد ان اثبت المدعي مداه بالشهود فلا يضمن الدفع تعديل الشهود المستعانة والمدعي عليه بعد هذا ان يظن فيهم

٧ - إذا قال المدعي عليه ليس عندي دفع الدعوى ثم اراد دفعها لا يقبل

٨ - يصح دفع الدعوى من قبل المدعي عليه قبل البتة من قبل المدعي

٩ - إذا قال المدعي ليس لوالدي وارث غيري وعند ما اقام البينة قال المدعي عليه ان لك اخا واختا فاعترف المدعي وصديق قوله تعطل بينه

١٠ - اما في المسائل الخمسة فقد اختلف الفقهاء فقال ان بترمة العاذا قال المدعي انه هذا المال لي وقال المدعي عليه انه فلانا اودع عندي هذا المال وابنته بالبينة لا تدفع دعوى المدعي وقال ابن ابي ليلى تدفع دعوى المدعي ولا حجية لالبات الابداع

ورأى الائمة الخنفيه انه اذا اثبت الابداع تدفع خصومة المدعي ويصح ذلك في بعض المسائل الالوية

١١ - ادعى المدعي بدين معلوم فقال المدعي عليه ليس لي شيء ولا اعرفك فاثبت المدعي دعواه فدفعه المدعي عليه بقوله قد اوفيتك اياه او انت ابرأني منه لا يسمع للناقض على ان بعض الفقهاء قد ذهب الى لزوم سماع هذا الدفع

١٢ - ادعى المدعي فاثبت ان في هذا المال الذي عنده العيب القديم الفلاني فانكر المدعي عليه البيع فاثبت المدعي قادم المدعي عليه ان للمدعي ابراء من كل عيب فلا يسمع على قول الامام ويسمع دفع ابراء العيب هذا على قول الامام الثاني

١٣ - قال المدعي ان المدعي لم ياتني في هذا المال فليعطني ثمن المبيع فاذا ذكر المدعي عليه الشراء فاثبت المدعي ثم جاء المدعي عليه يدفع مدعي الابراء او الابقاء فلا يسمع على قول للناقض

١٤ - ادعى المدعي اعطيتك هذا المال وديعة فقال المدعي عليه مذكراً لم تعطني وديعة ما فاثبت المدعي دعواه وبعد ذلك جاء المدعي عليه يدفع مبنياً انه رد الوديعة على المدعي او انها تحت في يده بلا تعد ولا تقصير فلا يسمع

١٥ - ادعى المدي بالودعة على الوجه المذكور فأنكر المدي عليه قتيلاً لا عبد لك ودعة كيداً وليست قلبي فأنبت المدي الودعة بالينة فعد ذلك إذا ادعى المدي عليه بالرد أو بهلاكها قبل أو التوفيق يمكن : ليس لك على شيء لأنه حلك أو ردتك عليك)
 ١٦ - ادعى المدي مبلغ معين فادعى المدي عليه الأقساء ونحو من الزكاة فرجع وقال أنتك على فلان وهو لو في المثل لا قبل إلا الحوالة غير الأيلاء وقبل يسمع لأن إيلاء المال عليه إيلاء الغير .

١٧ - ادعى المدي أن هذا المال بقي له ميراثاً عن زوجته فقال المدي عليه أن المدي كان طلق تلك المرأة فلا يكون ذلك القول دعواً لا حجة أن يكون الميراث رجعياً وأنه لا يزيل الميراث فلا يحرم عن الميراث)

١٨ - ادعى المدي أن لوالده الشئ مبالغ كذا في دعة المدي عليه فقال له هذا المدي أقرب بعد وفاة والده ان الشئ في دعة المدي ولم يشهد الشهود الذين اتهموا على أنه لم يعد موت الميراث في شهادته على إقرار المدي على الوجه المقرر يسمع
 ١٩ - ادعى المدي بدين على التركة فجابه الميراث أن يس

الميراث تركه فادعى المدي أن هذا المال كان للشئ فقال المدي عليه أن الشئ باع هذا المال إلى آخر يسمع دفعه ولو كان اسم المشتري واسمه
 ٢٠ - ادعى المدي قال أنه لم يقاتل المدي عليه المدي عنه إلى فلان وهو بالنية وأثبت أن المدي باع إلى فلان يسمع ولو ثبت أن فلاناً باعته إياه لأن غير ضابط الدعوى لا يثبت عليك نفسه
 ٢١ - ادعى المدي الشفعة فقال المدي عليه أن العقار الذي يشفع به المدي هو ملك فلان لا يسمع

٢٢ - لو أجاب المدي عليه على الدعوى الأتمة أن المدي كان قارباً للعقار المشفوع به هو ملك فلان يسمع دفعه
 ٢٣ - ادعى المدي أن هذا المال بقي ميراثاً لزيد عن فلان ثم مات زيد فتركه ميراثاً لي فأنبت المدي عليه أن زيدا مات قبل فلان يسمع دفعه ويقبل

٢٤ - ادعى المدي أن المدي عليه باعني هذا المثل فوافق يبيع لي فاجاب المدي عليه مدعياً أنه كان مكرهاً على الإقرار بالبيع لا يسمع المدي لأنه لا يحصل له باع طالما تم قهر مكرهاً ولو قام البينة على كونه مكرهاً في البيع والإقرار به يمكن دفع صحبته
 ٢٥ - ادعى المدي ففلا هذا المال لي لشريته من فلان

القالب يترجح كذا . فقال المدعى عليه ان هذا المال الذي ادعى
بانك اشتريته من فلان القالب يترجح كذا هو لي لاني انا اشتريته
منه بطرح قبل طرح شرائك وتركتك عنده وهذا فشر لو لك اياه من
فلان القالب وهو محالة الرهن هو غير صحيح . فهذا الدفع غير صحيح
اوردت هذه المسألة مغلوطة في الاصل اتركها غلطاً مطعياً وبما
يمكن ان نستخرج منها غير هذا المعنى .

٢٦ - اذا ادعى الدائن بالدين على الكفيل فالجواب الكفيل ان
دين المدينين بالاصل هو مال قمار فكفالي غير صحيحة ولا اعتد
واراد اقامة البينة لا تقبل .

٢٧ - اذا ادعى الدائن بالدين على الكفيل فاراد الكفيل اقامة
البينة على ان الدائن كان اقر بان هذا الدين هو مال القمار لا يقبل
وان عجز عن الالبات ليس له تخفيف الدائن

٢٨ - اذا اذى الكفيل بالامر الدين للدائن ويرجع على الاصل
المدينين به فقال المكفول عنه في غياب الدائن ويواجه الكفيل
ان المال المكفول به هو بدل قمار او مينة واراد البتة لا يسمع
ويؤمر بدفع المال للكفيل

ولكن المدينون المرافعة في هذا الخصوص مع الدائن وان ثبت

ان الدين المذكور هو بدل قمار او مينة يبدأ المدينون والكفيل
٢٩ - اذا ادعى المدعي قائلاً ان هذا المدعى عليه اخذ مني
المال القلافي فادعى المدعى عليه ان المدعي كان اقر بان الذي اخذ
منه المال هو فلان واراد البتة بالبينة لا يقبل ولا تبطل بهذا دعوى
المدعي لانه يجوز ان يكون فلان اخذ المال من المدعي ثم اعادوه بعد
ذلك اخذ المدعى عليه .

٣٠ - اذا ادعى المدعي قائلاً هذا المال لي فانكر المدعى عليه
ولكنه اعطاني السبال للدي او صالحه عليه ثم عاد وادعى قبل تسليم
المال او قبل الصلح واقام البينة على ان المدعي اقر بان ليس له حق
ما لا يقبل ويبقى الصلح او القضاء على حالهما

٣١ - ادعى المدعي بان فقال المدعى عليه انت اقررت بانك
ايرأني فقال المدعي ولكنك بعد ايرأني لك اقررت بانك فلا يكون
المدعي بهذا دفع المدعى عليه

٣٢ - ادعى المدعي بدين قمار المدعى عليه ثم قال اوقفته ينظر
فان وقع الاقرار ودعوى الايقاع في محال واحد لا يقبل المناقش
واذا كان ايقاع الايقاع وقع بعد انقضاء المجلس وبعد الاقرار بالدين
وقدر المدعي عليه على البتة البينة يسمع ويدفع للدي

٣٣ - اذا ادعى المدعي قال فادع المدعى عليه ثم ادعى المدعى عليه في الاقرار لا يقبل .

٣٤ - قال المدعي مدعياً الملك المطلق هذا المال لي فقال المدعى عليه انت كنت تفرقت بان هذا المال لي لاني اشتريته من فلان فان ابنته بدفع المدعي (الاقرار يفي الشافعي)

٣٥ - اذا ادعى المدعي قال فادع المدعى عليه انت كنت تفرقت بان هذا المال لفلان يسمع

٣٦ - اذا ادعى المدعي فائلاً هذا المال في قاضيها المدعى عليه انت كنت ادعيت بهذا المال بالوكالة عن فلان يسمع (الاصل يوفى بان قال كان له ثم شربته منه وبرهن على ذلك صح يقبل)

٣٧ - ادعى فائلاً هذا المال بالوكالة زيد فقال المدعى عليه انت كنت ادعيت بهذا المال بالوكالة عن عمرو يدعوه وان ابنته الشفعة وكالة المدعي .

٣٨ - قال المدعي هذا البيت لي فاجاب المدعى عليه ان هذا للمدعي كان قال لي اعطني هذا البيت لاسكنه فلا يدفعه .

٣٩ - اذا ادعى وكيل بان لاجل موكله فقال المدعى عليه ان هذا الوكيل يطلب مني هذا المال للخدمة في سوق كذا لعل

خفوق الوكيل وكن قروكل مع ذلك انت ادعى بسنة او بسنة وكيلا آخر .

٤٠ - اذا ادعى المدعي المدعى عليه ثم ادعى المدعى عليه في الاقرار لا يقبل الا ان ادعى المدعي بالانابة

٤١ - اذا ادعى الوكيل بالوصية لا يدعي المدعى عليه وبعده وصيته قال المدعي عن الوصية لم يتجدد يوفى فكذلك متجدداً بما يجري فيه الحكم لا ينبغي ان يسمع دعوى المدعي الرجوع .

٤٢ - اذا ادعى احدكم على ذي اليد بقوله هذا المال لي فقال له اليد ليس لك بل هو لي فاجاب المدعي فائلاً انت كنت قلت

ان هذا المال ليس لي او ليس ملكي او ليس لي فيه حق او لم يكن هذا المال لي اقول نعم التهمة لا يقبل الا بالبرهان

هذا الكلام خارج في المال الذي قال له ذلك المال له اخصه استغنى لا يرفع لان قوله ليس لي والنساء ذلك ما ذكرناه لم يثبت حقاً

لاحد لان الاكبر المجهول بالحق واستغنى المانع لا يفسد الحال متى على احد ولو كان لدى اليد متعلق به في ذلك حين ما قال هذه

الامانة التي ذكرها فعل رواية الشافعي يكون هذا رواية عنه بالملك الشفع وعلى رواية اخرى لا يكون قراراً يخرج لكن القاضي يسأل اذا

اليده اهو ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكره بغير المدعي باقامة الدينة عليه ولو اقر بما ذكرنا غير ذي اليد يعني اذا قال ليس هذا ملكا لي او ما كانت له ينعمه من الدعوى بعد ذلك بالنقض .

٥٣ - اذا ادعى المدعي قاتلا هذا العتار لي تدفع المدعى عليه الدعوى بقوله ان المدعي كتب شاهدا في هذا السند على انت هذا العتار بيع فلان . فان كان كتب في السندان القابع ماسكه او فلان ببيع كذا تدفع دعوى المدعي . (لان اقرار الانسان بكون العين ملكا فلان كذا ينع دعواه لنفسه فكذا ينع دعواه لغيره) .

٥٤ - اذا ادعى المدعي قاتلا هذا العين لي فاجاب المدعي عليه بقوله انت مع علك بان هذا العين من تركه فلان المتولى فسد الحركة المذكورة بين الورثة يسمع وبهذا يدفع دعوى المدعي .

٥٥ - ادعى المدعي ان هذا العين له فاجابه المدعى عليه فلا يبيع هذا المال فلان كنت كفيلا للتدرك . فهذا دفع مقبول .

٥٦ - ادعى المدعي (هذا البيت مالي فاجاب المدعى عليه انت امرت بانك لما كنت متجها في هذا البيت كنت مع امير ايجاره الى فلان فهذا دفع الدعوى .

٥٧ - قال المدعي : اشتريت هذا المال منك فانكر

عليه فثبت المدعي دعواه بالبيعة فادعى المدعى عليه الاقالة والبيها يدفع دعوى المدعي . (ولو لم يدع الاقالة ولكن ادعى انهاء القن والاياء اختلف فيه المتأخرون وجزم في التدخيرة بانه لا يسمع) .

٥٨ - قال المدعي هذا المال كان لوالدي وتركه لي ميراثا فقال المدعى عليه ليس لوالدك فيه حق ثم قال الا اشتريت هذا المال من والدك او كان والدك اقر بان هذا المال لي فهذا يدفع دعوى المدعي .

(لانه لم يكن لابييه بعد ما شراه) .

٥٩ - ولكن لو قال المدعى عليه جوابا على الدعوى المذكورة : لم يكن هذا المال لوالدك قط او لم يكن له فيه حق ما في زمان ما ثم قال شريته من والدك لا يسمع . وانما اذا قال كان لوالدك اقر بان هذا المال لي يقبل لانه ليس فيه تناقض .

٦٠ - قال المدعي : كان هذا المال لوري في تركته بوجه لي .

ونشقيتي ميراثا . فقال المدعى عليه انت كنت قلت ان والدك لم

ترك وارثا سواك فليس هذا دفعا للدي . (لانه ادعى كل المال

لنفسه ثم ادعى بعضه فله ادعى النفس من الاول) .

٦١ - باع الاب عقار الصغير ثم ادعى بانه بانه يدين فاشترى

فقال المشتري انت اعطيت هذا المستعقرا بذك بعته بثن الكل يسمع .

٥٦ - طلب المدي من التيمم من الكفيل بحسب الكثرة
فاجاب الكفيل منسياً فساد البيع لا يسمع - لان اقدامه على الزام
الذل فخر منه صفة سبب وجوب المال فلا يسمع منه بعد دعوى
التسليم ويرى من على ايقاعه لا يصلح او على ايرائه يقبل لانه لا يرد
فجواب الثاني

٥٧ - ادعى المدي على الخية قالوا : هذا مال لي وقد كان
والدنا وهبته وسلبته في حال معنته فاجاب المدي عليه بقوله : ان
هذا المال كان من التركة وعند التسعة بنا وقم في حصتي فدفعه
صحيح - الا اذا قال المدي ان والدنا وهبني هذا المال يا كنت
صغيراً وما كان داراً بملك حين التسعة - فليست بركوب بيع
المدي عليه هذا غير صحيح -

٥٨ - ادعى المدي بعد الترخيل من ومب قالوا : هذا مال
من تركته والمدي وهو لي - فاجاب المدي عليه : اني لا سلك تركه
ايك كنت اقربت اياك فبعت جميع ما في يدي من التركة
قبلت ثم كبرت وانه لم يبق في يدي شيء منها الا لا يكون هذا
واذا ثبت المدي دعواه باخذ المدي به -

٥٩ - اذا ادعى المدي ان له من تركته اية مبلغ كذا في سنة

المدي عليه فقال هذا : انت اقربت بانك استوفيت جميع الديون
التي لا يترك في ذمم الناس - فلا يكون قوله هذا دليلاً -

٥٦ - ادعى المدي الوصي بدين من مديون المدي فاجابه
المديون : انت كنت اقربت تلك استوفيت جميع ديون المدي التي
له في ذمم الناس فلا يكون دفع دعواه -

٥٧ - ادعى المدي : ان لي ديناً مبلغ كذا قال المدي عليه
ان اوفيتك هذا الدين في مدينة كذا - قال المدي : انت قلت
انك اوفيتني هذا المبلغ في قرية كذا والآن تقول اوفيتك اياه في
مدينة كذا - فاجاب المدي عليه نعم اوفيتك الدين اولاً في قرية
كذا فانكرته وطلبته مرة اخرى فوفيتك اياه ثانية في مدينة كذا دفعت
ليلا - فان البته يقبل -

٥٨ - قال المدي : شريت منك هذا المال بكذا فأنكر المدي
عليه فثبت المدي باليمين قال المدي عليه ان المدي رد عليه هذا
المال بخيار العيب يقبل لانه صار مكتوباً في الكثرة البيع فارتفع
التمسك بكتيب الشراء كما ارتفع بكتيب المصم -

٥٩ - ادعى الكفيل بالامر المرام بقتضى كتابه ثم رجع
على الاصيل وانقام عليه الدعوى فقال له الاصيل : لا اقام عليك

الدائن الدعوى انصرفت الكفالة فقله هذا لا يكون دفعا للمدعي .

٦٠ - رجع المشتري على البائع وادعى قائلا ان المال الذي بعته صودر من يدي بالاستحقاق والبيعة فاعدي ثمن المبيع . فاجابه المدعي عليه البائع بقوله : انت اقررت في محامتك مع المشتري بان هذا المال ملكي وانني بعته اليه لا يقبل ولا يكون دفعا للمدعي .

٦١ - اذا ادعى المدعي الدين بحكم الكفالة فقال المدعي عليه لم اكفل قط فالبينة المدعي الكفالة بالبينة فقال المدعي عليه الكفيل ان الصيل ادعى الدين لا يقبل . ولا يصح هذا الدفع لانه لما يسمع على اعتبار كونه كفيل لا والا فهو فضولي فتضمن دعوى الابطال في مقام الخصومة اقرارا بالكفالة وانه انكره سيفي الابطال فهو مناقض .

٦٢ - ادعى المدعي عيب قديم في المشتري . فانكر البائع ثم عاد وادعى ان المشتري ابرأه من دعوى اي عيب فيسمع . واذا ادعى البراءة بعد انكار الدين تسمع .

٦٣ - قال المدعي : اعطيتك عشرة دقائق تسليها الى دائني فلان قبضت منك فارد دعاء . فاجاب المدعي عليه : انت اقرت فنه الدعوى على هذا الوجه على زيد وجلبته الجبن . يسمع وقوله دفع

(لان الحق الواحد كما لا يستوي من اثنين لا يصح مع اثنين بوجه واحد) .

٦٤ - اذا ادعى المدعي بقوله ان نصف هذا المال لي فان قال المدعي عليه انت كنت ادعيت به جميعا لا يكون قوله دفعا للمدعي .

٦٥ - وكذلك عكس المائة الا انه اي اذا ادعى احدكم يبيع المال واجابه المدعي عليه بانه كان ادعى نصفه فليس في الجواب دفع المدعي .

٦٦ - اذا ادعى احدكم بطلي مال فاجابه المدعي عليه قائلا ان كنت ادعيت فانه الواحد خطأ وقلت ان ليس لك حق في الثلث الثالث يسمع بوجه دفع المدعي .

٦٧ - اذا ادعى احدكم بقوله : انت كنت اخذت مني عشرة دقائق فاني . فاجابه المدعي عليه قائلا : انت كنت قلت التي قبضت هذه العشرة دقائق من مودعك فلان . فلا يكون جوابه دفعا الا في المودع بعد المودع .

٦٨ - قال المدعي ان هذا المال الذي في يدك هو لي فاجابه المدعي عليه : ان هذا المال كان لي بذكر وشريته منه فدفع المدعي قائلا : ان بكرة قبل ان يبيعك هذا المال كان اخر بانه لي . فدفعه

صريح . ولكنه لا قال ان اقر بعد البيع فلا يسمع ولا يصح له .

٦٩ - ادعى المدعي هذا المال لي افا حياه المدعي عليه ان
وهني هذا المال وحشي اياه . فقال المدعي انت قلت انت شريت
من هذا المال اولاً . فهذا يدفع المدعي المدعي عليه . الا ان كانت
هذه شرط العوض .

٧٠ - ادعى المدعي قائلاً ان هذا البيت لي وقد شرته ولدي
وارثي لي ميراثاً . فجاء المدعي عليه بقوله انت كنت انت شريت
من هذا البيت . فقال المدعي نعم ولكني حينئذ لم اكن مالاً بال
والتي اشتريته وعرفت بعد ذلك يصح . ولم اقات . المسألة الواردة
في فصول الاسترثاء وهي ان اذا رجل قدم بعهده وادى اجره
فقبل له هذه دار ليك مات وتركها لك ميراثاً وقال المستأجر ما
كنت اظن ان قدت هذه الدار من ابيه لا يسمع ما فيه من الشك في
وخلاف هذا يصح له لان التناقض في موضع الخفاء معفو .

٧١ - اذا ادعى المدعي بقوله التي بعثت مالي القلاقي بينك
كلها فثبت ان البيع . فاجابه المدعي عليه ان ذلك المال هو ملكي
وسألتك شئته فشر لي ملك غير صحيح لا يسمع لان مباشرته بالبيع
عندني لشكك المدعي . وقوله بعد ذلك ملكي هو ان ليس

٧٢ - ادعى المدعي ان هذا المال ملكه واثبت مدعاه بالبرهان
وحكم له ثم جاء المدعي عليه وبرز سنداً اعطاه المدعي بطلب ان
ليس المدعي في المدعي به حق وخالف ادعاء المدعي ان كان
مدعاه وقال دفعه واميدت له كذا كذا بخرج الحكم الاول وبطل .
اليس تحت به ولا معول عليه مالي الملامه وما عارض ان المدعي
لم يقل فقدم الدار فلان لا تحت له فيها لا يطر القصة القرب
لمرور كذا ليس من قبل ما نحن فيه لان في الحق في الدار هناك
مختلف عن البيت الحق هناك فبطل على انه ملكك اياه بعد القضاء
ولما هو انني الحق في المدعي مطابق فبطل على كونه حقاً لنفسه
عليه اولاً ومدعي له سواء ولا مصدق لمقر الا هو قور عليه ما خلف
منه ومن ضرورته بطلان القضاء .

٧٣ - اذا ادعى المدعي بحق فاجابه المدعي عليه : انت اعطيت
في السنة الماضية سنداً على انه لا يكن لك في الحال دعوى او نزاع
معي . فلا يسمع لان القول ليس له في الحال دعوى ونزاع وليس
ابراً كذا .

٧٤ - اذا ادعى احدكم قائلاً هذا المال لي . فقال المدعي عليه
قد شريت هذا المال من ابنك ولما باعني اياه كنت انت حاضراً .

يسمع ويصح دفعه .

٢٥ - اذا ادعى المدعى قال وقال له المدعى عليه اني انترت هذا المال من زيد الاجابي وما بعته زيدا المذكور كنت الت حاملا ومرا بعد ذلك سنة ولم تدع به فليس قوله دفعا .

٢٦ - ادعى المدعى بعشرة دنانير فقال المدعى عليه نعم كنت مدبونا بهذا المبلغ فوقيته واخذت وصولا بذلك وانما قد مني .
فإذا طلبت الثمن من المدعي واتفقا وبعد ان حكم على المدعي عليه بالمبلغ المذكور وجد الوصول وانما لك مائتا استرداد المبلغ يقبل .

٢٧ - اذا ادعى احدكم قائلا اريد عشرة دنانير امسيتك اية منذ عشر سنين فاجاب المدعى عليه بقوله قد جددنا المعاملة منذ سنين واقام البينة على تجديد المعاملة على عشرة دنانير منذ ستين يسبح واخذ المبلغ المذكور .

٢٨ - اذا رجس المدعي الكفيل على الاصيل وادعى بعشرة دنانير فقال المدعى عليه انه كان ابرأ كل منا الاخر وهذا المبلغ داخل في الابراء . فقال المدعي ايس دخلا . فان اثبت المدعي عليه دعواه في الابراء يدفع المدعي وليس للمدعي اثبات عدم دخوله .

٢٩ - ماتت امرأة فارضى اولاد زوجها ان يزوجوا التي لها في

ذمم الناس في لو الذمم واحد ورثتها ان تلك الديون لها فان كانت في التي وضعت تلك الديون في ذمم الناس فلا حق لاولاد الزوج بالمعوى الا اذا ادعوا بانها اقوت بان الديون لو الذمم . فإذا اثبتوا اقارها تكون تلك الديون عام .

٣٠ - ادعى المدعي ان هذا المال له والله فصبه منه واليت مدته فقال المدعى عليه ان هذا المال لفلان والله اعطاه اياه ودعاه فلا يقبل هذا الدفع .

٣١ - ادعى احد الورثة ان له في ذمة مورثه دين يبلغ كذا فقال المدعى عليه : لما قسنا التركة سكت ولم تدع فلا حق لك الان بالمعوى . فلا يسمع هذا الدفع .

٣٢ - ادعى المدعي على الوارث بقوله : ان مورثكم المتوفى كان وجبي هذا المال وسأبيه ومعه بعقله الكامل وصحته القامة . فاجابه الوارث قائلا انك بعد موت مورثك سكتي هذا المال قائلا انه من تركته . فهذا دفع صحيح ومسبوع . وعند ثبوته لا يسمع دعوى المدعي وترد .

٣٣ - ادعى المدعي قائلا هذا الميراث لي فاجابه المدعي عليه ان هذا الميراث كان في يد وقد عرض بيعه عليك فقبضته به لمن

ثبت فلا ريبه ان شبه يدفع دعوى المدعي

٨٤ - اذا ادعى المدعي بال مال فقال المدعي عليه انني اشترىه
بالمال العتيق من فلان وكنت انت حاضراً وزدت فيه فان شبه
يدفع المدعي .

٨٥ - اذا ادعى المدعي بال ثوبين المدعي عليه واقعاً ان المدعي
كان يراه ابراً دائماً . فان ادعى المدعي ان المدعي عليه اقر بان ذلك
لأن له بعد الابراء يكون قوله دفعاً للدفع . (الابراء العلم انه يبيع
الاشياء بان الثوبين ابراً فانما اقر بعدم ان الثوبين للمدعي بل اليه ولا
سعة الاقرار) .

٨٦ - اذا ادعى المدعي سقاءاً بخرصاية او بخرصاية وقال المدعي
عليه انه ابراً له ابراً دائماً لا يكون قوله دفعاً . لان ابراء المدعي بتقدير
في حقها ولا يعتد بها .

٨٧ - ادعى المدعي بخلوه هذا المال لي فاجاب المدان عليه
قائلاً انك كنت ادعيت بهذا المال بالوكالة من فلان او بالوصاية
عنه فان اثبت مدعاه يكون جوابه دفعاً . الا اذا فرق الادعي فقال :
كان فلان وكيلني بالخصومة ثم اشتريت منه بعد ذلك واقام على
ثابت سنة فثبت ان قيل يستد

٨٨ - ادعى المدعي بال بالوكالة او بالوصاية من فلان فاجاب
المدعي عليه انت كنت ادعيت بهذا المال لاجل الشخص الثالث
فلان العلوم بطوابع دفع خصومة المدعي الا ان ادعى المدعي او قال
كان فلان الاولي وكنت بالخصومة ثم ادعى من الثاني ووكلي الا في
بعضاً والتدارك ممكن بان يلبس عن المجلس وجاء بعد مدة وروى
على ذلك .

٨٩ - ادعى المدعي بالوكالة بثلث فقل المدعي عليه ان عبداً
او كليل اقر في المحل كذا غير مجلس الفصة بالوكالة فليس ما فيه
دفعه هو من المدعي وبانه ثلث عليه ما يشاء له حتى حق ما . فقول
المدعي عليه هذا دفع خصومة الوكيل .

٩٠ - اذا ادعى المدعي على ذبي الذي بقوله هذا المال لي فاجابه
المدعي عليه انك لما كنت ذا اليد على هذا المال كنت قلت ان ليس
هذا المال لي او ليس لي في هذا المال حق او لا يكون هذا مالاً
بجوابه دفع صحيح . وهذه ثبوت ذلك ترد دعوى المدعي لتناقض
الاضاح اذا وجد منازع في مال في يد ذبي يد وقال ذو اليد في انه
وجود المنازع (ليس ذلك المال لي او ليس ملكي او ليس لي فيه
حق او هذه الكلمات تكون على رواية اقراراً بان المال ملك المنازع

ولا تكون كذلك على رواية اخرى - ففي حال كونه يسأل الحاكم
ذا اليد - عن هذا المال للمدعي ؟ فان اقر بما امر به صاحبه للمدعي . وان
انكر مطالب اسباب البوث من المدعي وان لم يوجد منازع قدي اليد
في المال وقل المكاتب المذكورة ثم ادعى انه له تصحيح دعواه .

ولكن من غير الصور المحررة الملام هو مخرج وغير الوضع اليد
مقرره صحيح ودعواه بغير ان المال له تصحيح وصحة المستغنى

(وانما لم يقع تدو اليد على الامر لقيام اليد) (والمذكور سيأتي شرح
الجامع ادعى داراً في يد رجل واقام المدعي عليه البيعة على اقرار
المدعي ان الدار ليست ملكاً في او ما كانت في اندفعت بيعة المدعي)

٩١ - ادعى على سكان بلدة بنى فقال له المدعي عليه كنت
افرت ان ليس لك اي حق على اي من سكان هذه البلدة فخذ
الكلمة دفع غير صحيح . وللمدعي اثبات دعواه واخذ حقه .

٩٢ - ادعى على اخيه ان هذا المال موروث لكليهما من ابيهما
فقال الاخ المسمى عليه منكراً ليس في هذا المال حق لوالدهما ثم ادعى
وادعى انه اشترى هذا المال من والده او اخيه واستلذه منه فدفعه
صحيح وبينه مضبوطة لانه يمكنه ان يقول لم يكن لابي بعد ما اشترته
فان كان قال لم يكن لابي قط لا تسع دعواه الشراء من ابيه لان

فيه انقضاء وتسع دعوى فقرار ابيه له لانه لا ينقض فيه .

٩٣ - اذا ادعى المدعي مال على انه من مال الشركة واسكر
المدعي عليه الشركة ثم ادعى انه سلم المال المذكور للمدعي بغير
هذا كان المدعي عليه انكر او لا وجود الشركة وقال . يمكن بيعة
شركة قط فلا يقبل قوله بذلك انه سلم مال الشركة . اما اذا
لم ينكر اصل الشركة بل انكرها في الحال وقل ليس بيعة شركة
فادعاه بغيره وليس فيه انقضاء

٩٤ - قال المدعي هذا المال اشترته من مورث المدعي عليه
والده . فقال المدعي عليه فواليد لم يكن له الذي حق في هذا المال . ثم قال
انما كنت شريته من ابي واخيه يدفع المدعي - اما لو قال المدعي
عليه لم يكن لابي في هذا اي حق في اي زمان منكراً ادعاء المدعي
ثم قال الشريته منه لا يقبل (وان اقام البيعة على ان اياه اقر في صحته
ان ذلك المال في قبلة بيته)

٩٥ - لو قال المدعي ان المال الموجود في هذه الدار هو لي
وقال المدعي عليه ان المدعي قال بان ليس له في هذه الدار شيء ما
والبيعة ينظر فان كان المال الذي ادعاه المدعي موجوداً في الدار وقت
الاقرار يكون قد دفع دعوى المدعي . اما اذا لم يكن موجوداً فلا

بدمع وتسمع دعوى المدعي

١٠٠ - لو قال المدعي ان هذا المال في فاجبه المدعي عليه ليس
لك ان لي حتى انت كنت اقربت بان جميع الاموال التي لتلك
لي في فقال المدعي نعم اقربت هكذا ولكنني ما كنت هذا المال بعد
ذلك الاقرار ثم ادعى المقر له المدعي عليه ان هذا المال كان في ملك
المدعي المقر في وقت الاقرار والتمه يدفع المدعي .

١٠١ - لو قال المدعي انت لي حق كذا فاجاب المدعي عليه
انت كنت ابرأني ابراء عاماً فقال المدعي جواباً ان هذا الحق حادث
بعد البراء وانتهت حدوده على هذا الوجه بعد البراء ياخذ حقه
المدعي به . اما اذا عجز عن البت حدوده بعد البراء واراد التنازل على
الاطلاق لا يفي .

١٠٢ - اذا ادعى مبلغ من الذهب واقر المدعي عليه ثم قل
ولكنني اوفيته قبل الاقرار لا يقبل اما اذا قل اوفيته موصولة بكثرة
الاقرار كأن يقول اكون علي دين كذا ولكنني اوفيته والتمه يقبل .
١٠٣ - لو قال المدعي ان لي عندك مبلغ عشرة دنانير في الحال
فاجاب المدعي عليه نعم انا مدينون لك بعشرة دنانير ولكن لي في
فدعيتك لك درهم في الحال (فليس هذا دفعاً صحيحاً اذا كان الاثنان

من حسن واحد .

١٠٠ - اذا قل المدعي هذا المال لي وقل المدعي عليه انت
كنت ماوتني عليه فاجاب المدعي سريره من مبلغ كذا بعد
المساومة فدفع المدعي هذا المبلغ .

١٠١ - لو ادعى ان هذه الارض في فاجبه المدعي عليه لك
تثبتت مني الجوز النسيب على شجرة الجوز هذه اتفقت على هذه
الارض فلا يكون دفعه لانه قد تكونت الارض للمدعي والجوز
للمدعي عليه .

١٠٢ - ادعى وكيل المدعي ان هذا المال لوكلي . فدفعه
المدعي عليه بقوله متكرراً الدعوى ان هذا الوكيل طلب مني خارج
الحكمة وفي الدائيا شراء ذلك المال والتمه يعزل الوكيل . ولو كان ان
طالب الدعوى بنفسه او بواسطة وكيل آخر . ولكن اذا طلب هذا
الوكيل الشراء في حضور المحكمة يظل دعوى موكله اما اذا استغنى
الاقرار على الموكل من وكالة الوكيل فلا تثبت دعوى الموكل
بافتصال الوكيل . وله متابعة الدعوى أيضاً بنفسه او بواسطة وكيل آخر .
١٠٣ - قال المدعي هذا الثوب لي فادعى المدعي عليه انه
طلب شراءه فقل المدعي اجل هو هكذا ولكنني لما طلبت شراءه

كان في كسره غير مستطير فانه لا يكون دفع دفع المدعي عليه .

١١٤ - ادعى المدعي ان له مائة دينار له مائة دينار المدعي عليه ان المدعي

كان قال له ادعني هذه المائة لاقيم عليها فلا يدفع . وقال لو ادعني له
شبابته اربعة مائة .

١١٥ - ادعى المدعي في دعواه ان له مائة دينار من ابيه فاجاب

المدعي بانه لم يره المدعي كذا ادعى انه الشريك في هذا المال من
ابيه فلا يدفع .

١١٦ - ادعى المدعي العكس ادعى الشراء من ابيه واجاب

المدعي عليه انه كان ادعى الارث بذلك المال يسع ويدفعه .

١١٧ - قال المدعي ادعني علي هذا المال وارده فاجاب

المدعي عليه انت كنت بعثته فقل المدعي نعم كنت بعثته ولكن

المال لم يكن لي بل كان امانة بيني يدي وكنت فضوليا فلا تسع

دعوى المدعي هذه .

١١٨ - ادعى المدعي كنت اعطيتك عشرة دينارات فاردته

فقال المدعي عنيه كنت بعثت مائة بعشرين دينارا ولذلك اعطيتني

ذلك المبلغ فرد عليه المدعي قائلاً ولكن المال الذي بهتبه لم يكن لك

وكان ذلك البيع فضولياً فاردت الثمن وخذ المبيع فلا يقبل ادعاه

المدعي بل هذه الصورة .

١١٩ - لم ادع المدعي بال ودفعه المدعي عليه بقوله ان هذه

المدعي كان ادعني في المعركة القليلة ان هذا المال يسع

١٢٠ - ادعى المدعي مبلغ على كثر بينت الشركة مرة واحدة

المدعي عليه قائلاً انت كنت ادعيت علي هذا المبلغ ليس للمدعي

فدفعه صحيح . اما لو قال المدعي انت في عليك مبلغ كذا واجابه

المدعي عليه انت كنت ادعيت بهذا المبلغ بسبب الشركة فلا يدفعه

(لان مال الشركة قد يصور ديناً بالانحداد والدين لا يصور شركة)

١٢١ - ادعى مدعي قال فرد المدعي عليه بقوله نصف هذا

المال ملكي ونصفه الآخر لفلان وهو في يدي ودعاه فان البته تسع

خصومة المدعي في جميع المال .

١٢٢ - قال هذا المال لي فادعى المدعي عليه ان المال لفلان

الغائب وهو في يده ودعاه ونجز عن اثبات هذه الجبة فان حلف

الحاكم المدعي بطالب المدعي عليه النيز على عدم العلم اتية على انه

لازم ان المال مودع من قبل الغائب المدعي عليه ثم بعد اثبات

خصومة المدعي للمدعي عليه وبعد اثبات المدعي دعواه بالبيعة

بعد صدور الحكم على المدعي عليه جاء المحكوم عليه وطالب اعادة

المعاملة لأجل اثبات كون المال في يده ودعوى لا يقبل دفعه . وكذا
حق المدعى الغائب يحفظ لحين رجوعه .

١١٣ - ادعى ان هذا المال له فرد المدعى عليه بان هذا المال
لفلان وهو في يده ودعوى غير عن اثبات الابداع فاقم المدعى شخصاً
او شاهدين على دعواه وانما قبل صدور الحكم وجعل المدعى عليه شخصاً
لاثبات الابداع يقبل الا انه ظهر انه ليس بتعظم قبل ان يتجه التفتيش .

١١٤ - ادعى ان هذا المال له فاجاب المدعى عليه دفعا
لتصومته ان المال لفلان الغائب تركه عنده ودعوى . فقال المدعى
ايهل ان الغائب فلان تركه عندك ودعوى ثم وعيك اياه او ياخذك اياه
فيهذا يدفع دفع المدعى عليه المورود لدفع الخصومة . بناء عليه
يختلف الحاكم المدعى عليه بطلب المدعى على ان الغائب انوى
اليه لم يبع المال المذكور ولم يهبه للذعى عليه . فان شكك عن التفتيش
توجه خصومة المدعى على المدعى عليه .

١١٥ - جاء في فصول العمادية انه اذا ادعى المدعى ان هذا
المال له وقال المدعى عليه ذو اليد ان المال لفلان الغائب وله
اعطاء اياه ودعوى وغير عن اثبات الابداع فالمدعى تكليف المدعى
عليه حلف التفتيش على الوجه الآتي . على ان الغائب لم يودعي هذا

المال . وتكون التفتيش بهذا الوجه على الثالث لا على عدم العلم ولا كونه
الابداع من وجه فعلاً من افعال الغير كانت المفاداة التفتيش
فيه يجب ان تكون على عدم العلم ولكنه (اي الابداع من جهة اليد
لا يتم الا على المدعى عليه وهو التفتيش . وذلك يعني ان تكون
التفتيش على الثالث .

١١٦ - ادعى ان المال له فادعى المدعى عليه انه لفلان الغائب
وله عنده ودعوى والبتة فاندفعت خصومة المدعى لوجه الغائب
وسلخ المدعى عليه ماله في جمع المدعى وانما الدعوى عنها على الغائب
الحاضر فادعى هذا المدعى عليه الحاضر ان المال مودع عند من قبل
فلان الغائب والبتة فكذلك تدفع خصومة المدعى مرة ثانية ولا
تكون المعاملة الاولى مبادنة هذه الثانية .

١١٧ - ادعى المدعى ان هذا المال له فاجاب المدعى عليه ان
فلاناً الغائب اعطاني هذا المال ودعوى ثم قال ان هذا المال هو للذعى
او اقر بان المال للذعى ثم قال ان فلاناً الغائب تركه عندني ودعوى
والبت الابداع بالبتة تدفع خصومة المدعى . وان شجر عن الاثبات
يترك عليه في الصورة الاولى اي انما في الاول الابداع ثم انما
المدعى يحكم بتسليم المال للذعى . الا ان ثبت حق المدعى وحل الغائب

موجود لانه متى يكذبه الغائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت حق
الغائب اولى الصورة الثانية هي اذا قرأوا لا ثبت المال للمدعي ثم
ادعى ان المال موجود فثبت من قبل فثبت الغائب فكذلك يثبت
بشأن المال المدعي . واذا حضر الغائب واراد الادعاء بان يوجد
المال عند المدعي عليه يقال له ثبت ان جميع المال هو ملكك . ولا
يثبت الا بدائع ويستثنى المال من المحكوم له الاول .

١٥٨ - اذا ادعى المدعي ان هذا المال لي واجاب المدعي بانه
الذي اشارت هذا المال من فلان الغائب فلا يكون دفع خصومة المدعي
١٥٩ - ادعى بالملك المطلق او بالشفعة او بالتجارة فثبت
في اليد كمن هذا المال لي وعت او وجته وحلته الى فلان الغائب او
اروعه عندي . قال مدعي المدعي ادفع خصومته وان لم يصح
للمدعي . متى اذا اراد المدعي عليه اثبات البيع او الهبة او التبرع
بشيء ايجب ان يثبت عليه حشر الغائب واقام اليد على شراؤه من
ذي اليد لا يقبل ولا قبل على الثلث المتفق .

١٦٠ - ادعى مالا عند واضع اليد فانكره المدعي عليه واراد
المدعي اثباته بدعواه بالثبوت وينهاها شبهة ذلك اثبات الطائفة فثبت
انكر فذهب المدعي عليه وبيع المال المدعى به الى منصف ثالث وحل

اياه ولكن هذا المشروط بوضع البيع متتابع بعد حاكمية التمسك
المدعي عليه باجرى فكذبه المدعي واراد للمدعي عليه ان يثبت
لا قبل . وللمدعي الاثبات بالثبوت ان المال ملكه . وكذلك لا يثبت
بالعلم المذكورة الرابع خصوصية الوجبة الى المدعي عليه .

١٦١ - ادعى مدعي فذكر مدعي الشفعة لشخص اخر ومعه دليل
ان جميع المال ارضه فثبت المدعى الى مدعيه وفي هذا التمسك
اليد فثبت ان المدعي عليه ان يثبت ان في هذه الارضه ما له وجه
ومن المال الى المدعي فثبت ان المدعي عليه ان يثبت ان في هذه الارضه
خصوصية المدعي عليه وانه مدعيه وانكر حتى يثبت المدعي والاراد
المدعي عليه اثبات المدعى المذكورة بالثبوت لا قبل .

ولكن ان حشر المدعى المذكورة من مع اوجهه والشاهد
جميع التمسك المذكورة من اوجهه فثبت المدعي ان يثبت ان في هذه الارضه
على المدعي عليه . وذلك العلم لا يدفع خصومة المدعي عليه
المدعي عليه .

١٦٢ - ادعى المدعي بطل فدان المدعي عليه فادعى المدعي عليه
ان هذا المدعي اقر بدينه فثبت المدعي الى المدعي وحلته الى فلان او يثبت
هذا المال هو فلان الغائب فان اثبت المدعي بطل المدعي

١٥٩ - ادعى المدعي بأن هذا المال المدعى عليه أنا الشريك هذا المال من فلان. وانت ابوت البيع فلا يكون هذا القول دافعاً كما ان لا يكون اقراً بملكية المدعي.

١٦٤ - ادعى مالا فخل المدعي عليه هذا المال فلان الشريك من المدعي ووكلي فيه بأمر ويكون قوله دافعاً فإذا أنت ذو اليد المدعي عليه هذه الأمور تلحق خصومة المدعي.

١٦٥ - قال المدعي هذا المال الذي تملك به في يدك كان لي وبالله عليك بعد حتى فاجن عليه فاسأله المدعي عليه ان فلان الغائب كمال ودعي هذا المال بخلافه ليس دافعاً ولا يقبل قوله.

١٦٦ - اذا ادعى المدعي قوله ان المال الذي في يدك هو لي وقد كنت ارجعته لك او غصبته او اخذته او مرقته او انا زنته وسلبته او وجبته وسلبته لك يعني اذا ادعى المدعي بفعل على ذكك اليه فاجابه المدعي عليه كان هذا المال لفلان وكان اعطانيه دارية او ودية فالت اذ اثبات هذه الجهات لا يدفع خصومة المدعي . بل انزل يدعي المدعي وعند الاثبات يملك له . ولكن القول الغائب عند حضوره ان يدعي بأن المال له بواجبة الحكم عليه ويقام الدية على ذلك .

١٦٧ - قال المدعي هذا المال لي وقد كان سرق مني فلان المدعي عليه ان فلان الغائب كان لو دعيه والنته تدفع خصومة المدعي على قول الامام الثالث ولا تدفع على قول الشريك .

١٦٨ - ادعى قال وقال غصب او اخذ مني فلان المدعي عليه ان فلان الغائب او دعيه والنته تدفع خصومة المدعي .

١٦٩ - ادعى بان هذا المال لي قد شترته من ذي اليد هذا

فاجابه المدعي عليه هذا المال لفلان الغائب وقد اعطانيه ودية لا يدفع المدعي . يعني انه اذا ثبت الايداع لا يدفع خصومة المدعي .

١٧٠ - ادعى هذا المال ملكي وقد سرقه مني فلان الغائب فخل المدعي عليه ان هذا المال ودية سرقه من قبل فلان الغائب فلا يكون قوله دافعاً لخصومة المدعي . او يقضي للرجوع للمدعي وهذا الحق . (كذا)

١٧١ - ادعى على ذي اليد فخل هذا المال ملكي وقد غصبه مني زيد الغائب فاجابه المدعي عليه ان زيدا الغائب او دعي هذا المال تدفع خصومة المدعي . ولم يبق المدعي عليه ينشئ على الايداع .

١٧٢ - قال هذا المال ملكي الشريك من زيد الغائب فخل المدعي عليه ان زيدا الغائب اعطاني هذا المال ودية تدفع دعوى

المذمومين ومنعوا عنه من غير إرادة إلا بالقبول المذموم إلى درجة تركه
 فيضه أن غالب المذمومين على ما دعى من الإتيان جانب على
 الثالث ولم يقل ذو اليد أو غيره ولكنه لا يصدق الآية .

١٤١ - الذي على ذي الدابة هذا المال لي وقد اشترته منك قبل الذي عليه أنت كنت تريد انك لم تشتر هذا المال مني بقوله يدع المادي

١٢٥ - آدمي قال: هذا المال الذي قال الناس بولائه
كنت عزيمته ان يمشي هذا المال فقله فبيع لادمي قال له
لا تقبله يبيع دعوى الذي هو الاقرب اليك فليكن له شرف يبيع

١٦٦ اذني هذا المال ملكي لانني اشتريته من
 نفل الذي عليه هذا المال ملكي لانني اشتريته من نفل الذي
 اذني هذا المال ملكي لانني اشتريته من نفل الذي

لشروط القبول هذا التجميع (مادة الزم)

١٥٧ - قال المذاهبي هذا العزم لي وفد الشريعة من ريد عند
خبرة أيام فاجية ذوالهجة هذا العيد من ريد وفد الشريعة من ريد
منه عند مشقة أيام فلان التي شراوه عند مشقة أيام بفتح الميم
وأي إذا قال المذاهبي ان شراوه عند مشقة أيام كمن مؤسفة والبيعة
قال المذاهبي عليه المؤسفة والمذاهبي عليه

١٢٨ - الما اذ ان المذهب لا يلا هذا العهد في الامت من الما
يعتقد المذهب بطريق واحد في جميع الاماكن

أولاً : ان الله تعالى يحب ان يذكر له هذا العبد .
ثانياً : ان الله تعالى يحب ان يذكر له هذا العبد .
ثالثاً : ان الله تعالى يحب ان يذكر له هذا العبد .

فإنما منتهى ما حاكب فلان من هذا القدر والقياس الذي لا ينته
والذي ليس بشيء في هذا الفن حتى يكون هذا الذي ليس بشيء
كأنه من يذهب هذا الاستمرار والوجود للشيء

١٢٦ - انتهى المذيع ان هذا القتل لم يلازم عن طية قاتل
واليد المذيع عليه ان يات هذا القتل في حياته الى فساد
شخصه الا ان فلان كان اذنه بالبيئة يدفع المذيع

١٥٠ - وان ايسر بالمدي يله و اليه على البتوى القاد

بقوله ان اباك اودعني هذا المال ولا اعلم ان كان مات او لا
حياً فلا تدفع خصومة المدي.

١٥١ - قال المدي كان لابي الشوق عشرة دنانير وبنا في رمة
وبدوات كنت الكلب فان اجاب المدي عليه بالاجوبة الاربعة
بدفع دعواه.

اولا : ان المدين الاصيل لو اء الدين لا يملك فيه حصة.

١٥٤ - ادعت الدائنة بمرور المدي فاجلها الزوج بنحو

فلان الامر من كان حكم البيعة الاولى فلا ينبغي حكم الثانية بل
كان لا يحكم بعد فلا يحكم الحاكم بعد ذلك لانه وقع بينهما ما يوجب
الامانة - ادعى المدعي الميراث عن المتوفى زعم انه ابن
لاب وذكر اسماء الى ابجد - فقال المدعي عليه ان والده المدعي كان
قال في حياته انه اخ فلان لام وليس اسماء لاب فلا يقبل ولو اقر
البيعة على ذلك - الا اذا اقر المدعي عليه البيعة ان فانسب اقرني
بثبات نسب امه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعي)

١٥٩ - قال المدعي ان هذا المال له بالارث عن جده اي والده
انه وذكر ان اسمه محمد واسم امه حرة واباها محمد بن الحارث بن ساد
فقال المدعي عليه ان هذا المدعي كان زعم ان والده في عاشر سنين
علي بن حسين واراد اقامة البيعة على هذا فلا يقبل - ولا تدفع
دعوى المدعي بهذا القول .

١٥٠ - ادعى المدعي بقوله ان والدي المتوفى علي بن قاسم بن
محمد كان له في ذمة هذا المدعي عليه عشر ليرات فوات وتركها في
ميراثا - فاجاب المدعي عليه بقوله ان هذا المدعي مبطّل وغير حق
لانه كان زعم اولاً ان ابن قاسم هو محمد ووالده قاسم هو احمد
فلا يسمع دفعة هذا ولا يقبل بيعة عليه

١٥١ - قال المدعي هذا المال له بالارث عن بيعة المدعي
عليه كانت الحارث هذا المال له من ماله ان كان ماله من ماله
الارث فمدد صحيح .

١٥٢ - وان قال المدعي عليه جواباً على الدعوى الا ان
وحبك في حال ماله فلا ينبغي هذا المال فان اقر المدعي المدعي
ولكن الملاء اختصوا في حال يكون المدعي في المدعيين المذكورين
مشروطين ام غير مشروطين ان لا يبين المدعي اسم المدعي والمدعي

١٥٣ - اذا ادعى المدعي من اراد من ابيه فمدد المدعي عليه
ان المالك كان اقر في حياته بان هذا الميراث ملكي - فقال المدعي للمدعي
عليه انت كنت اقررت بان هذا المال ملك لي وحده ويكون هذا
دفعاً للدفع ويقبل - فتعارض هذين المدعين تبقى دعوى المدعي
بالارث بلا معارضة .

(فلان المدعي عليه ذكر الخارج في اقرار الميراث والمدعي لم
يذكر الخارج في اقرار المدعي عليه فقبل بيعة المدعي)

١٥٤ - قال المدعي هذا المال موروث عن والدي ولا ينبغي
الغائب فاجاب المدعي عليه : ان والدك وميراثك كان اقر في حياته
بان هذا المال ملكي - فدفعه هذا صحيح - ثم رجع الاخ الغائب ودفع

دفع المدعي عليه المذكور بقوله : ان هذا المدعي عليه كان اقرب من موت والدنا بان هذا المال من تركته والدنا . فيكون بقوله هذا دفع دفع المدعي عليه المذكور .

ولو كان المدعي عليه من الابداء لم يدفع اقرار المورث يكون المال ملكاً له اذ ادعى اقرار وارث المدعي يكون المودود ملكاً للمدعي عليه فالجواب فيه على الخلاف ايضاً على قول بعض المشايخ ان دفع وعلى قول بعضهم يجب ان تكون المسألة على التفصيل ان قال لك اقررت يكون المال ملكاً وانا صدقتك يصح الدفع وان لم يقل وانا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى ان المدعي عليه قد اقر بعد موت ابيه ان هذا المال تركته ايتنا لا يصح منه هذا الدفع .

١٥٥ - ادعت المدعية : اني بنت المتوفى ولي من التركة كما قلنا فقال لها الورثة انت بطلت في دنواك لانك قلت بعد موت المتوفى : لك رقيقة التوسط وانه اعتك . فلا يقبل قولهم ولا يصح دفعهم .

١٥٦ - ادعى بقوله : ان شراكتي في هذا المال وتلك اياه هو غير معتبر لانه تم بالجبر والاكرام فارادته فالجواب المدعي عليه

الآخر كما قلت ولكن بعد زوال الاكرام يعتني هذا المال مورثاً ودفاه يعلم كذا وحلتني اياه قال اثبت هذا الدفع يدفع دعوى المدعي ولا يبقى للبائع حتى الاسترداد .

١٥٧ - ادعى يدري قدره كذا فانكر المدعي عليه فقال المدعي انت طليت مني منذ عشرة ايام بان ابيك سيف وذاته فبدا الاستفهام هم انوار بالحق فاجابه المدعي عليه وبكرت منه عشرين يوماً قد ابرأني من هذا الدين . فليس جواباً رافعاً .

١٥٨ - ادعى المدعي بمشورة دائره دفع المدعي عليه بقوله : ليس لك عندي الا ثلاثة دنانير . فليس قوله هذا رافعاً ولا يصح .

١٥٩ - ادعى المدعي بشئ قدره كذا وادعى المدعي عليه اياه لونه فانكر المدعي الاستيفاء وتهدده به الذي عليه باله اعطى المدعي ذلك المبلغ ولكنهم لا يعملون جهة الاعطاء وسببه فتقبل شهادتهم ويكون ادعاء المدعي عليه باطلاً رافعاً صحيحاً .

١٦٠ - ادعى المدعي بشئ على المتوفى فواجبة احد الورثة فضامه الورثة على بدل الدين وتند ما عليه رد عليه احد الورثة (غير الوارث المصالح) بقوله ان مورثاً دفع لك هذا الدين فتدواك

باطلة فهذا المدعى صحيح لما اذا كان هذا القول هو الوارث المدعى
فلا يصح دفعه .

١٦١ - اذا ادعى المدعى على الوصي قائلا ان لي على الورث
عشرين ديناراً دينا فقال المدعى غايه الوصي انت كانت اقربت
لك في ذمة الميراث بشورين ديناراً لالك بعثت ذلك الذي لك في ذمة
الشخص الثالث فلان ان الميراث الموعود اليه فدفعه صحيح .

١٦٢ - ادعى المدعى بوصية على التركة فقال الوارث ان موروثي
وجع عن هذه الوصية لو انكرها في حياته فانكر الوارث المدعى عليه فثبت
المدعى دعواه بالينة فاذا اثبت بسمع .

١٦٣ - اذا ادعى بوصية على التركة فقال الورثة ان المدعى كان
اقرب بان التركة مستقرقة بالميراث فتعلم دفع المدعى .

١٦٤ - اذا ادعى الناج في حيوان فاجابه المدعى عليه انت مطر
في دعواك لالك كنت اقربت بانك اشتريت هذا الحيوان من فلان
فجوابه هذا دفع صحيح .

١٦٥ - قال المدعى هذا الكرم لي . فقال المدعى عليه ان
هذا المدعى اشتغل داملاً في هذا الكرم ببيع كذا يوماً بمقولة في
قولك دفع صحيح . واشتغل المدعى في الكرم بالاجرة فصار

ليس ملكاً له .

١٦٦ - قال المدعى هذه الدار لي فاجابه المدعى عليه انت
كنت طليبت الي ان اوحرك هذه الدار . فهذا دفع الدعوى كانه اذا
قال المدعى هذا الخقل لي فقال له المدعى عليه انت كنت طليبت مني هذا
الخقل للزراعة . فتعلم دفع المدعى . ويكون اقرب بان لالك المدعى فيه .

١٦٧ - ادعى المدعى بال فقال المدعى عليه ان المدعى كان
اقرب بان فلاناً اخذ منه هذا المال فهذا القول ليس دفعاً .

١٦٨ - قال المدعى لراضع اليد مدعياً الملك المطلق هذا المال
لي واقام البينة واثبت مدعاه فاجابه المدعى عليه هذا المال منك وانت
ايها المدعى بعد ان اشتريته مني اقلت البيع فلا يقبل واذا اراد اقامة
البينة لا يسمع . (لان المدعى ادعى الملك المطلق وفي مثل هذه البينة
بينة الخارج كذا في المحيط الا لو كان اشتراه المدعى ثبت بقول المدعى عليه
هذا بعد ان الاستدعاء مانع لدعوى القلاك ولكن المسألة التقية في كذا)

١٦٩ - ادعى المدعى قد رخصت عندك وحلتك مالي القلافي
لقاء كذا الخلف ذلك واردد علي رهني . فانكر المدعى عليه الودع
والارتباط وادعى انه الميراث ذلك المال من المدعى ببيع كذا واثبت
دعواه يسمع . (ويرضى لصاحب اليد لان يده اكثر البائناً لانت

الشراء أكثر من الوهن)

١٧٠ - قال المدعي ان هذا المدعى عليه اخذ مني داري بغير حق ونفقت في يده . فاجابه المدعى عليه اخذت منك تلك الدابة بغير لانها لي وكانت في يدك بغير حق فان اثبتته يصح دفعه . (ولو كانت الدابة في يد الآخذ فادعي الذي في يده على نحو ما بينا واقام الآخذ بيعة انه اخذها لانه ملكها قبل بيعة)

١٧١ - صدر المبيع من يد المشتري بالاستحقاق والبيعة فرجع على البائع بالثمن فادعي البائع ان ذلك المبيع ملكه واراد اثباته بالبيعة فلا تقبل . ولكن اذا ادعى البائع انه اشترى ذلك المال من مستحق ثم بانه للمشتري او ان المبيع (اذا كان حيواناً) نتج في ملكه بغير فان اقام البائع بيعة على ذلك في وجه المستحق تقبل . (ويبطل قضاء القاضي المستحق) واذا اقام البائع البيعة على المشتري ينكم الحاكم بإعادة الثمن للمشتري ثم اذا اقامها لا تقبل . اما اذا اقام المشتري البيعة على البائع باسترداد الثمن قبل الحكم بالاسترداد تقبل

١٧٢ - سأل قل المدعي هذا المال لي فقال المدعى عليه كان هذا المال للمدعي ولكنه باعه منذ عشر سنين وسله الى زيد وبعد ذات العشرين سنة له واستلمته من زيد المذكور . فاجاب المدعي

بقوله ان هذا المدعي عليه كان شيد منذ سنين في محكة كذا بان هذا المال هو ملك زيد . فقوله هذا هو دفع للدفع صحيح وقبول . ١٧٣ - ادعى المدعي الملك المطلق في مال فدفعه المدعي عليه بقوله ان هذا المدعي كان ادعى الملك بسبب في نفس هذا المال فرجع المدعي وقال صحيح التي ادعيت كذلك والان اترك دعوى الملك المطلق وادعي بالملك بسبب فقوله دفع دفع المدعي عليه وبطل .

١٧٤ - قال المدعي هذا العقار ملكي وقد كان مورث هذا المدعى عليه احدث عليه يده بغير حق ومات وترك له وارثه فاجابه المدعي عليه بان المورث المتوفى كان اشترى هذا العقار بالمبيع اليات ومات مورثه اذا واثقه بالبيعة بغير الحاكم له ثم قال المدعي ان مورثك كان اقر بان معاملة البيع التي جرت بيني وبينه كانت بيع وفاء وبالله تعيد المبيع عند استرداد الثمن . فلا يسمع هذا الدفع ولا تقبل فيه بيعة .

١٧٥ - ادعى المدعي على ذي اليد بقوله ان هذا المال ملكه فقال المدعي عليه دفعاً لهذه الدعوى ان المدعي كان استلم منه هذا المال قبل (لان الاستيلاء اقرار بالملك للبائع والقرار من المالك ان الاستيلاء فيه سلمه ولو ادعى التوفيق وقال كان . كي لكنه قبض بي بي ولم يدفع الي فاستشرد به منه لا يسمع هذا من المدعي .) وبعد

دفع المدعي عليه هذا قال المدعي ان المدعي عليه كان ساوياً على
المدعي به فان اثبت بطلان الدفع الاول (١٠) لان في رواية الحاكم
الاستيلاء اقرار بالملك للتمام منه فكان المدعي بهذا الدفع مدعيًا
اقرار صاحب اليد انما ملك المدعي والتناقض يبطل بتصديق الخصم
هذا اذا رشح كل واحد منهما لاقراره فارجح ان لم يوافقا وكذا
يتدفع اقرار كل واحد منهما باقرار صاحبه فيثبت بطلان المدعي به
الملك المشتكى وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقراراً بانه لا ملك له
فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له وانما
المدعي يدعي الملك بنفسه يكون اقراراً بالملك للمدعي (١١)

١٦٦ - ادعى المدعي عقاراً وحده فذكر المدعي عليه
الدعوى ثم قال ان حدود العقار الذي في يدي هي غير هذه الحدود
فقوله هذا ليس دفعاً كدعوى (١٢)

١٦٧ - عين المدعي حدود عقار وادعى ان المدعي عليه
انما اقل الحدود الذي يدعيه المدعي هو ملكي انا وحقي (١٣)
ثم ادعى المدعي دبراً في مجلس مما كنه آخر وذكر الحدود
فجاءه المدعي عليه ان الحدود التي بيننا المدعي هي خطنا
الذي يدي له حدود غيره (١٤) ثم حسد المدعي المدعى في

مما كنه دابة فاجابه المدعي عليه : ان اقل الحدود المدعي به من
قبل المدعي كان بانه هذا المدعي الى فلان وانه اشترطه منه فلا
يكون قوله هذا دفعاً للمدعي وانما يعتبر الكلام الثاني لنقض الكلام
الثاني والثالث (١٥)

١٦٨ - ادعى المدعي المشتري بملكوته بالرقن في المشتري
فوجه هذا على ما في الرقن بالرقن المشتري بالبيع والمشتري في مجلس
كما يقال لا يبيع ان هذا المشتري في ان هذا المال كان ملكاً له
فان لم يكن في يدي ولا صدقت المشتري في قوله هذا بملك
بما قال ان المشتري في ملكه الا ان هذا المشتري في المشتري
بملك - فلهذا لا يثبت في دفع صحيح (١٦)

١٦٩ - قال المدعي هذا المال في وقت الشراء ملك لفلان
كما اوصفت له فبجبهه المدعي عليه كنه بانه هذا المال بيع دفع
فكذلك السابق بالبيع المذكور فلان المشتري بالبيع المذكور هو
المدعي (١٧) فوجه دفع المدعي : ومع ان القول هو ان المدعي البيع
استدركه بانه لو كان مبيعة على يده البيع الثالث (١٨) وقد
قالوا ان المشتري يدين بملكوته بالرقن وبيع لفلان - خلافاً لآخر
في البينات فكذلك البينة بانه من يدينه وعرضه بانه رهن في

الحقيقة وبنية البيع منسوبة على الزوجين واجيب بما حاصله صورته ضرورة
البيع وفيه شرط زائل بخلاف المهر فاعتبر هذا القول في الله في
من عرض له .

١٨٠ - ادعى المدعي على ذلي اليد ثلاثة اهل في الشربة
مستئين من زيد فادعى المدعي عليه في اليد على هري في الشربة
من عمرو مئة ثلاث مدين فادعى دفعه للديني .

اقتضى : اذا ادعى اذن المالك سلبه بينه وبين غيره اي اذا وقع
الزواج على الثمن بين ذلي اليد وبين الشارب او ادعى احداهما استر المالك
من شخصي والاخر من الخواص كذا هو المخرج الذي في فريضة الفرية
الاسبق الذي على رواية وهذا هو المقبول على ما جاء في الزاوية
والخلاصة وما شئت حسب الامر من عن قاعة الملك .

(وهذا هو الصواب وان صوب عدم اعتبار بقوله الامور
عندي ان لا يعتبر التاريخ فيه دعوى تاريخ المالك من الذين ما يورث
ملك من الملك من جرة وكثرة من اعتدوا واعتبر عليه تولد عليه)

١٨١ - قال المدعي هذا المال ملكي واثت واضع يثك بخبر
عني فادعى المدعي عليه بقوله ان هذا المال مع غيره من اموال معينة
اوس بها فلان المتوفى لي والديني وقد اتفقتاها فكان هذا المال

خاصي . قال ائتمه يدفع المدعي . لان الاقدام على الاقسام اثبات
بان المقدم مشترك .

١٨٢ - ادعى المدعي انه صيد عربي فقال المدعي عليه ادفع
لي من ان اشتريت هذه المرحمة من فلان رفعت حولها جدارا
وهو شبيه بالتمار او تسعة اشجار وكنت انت والعمود تقابلان فسرقتني
وسكت فان اثبت تسرقته وسكت المدعي منه كمن دفعها صحيحا
١٨٣ - قال المدعي لذي اليد هذا المال ملكي كئت اشترته

من زيد فادعى المدعي عليه في اليد اما اشتريت هذا المال من عمرو
وهو كان المشتري من زيد فقال المدعي قبل ان يبيع زيد هذا المال
لعمود كان الزيد كائن باثنية سابقا فبنا عليه يكون شراء بالملك
عمود غير صحيح فان اثبت قوله كان دفعه المدفع صحيحا .

١٨٤ - ادعت المدعية محصنة رثية عن زوجها المتوفى فدعوا
فرثة المتوفى بقولهم ان هذه المدعية كانت اقرب في مرض زوجها
وان ليس لها مال ما في الحيوانات وغيرها فلا يكون دفعهم صحيحا .
وايس في هذه الصيغة ابراء يبيع او صلح يدفع فلا وجه بینهما .

١٨٥ - ادعى المدعي قائلا اني بعت هذا المال بكذا فادعى

اثنان فانكر المدعى عليه البيع واذا ان المصدي وجهه وبهله اليه
واقام كلاهما البيعة فترجع بيعة البيع . (لان البيع اقوى لانه لم يزع
نفاذاً من ابيه لانها لا تصح الا بالتبني والبيع يصح بدونه) وان
ما يستعلم احدهما اقامة البيعة فنُدعي البيع تخليف مدعي ابيه (لا انكره
امراً او اقربه لزمه)

١٨٦ - ادعى ان هذا الكرم ملكي وقد وهبني اليه وسلمه
مورثا والذي في حياته دفعه من الارثية المدعى عليه بقرعة
كما مع هذا المدعي التمسح حصالات هذا الكرم وانكر المدعي
حقيقته منه فلا يكون قولهم دفعا صحيحاً . ولا يكون اقتسام الحاصلات
واما للدعوى المذكورة . (جواز ان تكون الفلانة مشتركة بينهم
واكرم لاحدهم كما قال في الخلاصة لو ادعى شجرة فقال المدعى عليه
ساومني قرعة وانكر مني لا يكون دفعا بل ولا ان تكون الشجرة له
واخرقة لغيره)

١٨٧ - ادعى المدعي بخمس عشرة ارضا وبها وقال ان نسفا
وهناك حصارا اقرار المدعي عليه وشرا فقال المدعى عليه اني
افردت على هذا اليه ولكن خمس ايراث من هذا المبلغ ثم را
فدفعه مسرج . وله ان يثبت البيعة . (الشهود اذا شربوا ان

اليعق لا حافية له وانما هو فعل مواثاة وجألة ثبلي وان عذر عن
اثبات الربا فله تخليف المدعي . (لانه ادعى عليه فعلاً او اقربه
لزمه فاذا انكر يخلف)

١٨٨ - ادعى المدعي على ذي اليد الملك المطلق بقوله
عنه الدابة ملكي فدفعه المدعي عليه بقوله ان هذه الدابة تحت في
ملك ربه وان زعمت ادعي انما قال انتم مدعي البيعة ويكون قوله
وهذا المدعي لا بيعة وهي اليه وانما قال انتم مدعي من غلق الملك
١٨٩ - ادعى المدعي مالا من ذي اليد والتمس عليه

ثم بعد الحكم راجع المدعي عليه الفسكة والبرز . (كثيرا ما وقع عليه من
قول المحكوم له ومردداً منه وتضمن ان المال المحكوم به حرام عليه
ويطلب منه بيعه اياه وتطلب الدعي عليه المحكوم عليه ابطال الحكم
مسكناً على هذا الكتاب بقبول ويكون من قبيل الدفع بعد الحكم

١٩٠ - ادعى المدعي قرضاً ان المال الذي في يد جارة كذا كان
لاني فلان فمات وترك حصة مقدارها كذا من المال المذكور فقالت
البياعة المدعي عليها ان اباك باع هذا المال وسلمه الي زبيدة ان زيدا
باعها هذا المال وسلمها اياه فان البيعة ادعواكم هذه يكون قولهم دفعا
لمدعي . (ولا يجوزهم ان يثبتوا صحت شراهم من زبيدة ولا اقتسام

ملك ذرا زبد من اليه المدي بالاجماع . لان الشخص قد يشك في
ولا يكتب صار بالشراء وبيان الثمن انما يحتاج اليه لو احبب الى المقصد
في المدي ولا حاجة اليه هنا اذا المدي عليهم يدفعون الثمن من اشراف
من اليه فلا يلزم المدي عليهم ولا يهودهم فسمية الثمن الذي المدي
به زبد من ابيه .

١٧١ - قال المدي ان ربيعة مورو في فلان الثوب السك
الذي عليه ثمنك . سبع كذا من ثمنك الثوب فاجاب المدي انه
مكره لهم في اقام المدي البيعة على ان المدي عليه ان ياتي به
البيع المذكور على الوجه المشرح عدا المدي عليه ان المدي ان
بعد الاقرار المذكور ان ليس له حق ما عند المدي عليه من ثمن
الثوب ولا عند الربيعة المذكورة ايضا . فان اقام البيعة على ما اورد
يكون فواء هذا المدي .

١٧٢ - قال المدي ابي في ثمنك مبلغ كذا حتى التت اربعة
به فاجاب المدي عليه ان في الربيعة وكنتي كتاب في اقراره
هذا فاجاب بغيره المدي على ان ثمن كذا فقال المدي ان هذا
المدي عليه ان ياتي من جميع المشرق حتى من ارضه الكتاب في
الاقرار بهذا يكون هذا المدي وعند تبويت الاقرار على الوجه المذكور

لا يلحق المدي عليه تعاضد المدي على انه هو الذي المدي عليه عليه
كتاب في اقراره ان يكون الثمن بعد المدي .

(الاقرار اسقاط والسقط لا يعود وليس هذا من باب زوال
اللعن او عدم التقاضي وهو بقا المدي في الذمة وحيث عدم التقاضي
فهو من باب اسقاط فليس له استئناف في امر سقط عنه الاقرار)
١٧٣ - ادعى ان هذا المال لي اشتريته من ومالك ما على

مسيح ثمنه فدفعه المدي عليه ان ذلك البيع لم يكن فاجاب وهو
غير صحيح يقول - حتى اذا اقام المدي البيعة على ثمن الثوب واقامها
المدي عليه على العين القامش يوجب بيعة الثمن القامش . لان
البيعة بيعة من يدي خلاص المشرق واليمين على من يدي المصغر
والاصل وقروح البيع بتل الثمن فقتول قول من يديه والبيعة على من
يدي كونه بالعين القامش .

١٧٤ - ادعى باليمن بموجب الكفالة وانكرها المدي عليه فاجاب
المدي مرجع المدي عليه وادعى انه اراه من الكفالة فلا يسمع دفعه
(بانقض المصغر والامر في ذلك من مظهر)

١٧٥ - ماتت صغيرة فادعى ورثتها على وصيا وصيا وصيا على
الوصاية باليمن التي الصغيرة والتي قضيا فانكره مدعيها ان ذلك

البراء بما تكن الشرف قبل كانت له هو فاجابه البراءة : انت كنت تتر
 بان ان الاموال هي الثروة وكانت تكتب على ظهور الاسناد التي
 اخذها من المدينين اي الاموال التي الصغيرة فالتعرف و
 ان الامر كما ذكرنا ولكن اقراره كان من قبيل التلجئة فلا يسر
 ولا يطلع المدين : ولكن البراءة الثروة يحفظون انا لاننا لم نكن كذا
 ١٩٦ - ادعى المدعي بقوله انه على المال التمسيت بعكس
 بالبيع الفاسد : فاجابه المدعي غايه وان يكن البيع المذكور فاسداً لا
 انك ابرأني ابراء عاماً من جميع المنازعات وكل الدعاوى المتعلقة
 البيع فبنا على هذا تكون دعواك غير صحيحة فقول هذا لا يكون حجة
 لان البراء العام من العقد الفاسد لا يكون مانعاً لدعوى

١٩٧ - ادعى بطل دعوى فوجب للمدعي عليه ان هذا المدعي
 كان في تاريخ كذا ادعى على بطل آخر فصالحته وكتب في سند صحيح
 ان لا دعوى له علي فلا يبق له ان يدعي علي بهذه الدعوى قوية
 هذا ليس دفعا .

ايضاح : اذا تم الصلح على دعوى معينة وقبالت المدعي بان لا
 دعوى له على المدعي عليه فالبراء الواقعة بهذا القول ليس ابراء
 بل هو ابراء من الدعوى السابقة بناء عليه لو ادعى المدعي عليه حق

آخر دعوى قبل ذلك البراء فلا تسبق هذه الدعوى في البراء .
 الا اذا علم الذي ابرأ عبارة البراء فقال لا دعوى لي عليه اية دعوى
 كانت او كالأمر متشابها يندل عن التعميم .

مثاله : ادعى المدعي على المدعي عليه عين لو دين ثم صالحا فكانت
 سند الصلح وذكر فيه المدعي ان ليس له بوجه من الوجوه دعوى او
 خصومة عند المدعي عليه . ثم ادعى بحق الغير الذين اوعدهم وقال البراء
 المذكور لا يشمل هذه الدعوى فلا يسد لان البراء من الدعوى ذكرت
 مسئلة اي دامة حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه فانه جعل
 ذلك مقيد للعموم لانه يفيد معنى اية دعوى كانت .

كذلك لو قال رجل في حال صحته وسلامته ليس لي عند عمرو
 حق ما وقد ابرأته ابراء عاماً من كل دعوى ثم ادعى بحق يترفع
 سابق لتاريخ البراء والافوار العظام فلا يسد وليس له استئناف
 المدعي عليه . اذا لم يثبت المقر بالبراءة ان يترفع ما ادعى به متأخر
 عن تاريخ البراءة فالتقول قول الشكر مع بينه .

وكذلك لو ابرأ احدكم آخر ابراء عاماً ثم بعد ذلك ادعى بحق
 لم يورثه المتوفى قبل البراء قائلاً انه لم يذكر له هذه مبراة عند البراء
 فلا يسد .

١٥٨ - ادعى بعين قتال المدعى عليه أنت كشت ابرأني من

هذا العين فلا يدفعه .

ايضاح : اذا تم الابراء من نفس العين فيؤثر من جهة واحدة وذلك انه اذا كان ذلك العين مغسولاً ببرأ الماذهب من وجهات الادعاء ويصبح العين في يده امانة فاذا تلف في يد الماذهب بعد الابراء فلا يلزم الضمان . الا اذا طلبه الماذهب منه بعد الابراء فامتنع الماذهب عن ادائه فيكون الماذهب آخيراً فان تلف في يده يضمن

واذا تم الابراء من نفس العين فمثلاً يؤثر من جهة اخرى . وذلك انه اذا ابراء احدكم آخر فمثلاً قد ابرأك من العين الذي في يدي ثم ادعى بذلك العين لا تسمع دعواه وتعتبر نفس العين هو الاحترار من دعوى العين . بناءً عليه لم قال احدكم ابرأت فلاناً من دعوى العين الذي في يده فلا يعق له بعد ذلك الادعاء بذلك العين كانه لو قال احدكم ليس لي عند فلان حق ولا دعوى ثم ادعى بعين اودن فمثلاً انه ثابت قبل تاريخ الابراء المذكور فلا تسمع دعواه

١٥٩ - ادعى بمال انه له وابرز اوراق ثبوتيه لاثبات دعواه فاجاب المدعى عليه ان هذا المدعى كان ادعى علي بهذا المال وغيره في اثبات دعواه فكم يبقاه المال في يدي بقضاء التبرك وابرز اسلماً

موتياً قوله لا يدفع المدعى ١٠ اذا اقتص المدعى عليه منه عدم بطلان الخارج قضاء ترك لا قضاء استعاضة في مذكور اية ادعاء المدعى ولا يثبت له جيل بدعي لا تسمع دعواه لا تبراء الاولى حيث لم يثبت بطلان ولم يثبت بدعي شرعي يتناول ثبوت دعواه او لا لعدم اقامتها كما اني به ذكره محض منه وقد منع باسبغ فلا يثبت اليه ولا يسمع منه اجابة .

٢٠٠ - ادعى بال او عين قد دفع المدعى عليه بقوله أنت كشت ابرأت بان ليس لك عند من دعوى او خصومة والنتيجة بالنتيجة ثبوت دعوى المدعى . فاذا استأنف المدعي وقال ان اقراره بان ليس لي حق او خصومة يحتمل ان يكون وقع قبل ثبوت حتى كما انه يحتمل ان يكون ثبت حتى المذكور بعد الابراء المذكور ومع هذا فان عكسة البداية لم تدفع هذه الجملات فلا يكون قوله دلاً دفعاً ولا يتبلى لان القاعدة هي انه اذا تعارض الموجب والمستقط يعتد المستقط آخراً وواقعاً وثباتاً بعد . وثباتاً عليه لا يبقى حكم للمستقط المؤخر ولا للموجب المتقدم . لان المستقط يكون بعد الوجوب ولا يكون قبله . وفي هذه الحالة بين تاريخ الاقرار المذكور وتاريخ ثبوت الحق قال لم يبين ان

تاريخ ثبوت الحق هو بعد الاقرار المذكور وهو آخر عنه يجب استبعاد
الايراء والاقرار موخرين والحق مقدماً .

٢٠١ - ادعى قائلاً دفعت لك عشرة ايرات خناً معني ان لك
علي ديناً ثم استغفرت وعلت انك ابرأني من هذا المبلغ وايرز سنياً
مئتي لالراء المذكور . فاجابه المدعي عليه : نقول انك مديون
وتدفع الدين ثم نقول انك است مديوناً ان في هذا انقضاء . لجواب
المدعي عليه هذا ليس دفعا لان الشاقض هنا هو في موضع الخطأ
والشاقض في محل الخطأ مغفور . اما محل الخطأ فهو : انت الذي
مسئله ومفرد بالايراء ولا يشترط صحته قبول المديون وعلمه وان
ايراء مديونه ويصح الايراء ولو لم يعلم به المديون .

٢٠٢ - اذا ادعى المدعي بمال قبضه المدعي عليه بالوكالة او
بالشركة او بالوديعة او بالعارية فانكر المدعي عليه ثم اعترف وانكر
انه رده فلا يقبل هذا الدفع بمجرد اليمين . الا اذا اثبت بالبينة (لا
بالجحد) نخرج عن ان يكون اميناً .

٢٠٣ - ادعى متول قائلاً ان البستان الذي في يد زيد هو
وقف فلانة المشروط لجهة كذا وان المدعي عليه واضح يده عليه فهو
حق فانكر المدعي عليه مدعياً ان البستان المذكور كان لاية فان

وتركه له ميراثاً فقال المدعي المتولي للمدعي عليه : انت كنت تاجر
البستان المذكور الاخرين على انه وقف فلانة المذكورة وعلى انك
انت تافله وتصرف بدل الايجار على الجهة الموقوفة متضمنين كثيرة
فدفع المتولي هذا صحيح . (قل في الاشياء الموقوفة متضمنين كثيرة
الحدود . او اذا قال المدعي عليه : اجل كنت اوجر البستان على
ما ذكرت لاجل انوقف ولكنني لم اكن عالماً بأنه ملك مورثي وعرفت
ذلك بعدئذ فلا يقبل) ولا عذر لمن اقر .

هذه نبذة مفصلة اوردها عن المسائل المتعلقة بدفع الدعوى
نظراً لحاجة الحاكم الماسة اليها واكتفينا الان بهذا القدر

بعد ان يوضح المدعي دعواه وتظهر انها صعبة يصح المدعي
عليه عبوراً على اجابته فاذا كان ما قاله المدعي عليه جواباً فيها والا
فالحكمة تغييره على الجواب .

ان اقوال المدعي عليه الالية ليست جواباً :

اولاً : اذا قال المدعي ان هذا العقار ملكي وهو في يد المدعي
عليه غير حق فاجابه المدعي عليه سأ تأمل وانكر فليس هذا
الجواب جواباً .

ثانياً : قوله : ما أفعل ليس هذا جواباً

ثالثاً : قوله : ليس لي مال فهذا أيضاً ليس جواباً .

رابعاً : ان قال : لست اعلم ان كان ملكي او لا فليس جواباً

خامساً : ان قال : لا اعلم ان كان هذا المال ملكاً للمدعي او لا

فهذا القول لا يعتبر جواباً

سادساً : ادعى المدعي بدين فتقول المدعي عليه ليس لي : او لا

خير فهذا أيضاً ليس جواباً

لما اقوال المدعي عليه الآتية فهي جواب :

ادعى المدعي بفقر فقال المدعي عليه :

اولاً : ليس لك حق في الادعاء بهذا الفقر المحدود

ثانياً : لست مجبوراً على تسليمك هذا الفقر المحدود

ثالثاً : ادعى المدعي بعرضه بيد الثمن فاجابه المدعي عليه

ان حصتين من هذه العريضة هما ملكنا وفي يدينا اما الخصة الثالثة فهي

ملك فلان الغائب وفي يدينا امانة فهذا القول منتهما هو جواب ثم

ولكن اذا لم يثبت المدعي جليها بالبينة ان المصمم الآخر الذي

يدعاه هو مودعة فلا تندفع مضومة المدعي .

رابعاً : ان قال المدعي عليه ليس هذا المحدود ملكاً لك فهو جواب

خامساً : وان قال هو يدي وليس ملكاً لك فتقوله أيضاً جواب

سادساً : ادعى هذه الكار لي وقد نصبتا مني نحو اليد المدعى

عليه فاجابه المدعي عليه : ان جميع هذه الكار لي : لا يجب شري

وليس ملك المدعي حق بالآلة : بها فهذا جواب تام في النكر المص

وليس كقولك في حق الملك

سابعاً : ادعى على ذي اليد مال : فتقول المدعي عليه ان هذه

العرضة التي لي هو جواب .

ثامناً : ادعى على ذي اليد : ان كان قال المدعي عليه هو اليد

عنه انه كان ملكي ثم قال في وقت فتقوله جواب .

تاسعاً : وان قال المدعي عليه جوازي الدعوى المذكورة في وقت

والتي يدي تحكم التولية فتقوله هذا جواب .

عاشر : ان قال المدعي عليه في دعوى الدين لست مجبوراً ان

اعطيك شيئاً فتقوله جواب .

حادي عشر : ان قال المدعي عليه في دعوى الدين بسبب

البيع ليس لتي سبب لوجوب وفاء هذا الدين فتقوله النكر لافضل

السلطان هو جواب .

ثاني عشر : ان قال المضارب في الدعوى المأتمنة عليه من الوارثة

وبالمال « لست مجبوراً على إعطائه شيء » أصلاً عن ولي هذه الدعوى ولا للوكلاء . كبتية الورثة « فهذا القول جواب كافٍ وليس هناك ان يجبر المدعى عليه على بيانه وإيضاحه .

الث عشر : ادعى المدعي ديناً مبلغ معلوم فاجابه المدعى على « اوفيتك ما كان لك علي » فليس جوابه جواباً اما اذا عين المبلغ الذي اداه بقوله قد ادبت مبلغ كذا من القروش فهذا الجواب دفع للدعوى . وخلاصة القول انه اذا لم يجب المدعى عليه على دعوى المدعي يجبر على الجواب وان اصر على عدم الجواب بعد متكرراً . اما الجواب فيكون على ثلاثة وجوه . الاول : يكون الجواب اقراراً . والثاني : يكون انكاراً . والثالث : يكون دفْعاً للدعوى . - واذا اقر المدعى على المدعى به يلزم باقراره . وقد فصل امر العلم بالجواب هل هو اقرار لا في كتاب الاقرار في المجلة فليراجع .

واذا اقر المدعى عليه فلا يفتى حاجة لاثبات الدعوى بالشهادة . اي اذا اكر المدعى عليه لولا فثبتت المدعى مدعاه باقامة الشهود ثم اقر المدعى عليه فتعك المحكمة بناء على الاقرار .

من آتياً ان لا حاجة لاثبات الدعوى باقامة الشهود بعد اقرار المدعى عليه على انه لا يجوز اثبات الدعوى باقامة الشهود بعد الاقرار

وذلك في المسائل الآتية :

١ - ادعى المدعي بدين على التركة في وجه احد الورثة فانقر له الورث فلمدعي في مثل هذه الحال ان يثبت دينه باقامة شهود عدول لكي يصري المحكم على الورثة الآخرين كما جاء في المادة ١٦٤٢ من المجلة .

٢ - اذا اقر المدعى عليه بالوصاية اي بان المدعي هو وصي له فلدى الوصاية اثبتت وصايته باقامة الشهود . وقالت اذا قال المدعي انني وصي فلان المتوفى ولم يزل مبلغ كذا في ذمة هذا الرجل فليدفعه لفلان . هذا الرجل المدعى عليه يثبت ان المدعي هو وصي المتوفى . فترايب الوصاية بهذا الوصي اقامة الشهود على وصايته . لانه اذا اوفى الديون ديمتلك الوصي ثم جاء وارث المتوفى وانكر وصاية المدعي فلا يبرأ الديون من الدين . ولكن اذا اوفى الدين بعد اقامة اليمين على الوصاية ثم انكر الوارث فبرأ من دينه .

٣ - اذا اقر المدعى عليه بان المدعي وكيل فلو كمل التمس وكلفه باليمين .

فذلك اذا قال احدكم انه وكيل ببيع الدبغة وانقر الوكيل بدينه . فلو كلفه فلو كمل اثبات وكلفه كما ان لو كمل بقبض الدين ايضا اثبات

وكانت يدعى بالثابت α لانه اذا اضبطت الزمرة له كان
المدعى من بين الثابت الزمرة ثم جاء النوع ابو القاسم وذكر
التعليق من قبي هذا النوع والفرق α ويلزم الاول ان الزمرة
ولكنها اما المدة الزمرة.

١- اذا كان مستحق مال مبيع واستحقه المشتري بالاستحقاق
فلمستحق ان يثبته استحقاقه بالينة.

مثلا باع زيد مالا لعمرو فظهر بذكر وادعى الاستحقاق فظهر
له عمرو بذلك فذكر الثابت استحقاقه بالينة المذكور من الزمرة
على انعم زيد يستحق على المالك المبيع اما الحكم بالاستحقاق
يصير بالمرار فلا يثبت له المالك المبيع على البايع لان لا يثبت له
قاعدة والزمرة مبيعة مبيعة.

٢- اذا كان ابو الصغر بالمدعى المقام على الصغير فلا حكم له
المرار وعن المدعى الثابت دعواه بالينة.

٣- وكذلك في دعوى ملكية العقارات اذا ادعى المدعى ثبوت
معه البينة في ذلك الثابت فلا يثبت له ذلك البينة هذا الاثر في
الثابت بالينة.

٤- اذا ادعى المدعى بان الشوفي هو من له مال كذا فادعى

الوارث المدعى عليه بوضعية في الثابت الزمرة فثبت له المبيع
على ان يثبت دعواه.

٥- اذا كان المشتري المستحق له المبيع بالينة
على المدعى ان يثبت دعواه بالينة.

٦- اذا ادعى المدعى بطلان المبيع بوجه الزمرة وكان
المبيع قدراً فثبت المبيع بالينة في فلا يثبت له المبيع
على المدعى ان يثبت دعواه بالينة.

٧- اذا كان المالك المالك المالك المالك المالك المالك
وسلمه ليد بقاء المالك المالك المالك المالك المالك المالك
المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
فثبت المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك
المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك المالك

٨- دفع المدعى

يصير المدعى في دفع المدعى مدعى اليه والمدعى عليه مدعى
ولذلك يجب على من يدفع المدعى ان يثبت دفعه هذا : ويثبت
الدفع بالمدعى المالك المالك المالك المالك المالك المالك
اولاً يثبت دفع المدعى ويثبت دعوى المدعى بالمرار المدعى وانما

عليه . كالدفع بالبراء من الدعوى المذكورة أو من جميع الدعاوى .
مثاله : إذا ادعى المدعي بدين قدره كذا فادعى المدعى عليه
أن المدعي كان أبرأ من الدعوى بالمبلغ المذكور وعجز عن البيان
دفعه هذا باليمين فإذا حلف المدعي بطلب الخصم اليمين تعود الدعوى
المدعي الأصلية وتطلب اليمة منه لاثبات مدعاه لأن الدعوى
بالبراءة من دعوى المال أنت اقراراً بذلك المال .

كذلك لو ادعى المدعي عليه أن المدعي كان أبرأ من جميع
الدعاوى وأنه اقرار بأن ليس له عنده حق ما مطلقاً فحكم بدفع كده
هو حكم المسألة الآتية .

وحكم دفع الدفع أيضاً حكم ما مر . وذلك أنه إذا ادعى المدعي
فانكراً أنني اشتريت هذا المال من المدعي عليه بقروني مقدارها
كذا فاجتنب المدعي عليه أجل هو ذلك ولكن البيع قبل بعد ذلك .
فادعى المدعي أن الاقالة الواقعة أقيمت أيضاً فيكلف لاثبات آفة
الاقالة فإن عجز عن الاثبات بعتف المدعي عليه بالطلب على عدم
اقالة الاقالة فإن حلف ببقى المال في يده . لأن الاقالة الأولى ثبتت
بإقرار المدعي على ما جاء في دفعه . وإن شكك عن اليمين يرد المال
إلى المدعي .

بعد أن توضح أنه دعوى وضوياً وتبين وجوه الدفع وجهاته
بما مر . ينبغي البحث عن اسباب الثبوت والحكم .

اسباب الدعوى الثبوتية أو اسباب الحكم .
سبب الحكم والقضاء هو عبارة عن الحجة والحجة هي ما بين
الحق وبطلانه . وعندما يتبين الحق ويظهر بأي سبب أو بآية فريقة
ينبغي الحكم حال وحرام وغيره وإبطاله .

فإن أن يجوز أن كل ما بين الحق هو ينة . وإن ما جاء
في القرآن الكريم بالفظ « اليقات » « اعياناً » « اليقة » اعياناً أخرى
لم يخص بالشاهد فحسب كما أن المقصد من الحديث الشريف
« ألك ينة » « هو أنك ما بين الحق من شهود أو دلالة » وهكذا لما
كان الشارع عد كل شيء يظهر به الحق من البيان كانت لابد من
استحصاله عند ظهور الحق بأي دليل يكن . والاضاعت حقوق العباد
وأصل أمر العدل . « ولا يقف ظهور الحق على امر معين لافائدة
في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهور الحق ورجحانه عليه ترجيحاً
لا يمكن جمده ودفعه .

مثاله في المسألة الآتية : وضع اليد شاهد على ملكية أحدكم
ودلالة الحال شاهد على ماليتة . ولما كانت دلالة المال أقوى فتدرجت

على وضع اليد .

وذلك لك اذا رايت رجلاً متهماً بعمالة وتوفي يده عمالة اخرى وهو متهزم راكض بطارده رجل آخر مكشوف الرأس وكنت في هذه رواية هذا المثل على هذه الحال قلت ولا يخفى لك ذلك من العمالة التي في يد المتهم هي عمالة مكشوف الرأس المتلذذ . فيظهر من هذه المسألة ان دلالة اصل شاهد على صدق المدعي بشك واضح من دلالة اليد . فلا يجوز ان يقال في هذه المسألة انه ليس من شاهد على ان التزم اخذ عمالة المطارده ونفسها يجب ان تركها في يده لان في هذا التأويل تضاعف حقوق العباد .

والحجة تكون اولاً الشهادة ثانياً الاقرار ثالثاً اليمين رابعاً النكول عن اليمين خامساً التريفة السادسة سادساً القسامة سابعاً علم القاضي على قول .

١ - الشهادة

الشهادة لغة هي الخبر القاطع وفي المادة ١٩٨٦ من المجلد في الاخبار لفظ الشهادة يعني يقول اشهد بالاثبات حتى يجدد في قوة الاخر في حضور الحاكم ومواجهة الخصمين ويقال للخبر شاهد .
ولما كانت الشهادة خبراً وكان الخبر محتملاً للصدق والكذب

كان من اللازم الواجب التدبر والحكمة في اثبات المدعى بالشهادة .
فيظهر ان دعوى المدعي وحدها نكارة لا تكفي لاعتبار شيء .
لانه يحتل ان يكون المدعي كاذباً في دعواه فالشهادة مقبلة على هذا لا يجوز ان يثبت بها شيء . لانه يحتل ايضا ان يكون الشهود كاذبين . ولذلك قدروا ثبوت المدعى بالشهادة بقبول وثبوتوا مراتب الشهادة .

اولاً : بالنسبة للاحتمية الذي به يرتفع على اربعة اقسام .
١ - اشترطوا الحد الى اربعة شهادة رجل ولم يقبلوا شهادة النساء لالكثا ولا جزيلاً وشددوا بصيرة الشهادة واثبات اثبات هذه الامر المنع عنه على قبول ثمانية وشروط كثيرة . وقد وجد نقل العبارة القوية يعرفها مناسباً لاثبات ما ذكرنا :

(فيسألهم الامام عنه ما هو اي عن ذاته وهو الايلاج وكيف هو ومن ذلك ومن في الجوار كونه مكرهاً او دار الاجاب وفي هذه الرواية انه يستغني القاضي عما لا يلزم من قوله وفوا بالامور منها في فرجه كالمثل في الحكم وبنوا امر كونه حكماً انتهى حتى ان الاقرار الذي هو اعظم سبب الحكم وانطقه عليه في هذه المسألة واقرار الجرم لا يكون سبباً لله الشرع لا ان دفع ارجح

مرات في مجالس مختلفة .

١ - أما في سائر الحدود كالتقصص مثلاً فتصاب الشهادة
رجلان ولا يجوز قبول شهادة النساء أبداً . هذا ومع أن القصاص
هو من الطرق الشخصية كالكذب (كذا) إلا أنه لما كان يؤدي
إلى إثناء وجود السان وعلاوة فلا يعتبر كالأموال .

وبما أن هذا من الشرع التبريق اعتبر شهادة رجل واحد
كافية لإثبات الأموال ولكنه لم يجده كذلك ولم يزل لإثبات القصاص
٢ - تصاب الشهادة في الحقوق السائر فرجلان أو رجل واحد
٣ - قبل شهادة امرأة واحدة في الحال التي لا يكون الخلع
الرجال عليها .

ثانياً : لم تكن تزكية الشهود لازمة في أوائل الميرون وكل
الحاكم يسع الشهود فإذا تبين له موافقتهم للموتى حكم بموت التزكية
وكان ذلك موافقاً لذلك الزمان جد الموافقة لأن الصلاح كان سائداً
الناس صبية وكانوا يجالسون عن الكذب في الاحاديث والمطالعة
فالخلق بهم أنت لا يكذبوا في الشهادة لا سيما والشهادة الكاذبة
معدودة من الكبائر .

ثم بعد ذلك فسدت الخلق الناس وكثر الكذب والله

وانسابت الامانة فوضعت القيود لتحقق احوال الشهود وانجس من
اخلاقهم وانخذلت قاعدة التزكية سرّاً وهذا ومنع الحكم عن قبول
الشهادة بلا تزكية الشهود .

ثالثاً : لما كانت الشهادة شغلة على الميرون كان غير لازم تخليف
الشهود بعد الشهادة على انهم لم يكونوا كاذبين في شهادتهم وكانت
تكتفي الميرون على هذا الوجه سرّاً منسوخاً وباطلاً على ما قرر العلماء
والفقهاء الا انه قد قبلت اصول تخليف الشهود على الوجه المذكور
بند الحاج الشهود عليه وامراراً . لانه كما يعمل ان يكون الشهود
كاذبين كذلك يعمل كذب المزكّي (الكسر) سرّاً وهذا فلا يكون
نتيجة تزكية المجهول بالمجهول موجبة لاثبات القلب وقناعة الميرون
رابعاً : اذا اقبلت المدي دعوته بالشهود وقت تزكيتهم سرّاً
وهذا ثم اوقاب القاضي السبب مشروع في صديق شهادتهم فلا
يستعمل في الحكم بل يقتصر احوالهم ويصل اذا انقضت الامر احد
امثاله والمفصلين له ليعتد به مع الذين يعادون الشهود ويبالسونهم من
ارباب الفضائل وموتوفي الكفر وايه بخفية هذه الشهود واخلاتهم
قال احمد الفقهاء الاقدمين : نصبت قاضياً لا كوفة وكانت
(جستدر) مدينة . فلم اجد قاضياً الا امة وعشرين رجلاً عدلاً وميرون

الشهادة فتشعبت أحوالهم وبخدت عن سيرتهم وأمرارهم فتزول بدور
إلى ستة فأضيف في البحث والتدقيق عن هؤلاء أيضاً فصار الستة
أربعة فلما رأيت هذه الحال استعفيت واخترت العزلة .

أما في زماننا هذا فإن وجود شاهد مقبول الشهادة ضمن الشروط
التي ذكرها الفقهاء أمر متعسر بل متعذر ولذلك وجب تشديد القبول
في مسألة الشهادة فمنع إثبات الدعوى .

أولاً : بالشهادة على الإقرار .

ثانياً : بالشهادة على تأديت من أصل دين مروط بسند .

ثالثاً : بالشهادة في الدعوى والمساكن التي تربط عرفاً ومادة
بإسناد . وهذا المنع خاص بالمحاكم العدلية النظامية وليس نافذاً في
المحاكم الشرعية على أنهم يفكرون في تحديد الشهادة وتقييدها في هذه
المحاكم أيضاً .

والشهادة شروط كثيرة كشروط العمل وشروط الاداء وغير
ذلك مما لا يمكن تفصيله وإيضاحه إلا في كتابات خاصة .

في البيئات المتباينة

البيئات المتباينة (إذا لم يكن التواتر أحدها) تكون على ثلاث
حالات :

الحال الأولى : المتباينة والمتسقة أي أن تكون كل واحدة غير
جديري بالعلم . والبك بعض المسائل المستخرجة من ذلك .

١ : شهد شاهدان على أن زيدا قتل عمراً في الكوفة يوم الحر
وشهد شاهدان آخران على أن زيداً قتل عمراً في مكة يوم الحر أيضاً
فلا يعمل بأحدي هاتين الشهادتين لأن أحدهما كذب بيقين ولا يعلم
أيها الكاذبة .

٢ : شهد شاهدان على زمان قتل ولعد أو على آلة قتل واحدة
وشهد شاهدان آخران على زمان قتل آخر أو على آلة قتل أخرى
فحكم هاتين الشهادتين كحكم الشهادتين المذكورتين آنفاً .

٣ : ادعى رجلان أن امرأة حيثة هي زوجته إما هي فأنكرت
دعوى الاثنين فأقام كل منهما البيعة وأثبت دعواه فيلهاا متباينة .
لأن المحل غير ممكن الاشتراك ولا يمكن العمل بالاثنتين فالمحاكم يفرق
المرأة المذكورة عن الاثنين .

٤ : إذا ادعى خارج وذو يد أو ثان خارجان (أي خارج على
ذو يد أو ذو يد على خارج) كل على الآخر بالشراء من دون أن يبين
أمرهما وأقام كل منهما البيعة على مدعاه فيثبت دعواه ولو يجب ترك
الدعوى به في ذي اليد .

٥ : اذا ادعى احدكم معاشاً من تركته المتوفى بحجة انه ابن له
وذكر الاسماء الى الجدة مقيماً البينة على النسب والبيت عدله فقال
منكر الميراث المدعى عليه ان جد المتوفى هو غير الجدة الذي البينة المدعى
واقام البينة والبدع فادان كان الحاكم لم يحكم بالبينة الاولى بعد ذلك
يخبر له الحكم بالحكم بالبدع هاتين البينتين

٦ : اذا ادعى احد بان المال الذي في يد الآخر ملكي حتى ان هذا
اقر بانه لي واقام البينة على الاقرار وقال المدعى عليه هذا المال ملكي
حتى ان المدعى اقر بانه ملكي واقام البينة على الاقرار فالبينتان ايمان
اقامها المدعى والمدعى عليه هما متبايزتان ومتناقضتان فترك المال في
يد ذي اليد بلا معارض

٧ : وكذلك في دعوى التاج اذا لم ينفى رتبة ذي اليد ومن
المدعى به مع تاريخ ذي اليد وانفعا تاريخ الخارج فتخرج رتبة الخارج
اما اذا كانت من العيون مخالفة للاثنتين فببطلانها على قول صحيح
متبايزتان لان كذب البينتين فائسرة فلا حكم لما
ورد بها في الجلة انه اذا كانت من المدعى به غير معلومة ولا
يعلم هل هي موافقة ام مخالفة فزم تهازل البينتين على ان هذا لا يتخرج
المسألة الفقهية الواردة في المتن القديمة

ولا تنهاه البينات اذا كانت من العيون المدعى به غير معلومة
ولا يلزم اذا كان الخارج يوافقها او يخالفها

وانما كان الايمان خارجين او الايمان ذوي يد يملكهم بالتصديق
عد الامانين : وانما كان الواحد خارجاً والآخر دايد فحكم الذي
اليه لانه عند جري من العيون مثل ان تكتفي او تختص مع بينة
حد البينتين : ولهذا لا يلزم على البينتين كذب احداهما فيساوي في
هذه الحال الاشارة الى الدعوى وفي الحقيقة : يصح ان كلاهما يروي
يد او ما خارجين وعندنا لم يزم الحكم بما مضى

اما الامان الاضطراري فانه يحكم في هذه المسألة بان وثقة البينتين
امثال الثانية : يعمل بالبينتين معاً

الحال الثالثة : يعمل بالحكم البينتين ترجيحاً وفيه الاخرى
وقد انما تخرج اثنان على مال فان كان كل منهما ذا يد واقام البينة
على ان المال ملكه بالاستقلال يحكم بالاستقلال بالمعاصرة : وانما كان
الذي في يد الخصم ثالث وكان كلاهما خارجين واقام البينة يحكم
بهما معاصرة : ولا فرق اذا كان ادعواها بالثالث الضابط او بالتاج
لا سيما قسمهما في الدعوى والحجة بالثالث بقا في الاستقلال
مما : اذا ادعى اثنان من بين يدي يد الخصم ثالث وكان كل منهما

٢٠٠
ان أجرت هذا العين لخدمة واحدة. وقد انقضت السنة فسلمني لأخي.
وبل الاجارة والابتداء بها بالقيمة البينة بأخذان المأمور وبجل
الاجارة بالاشارة الى .

وكذلك اذا ادعى اثنان بحصان في يد ثالث وقال الواحد منها
هذا الحصان لي والآخر عني وقال الآخر هذا الحصان لي وبه
خصه من غير البينات الاثبات من ادعاء البينة بمكر ينهضها
وان كان احدهما ذنبوا الآخر خلافاً ترجيحاً في الخارج راجع الى
١١٥٧ و ١٢٥٨ من المجلة - اما القاعدة في ترجيح بينة على أخرى
في هذه الترجيح البينة على خلاف ظاهر الحال راجع الى المادة ٢٧٢ من المح
ومثال هذا : كان رجل متصرفاً بالاجارة بين يدي رجل فحرق
بخدمته من ماله دون اذن المتولي ومات الابن فادعى ورثته ان
مورثهم بن ذاك المنزل لنفسه وادعوا انه موروث لهم بموجب قبلة
القرائن لا بموجب قانون الانتقال وادعى متولي الوقف ان المور
بن ذاك الميراث بمرثعة الوقف والبنت الطرطان متوالياً بمرثعة
فترجح بينة المتولي لان ظاهر الحال هو ان الانسان يبي لنفسه بينة
المتولي في الالبات خلاف الظاهر .

ولكن اذا كانت إحدى البينتين بينة نواتر فترجح وذلك

٢٠١
بكون في مرسى واقع بين قريتين وادعى سكان كل قرية ان ذلك
المرعى لقريتهم واقام كل فريق البينة بحيث تكون الشهادة الشاملة
في تلك ترجيح البينة لان النواتر يفيد على البينتين . ولا يجوز العقل
الخالق جم غفيرة مختلف الاخلاق والآراء ولا يمكن على الكذب في
شيء ظاهر او اختراع شيء غير ثابت وهذا يستحيل عقلاً وبمحكم
العقل حكماً بان هذا الجمع غير المضمون لا يتفق على الكذب وغيره
صحيح ولا يمكن المعارضة والعادة حيث يكون البين ولا يمكن
زوجه وعلى هذا لا تمام الرأى خلاف النواتر ولا يثبت علانية
في انها كتب بمحض . والادعى بخلاف النواتر في دعوى الحال
هي بالادلة لان البينة القصة على خلاف النواتر لتقوم ضرورة به
في البينة .

ترجح بينة النواتر على كل حال . ولا فرق اذا كان المستند
النواتر هو المدين او المدعى عليه او كان النواتر مثبتاً او نقيضاً في
الادعاء او في غير الاموال قبل الحكم او بعد الحكم . وكما انه لا تمام
البينة العادية على خلاف النواتر فكذلك لا تمام بينة النواتر . لان
النواتر حجة قطعية ولما كان وقوع الخفافين في الخارج متبعاً فلا يقع
النقض في الجميع القطعية وللهمة فتواتر القبحين حال .

منه : اذا ثبت تواتر ان زيدا كان في اول يوم جمعة من العباد
الاحياء في دمشق فيحكم العقل ويجزم ان زيدا كان هناك في ذلك
الوقت بسلا وبب ولا شبهة كأنك رأيتك وشاهدته بعينك ثم لو
أثبت إقامة التواتر على ان زيدا لم يكن في اليوم المذكور في دمشق
بل كان في بلد بعيد عنها مسافة شاسعة كإندلس مثلا فلا يقال لهذا
تواترا ولو زاد صدده على الاول بكثير . لانه بعد ان يجزم العقل
بمنطق التواتر الاول فهذا الشيء الثاني المتسمى تواترا لا يقبل العلم
بالتطمين بل ولا الظن .

ثم ألا يرى انه اذا اقيمت بينة اثباته على ان هذه الدار التي
رأها قائمة فما حترقت لا يكون ذلك تواترا بل كالتأنيص ؟ ولذا كما لا
يمكن ان تقام بينة التواتر من قبل المدعي ومن قبل المدعى عليه في
وقت معاً . لانه اذا اراد الفريقان اقامتها فلا مدعوجة للمحكاة من
ان تسمع احدهما أولاً ويستحيل سماع تواتر الفريقين معاً وفي وقت
واحد . فنفرض ان المحكاة سمعت اولاً الخبرين الذين اقاموا المدعي
فما حصل خامن هؤلاء الخبرين علم اليقين بالغ الخبر المذكور في
التواتر ولا يبقى شبهة بعد ذلك ان الخبرين اللذين سيفيدان الفريقين
الآخرين كاليوم . وبالمعنى لم سمعت خبري الذي عليه اولاً فلا

بني مدعى وبب اكتسب خبري الذي الذي يريه اقامتهم على
خلاف التواتر الحاصل من اخبار خبري الذي عليه

فيما على ما مر . ليس بالامكان تطبيق الاصول الربية في
ترجيح البينات على تواترين . واذا استند الفريقان الى التواتر وحده
كان منها جماعة فالحاكم يحسم الشر بين كل جمعة الفريقين المحض
لهم مستخدمون لشرائط التواتر ومفيدون بالخبر عا اليقين . لان
المرتب فيكون هذا الخبر الصادق الذي يحصل في التواتر ولا
يكون له (بقي الاكلام) مضافاً . ويستحيل ان يكون خبر المدعي
الرفع على قلبه لما لم يلاحظه . وان كانت جملة الفريقين
جامعين لشرائط التواتر فبقين كالتقاضي حكم البينة العادية
وتحكم المحكاة بعد ان اكمل شهود الطرف الرابع وفقاً لشر

ترجيح البينات .

وفي الكتب الفقهية مسائل وفرة تبقى صورة ترجيح البينات الخبر
بعضها بعضاً في المالك وقد وضع بعض الفقهاء كتاباً في البينات في
الحسالي كتاباً مستقلاً في هذا الموضوع
وقد ألف مفتي الشام المرحوم عمود الفتوى حمزة كتاباً في
الرجح البينات مفيداً جداً ومربياً تزيهاً بديعاً .

اما المسائل عن تجميع الرهات الزائدة في الحيلة فهي قليلة جدا
ومن اللازم اشد لزوم اشتر بعض المسائل المهمة في هذا الموضوع
ولكن لا يمكن القيام بهذا العمل في هذا الوقت . (١)

فجواز الحكم بشاهد واحد وبالحيمين
ذاعت الامة المذنية الى عدم جواز الحكم بشاهد واحد وبالحين
السدي في الاموال والحقوق وقال الامة الثلاثة بجواز

وذلك : انه اذا قام المدعي شاهدا على دعواه والتهمة به وركب
هذا الشاهد عدل وتفق انه عدل ومقبول الشهادة فتقوى بها
كون الحق في جانب المدعي ثم حلف المدعي قاطعا

واثبه ان شاهدي لصادق فيما شهد لي به واني مستغنى له
فمنذ ذلك يجهل الحاكم بتقصي هذه الحين .

ولكن بعد ان يقيم المدعي شاهدا على دعواه بالوجه المذكور
قد لا يحلف الحين بل يكلف المدعي دايه بخلفها (لانه قد يبورع من
الحين او عند تكليف الحين الدعي دايه من قبل المدعي فله ان يثبت
على المدعي . او غير ان يثبت لا يثبت الي تركها لان تلك القوة جارية
بالشاهد وهذه القوة جارية بنكول الحسم ولان تلك لا يثني

(١) اراجع تجميع الرهات المعروف بمعود السدي حمزة (العرب)

الاي الاموال وهذه يقتضي باقي جميع الحقوق فلم يحلف المدعي
بين الرد سقط حقه من الحين .

ولا يجوز الحكم على هذا الوجه بشاهد واحد وبالحين الا في
الحقوق المالية . كأن يكون المال عيناً او ديناً او منفعة او بعباً او حوالة
او غيرها من العقود المالية . او الامور المتعلقة بها كالتبني والافقة
والجبار والابتن .

والخلاصة : ان السدي ان يثبت مدعاه في مثل هذه الحقوق .

- اولاً : بشهادة رجلين .
- ثانياً : شهادة رجل وامرأتين .
- ثالثاً : شهادة رجل واحد وبالحين السدي .
- رابعاً : بشهادة امرأتين وبالحين السدي .

٣ : - في الاقرار

الاقرار السدي عليه بدعوى المدعي لزمه الحكم بخبره
واستعمال تعبير القضاء والحكم في الدعوى الخاتمة بالاقرار هو على
سبيل الجواز لانه بمجرد الاقرار يلزم المقر بالتقرية ولا يتوقف هذا
الزوم على حكم الحاكم . والقضاء على هذا الوجه هو عبارة عن الزام
لمروج من منتضى الاقرار : لكن الهيئة ليست كالاقرار بعبء

نفسها . بل تكون حجة بحكم الحاكم .

وربما دأبه بعد ذلك . يكون الاقرار مستملاً للصدق والكذب
بإول احتمال الكذب ثم الحكم الثاني . ويكون كافياً للصدق .

إذا أقر المدعى عليه في أثناء المرافعة بحضور الحاكم بالمدعى به
حكم الحاكم بموجب إقراره فليس له بعد ذلك أن يقول اني كنت

كاذباً في اقرارى فطالب تخليف المدعى بموجب المادة ٥٨٩ من
المجلة ولكن اذا أقر المدعى عليه على ما ذكر آنفاً بادعاء المدعى

ويرجع قبل أن يحكم الحاكم . وقال اني كاذب في اقرارى قبل
عمله بالمادة المذكورة تخليف المدعى على انه غير كاذب في اقراره

ان وقوع الاقرار في مجلس الحاكم لا ينافي احتمال الكذب ثم
الاقرار ولا يزيله وكان انه يحصل الكذب في الاقرار بالمجلس العادي

فكذلك يحصل ايضاً في مجلس الحاكم فلهذا يلزم التخليف . هذا ما
يؤيد على الحاطر ولكنه يحتاج الى دليل ويقتصر الى نقل مرسى .

يكون الاقرار كلياً او جزئياً . فاذا كان كلياً يكون سبب كفى للحكم
مثاله : اذا ادعى المدعى عشرة دنانير ديناً وأقر المدعى عليه

عليه ديناً هو المبلغ المذكور حكمت المحكمة حالاً .
اما اذا كان الاقرار جزئياً فكون المحكمة غير لامة بتدليعه

غير المقر به وتقتضي الحال اسباب دوت اخرى كالتينة واليمين . كما
لو أقر المدعى عليه ستة دنانير من عشرة المدعى بها ستة اثنى

الثاني وانكر الاربعة فتطالب المحكمة جباة من المدعى ينته على
البيان اليافى غير المأثر به . فانه اثبت به يلزم المدعى عليه باقراره بالسنة

ويحكم عليه بالاربعة الباقية بموجب التينة . وان عجز عن الاتيان
بجناك المدعى عليه على انه غير مدعى بأكثر من ستة دنانير .

مثال آخر : ادعى عشرة دنانير اقترضها المدعى عليه فطالب
المدعى عليه انه استقرض المبلغ المذكور من المحسرين وديناراً

بالاشتراك مع زيد فيكون قرضه مدينون عشرة دنانير لا غير ولا
يسأل عن مجموع المبلغ المدعى به ويحرم المدعى على الثالث كونه

اقترضه المبلغ كله اية واحدة .
عدم امکان تجزئة الاقرار :

يقال ان الاقرار لا يلغى ان يجرأ بل يجب ان يقبل كلام المقر
اتمه . فلا يلزم قبول جزء من كلامه والزامه به ورفض ما جاء في

اقراره له والجريدة على بيان السوابب لثبوته على هذه الجهة .
وذلك انه ادعى : « عطينت عشرة دنانير ديناً فوجدت

فجاء المدعى عليه ليعمل استدلت ولكنني اوقعت قاتلاً .

او ادعى ٢ : - نصبت مئى مال كذا فاجاب المدعى عليه نعم
نصبت ولكنني بعد ذلك رددت المصوب ، واعدته .

او ادعى ٣ : - اشتريت منك مال كذا فاجابه المدعى عليه
نعم كان كذلك ولكننا اقلنا البيع بعد ذلك في هذه الاحوال ينبغي
عملاً بالحكم المجلة ان يثبت المدعى عليه في المثال الاول الاثبات .
وفي الثاني الرد والاداة وفي الثالث الاقالة وعلى هذا يحصل تجزئة
في الاقرار فيقبل قول المدعى عليه استقرضت ونصبت واشتريت
ولا يقبل قوله اوفيت ورددت واقامنا .

هذا ما يقال وهو ناشئ عن عدم الاهتمام بالفرق بين الاقرار
والدعوى .

فلاقرار هو (اخبار بحق لاخر عن نفسه) والدعوى هي
(اخبار بحق له على غيره) . فاذا قال احد ان لا آخر عنده حقاً بكذا
فهو اقرار واذا قال ان له عند آخر حقاً بكذا فقولاه هذا هو دعوى .
فقول المدعى عليه كان على ثلثان دين عشرة دنانير فاولينا
هو في جملة الاولى اقرار وفي الثانية دعوى . لانه اقر اولا انه
مدينون بعشرة دنانير للمدعى وان هذا في ذاته حقاً ثانياً بعشرة دنانير
ثم ادعى في الجملة الثانية انه اعطى المدعى الدائن عشرة دنانير فوقع

التفاض بينهما . وبعبارة اخرى انه قال للمدعى بعد ان اقر بالعشرة
دنانير وانا ايضا لي في ذمتك عشرة دنانير فجزى حسابها مقابل مالك
علي . فالجملة الثانية على هذا الوجه لا تكون اقراراً بل دعوى . وبقسم
من هذا ان افادة المدعى عليه تجزأت لان قسماً منها كان اقراراً وقسماً
آخر كان دعوى وليس هذا في الحقيقة تجزئة للاقرار .

وكذلك اذا اقر المدعى عليه بوقوع عقد البيع واقام ان ذلك
العقد اقبل شككه حكم ما ذكر يعني انه يقوله جرى عند البيع ونكتنا
اقلناه اقر بالتقسم الاول من هذا القول بعقد البيع وادعى رفع العقد
في القسم الثاني . فبواخذ بالتقسم الاقرارى لانه لا عذر لمن اقر
وتطلب منه البينة على القسم الثاني المضمن الدعوى لان البينة على
المدعى . وقد يرد هذا السؤال على تقسيم افادة المدعى الى قسمين وهو :
ادعى المدعى بعشرة دنانير فلو قال المدعى عليه حقيقة الحال اي
لو اقر قائلاً نعم اخذتها ولكنني اوفيتها بكلف بالاثبات وربما يجوز عن
الاثبات فانكر المدعى وحلف المدين واخذ منه المبلغ . اما لو اخطأ
طريق الكذب وقال لم اخذ من هذا المدعى مالا وكلفه المدعى
البين على انه لم يستقرض منه عشرة دنانير فلا يحلف طبعاً وهكذا
تقسم الدعوى ويصوبه بتقسيم افادته الى قسمين ضرر عظيم . اما

جواب هذا السؤال :

اتكن دعوى المدعي على الحاصل او على السبب فالمدعي عليه
غير وله اما ان ينكر حاصلها واما ان ينكر سببها واذا انكر حاصل
الدعوى فلا يجوز على بيان السبب . فكما ان المدعي عليه استدان
عشرة دنانير واوفاهها وليس لديه وثائق ثبوتية على الايفاء فكذلك
المدعي فان عليه التمين على انه لم يستوف الدين . فاذا كان هذا
معلوماً فما على المدعي عليه الا ان ينكر حاصل الدعوى قائلاً للدي
ليس لك علي دين . (لانه اوفاه) . وعند انكار المدعي عليه بقوله
ليس علي للدي دين فليس للدي ان يطلب منه ان يقول هل
استقرضته ام لا وليس للحاكم ان يجبره على ايضاح ذلك

اما ان يكون اقرار المدعي عليه خطياً واما ان يكون شفهاً .
فالاقرار الشفهي ظاهر ومعلوم والاقرار الخطي يكون بائراً مكتوب
او سند مضي بامضاء المدعي عليه او مختوم بخاتمه يتضمن اقراره
بالمدعي به . وسيمضي بعض الايضاحات عن الوثائق الخطية والاقرار
الشفهي على شكلين .

الاول : في حضور المحكمة وفي اثناء المرافعة

الثاني : خارج المحكمة .

ولا شبهة في ان الاقرار في حضور المحكمة معتبر وملزم غير
ان الاقرار خارج المحكمة يحتاج للبحث والتدقيق فاذا ادعى المدعي بان
المدعي عليه اقر خارج المحكمة يسأل المدعي عليه فان قال امام الحاكم
انه اقر خارج المحكمة يعتبر قوله هذا اقراراً جديداً ويكون سبباً للحكم
ولكن اذا انكر انه اقر خارج المحكمة فلا يجوز اثبات هذا الاقرار
بشاهدين . على انه اذا كان اثبات الاقرار خارج المحكمة بالشهود
ممنوعاً فهل للدي تكليف المدعي عليه باليمين على انه لم يقر خارج
المحكمة على الوجه المشروح ام ليس له ذلك ؟ الجواب ليس له تكليف
اليمين . لان الاقرار لا يكون سبباً للملك . ولان الاقرار هو من وجه
الخبر وبما ان الاخبار يعتمد على الصدق والكذب فسلما يكون سبباً
لوجوب المال لا اختلاف مدلوله الطبيعي .

مثاله : ليس للدي ان يقول : ان لي في ذمة المدعي عليه ديناً
عشرة دنانير وقد اقر المدعي عليه بان لي عليه هذا الدين في مثل كذا
ولما كان اثبات هذا الاقرار ممنوعاً فلينحلف المدعي عليه على هذا
وان نهر المدعي عن اثبات دينه على هذا الوجه فان على المدعي
عليه ان يحلف على انه غير مدين للدي بهذا المبلغ او باقل منه
وهذه المسألة التي ذكرناها مستندة الى نقل صحيح .

١ سؤال - جاء في المادة ١٦١ من المجلة انه اذا لم يصح
السند برئاً من شائبة التزوير وشبهة التصنيع وانكر المدينون كون
السند له وانكر اصل الدين ايضاً فيحلف بطلب المدعي على ان السند
ليس له وانه ليس بمدينون للمدعي . فالحال في هذه الصورة فيجري
على تبيين :

١ - على انه ليس بمدينون ٢ - على ان السند ليس له . فاذا
نكل عن التبين على انه ليس بمدينون يلزمه الدين . حلف على ان السند
ليس له او لم يحلف . اما اذا حلف على انه ليس بمدينون ونكل عن
التبين على ان السند ليس له فهل يلزمه الدين ؟

وقد جاء في الفقرة الاولى من المادة المذكورة من المجلة انه اذا
اقر بان السند له وانكر الدين فلا عبء لانكاره قديماً على هذه
الفقرة من المجلة الا يلزم تكليف التبين في هذه المسألة التي تبحث عنها
على هذا الوجه على ان ليس عليه دين للمدعي وانه لم يقر بالدين في الخارج ؟

٢ - سؤال اليك الان قاعدة بها تبيين المسائل التي نتوجه
فيها التبين على المدعي عليه وهي : « حيث يكون الاقرار ملزماً
في الانكار يلزم التبين » فاذا ادعى المدعي قائلاً ان لي في دمة هذا
المدعي عليه عشرة دنانير ديناً حتى انه اقر بانه مدينون لي في محل

كذا « فان اعترف المدعي عليه بانه اقر في المحل المذكور على الوجه
المدرج يلزم باقراره فعلاً بالقاعدة المذكورة يجب تحليفه على انه
لم يقر . وهذه القاعدة بعض المستثنيات على ان هذه المسألة ليست منها

في الوثائق الشرعية والحجج الحاطية .

ان مسألة العمل بالكتابة والخط أصبحت مسألة ذات بال في
هذا الزمان . وكما انه لا يجوز اعتبار كل خط معمولاً به ومداراً
لثبوت الدعوى فكذلك القول بعدم العمل بأي خط هو غير جائز
وموجب الضياع الخوف ولذلك لزم اتخاذ طريق متوسط بين
من اصين .

الاصل الاول

لا يعتمد على الخط الذي فيه شائبة التزوير وشبهة التصنيع ولا
يكون مثل هذا الخط عند المتابعة مداراً للحكم . لان الخط قد يزور
ويصنع . وقد اعتبرت المجلة هذه القاعدة فذكرت بعض المسائل
المستثناة عنها .

١ - مسألة : جاء في المادة ١٦١ من المجلة انه اذا لم يكن الخط
برئاً من شائبة التزوير وشبهة التصنيع فلا يعمل به .

مثاله : مات زيد فجاء واحد من أسرته وابرز سنداً مكتوماً

بخاتم المتوفى فقط وادعى على الورثة بدين باعظ فانكر الورثة مدها
وادعوا بان هذا المدعى كان في خدمة المتوفى فاحد خاتمه وختم هذا
السند به وان المتوفى كان يكتب والسند ليس مكتوباً بخطه كما ان
الامضاء غير مكتوب بخطه . فلا يمكنكم على التركة بمجرد تحقيق كون
الخاتم هو خاتم المتوفى .

٢ : مسألة : - جاء في المادة ١٧٣٦ من المجلة انه لا يعمل
بالخط والختم فقط لانه قد يشبه الخط الخط والخاتم الخاتم وعند
تحليل هذه المادة القانونية يستفاد منها ثلاثة احكام :

الحكم الاول : لا يعمل بالخط فقط لان خط رجل قد يشبه
خط رجل آخر فاذا كان الخط خط زيد واشبهه خط عمرو شيئاً
وعمل به يكون حجة ودليلاً على عمرو وكما ان الخط يكتب ليكون
حجة ودليلاً فكذلك يكتب لتعيينه وتجربة القلم فاذا اخذ احد
ورقة وكتب عليها مقراً او معزياً قلته " غيب الطلب ادفع لزيد عشرة
دينار استقرضتها منه والبيان كتبت هذا السند واعطيته " ثم وجه
زيد هذه الورقة فأبرزها وادعى بعشرة الدنانير التي فيها فانكر الكاتب
وقال انه كتب تلك الكلمات القريين وتجربة القلم فلا يمكنكم عليه ان
الخط والكتابة . ولا يكتب هذا الخط حكم السند الرسمي القانوني

الحكم الثاني : - لا يعمل بالخاتم فقط لانه اولاً قد يشبه الخاتم
الخاتم ثانياً لانه يمكن صنع خاتم مشابه ومطابق لخاتم آخر وثالثاً لانه
يمكن ان يقع خاتم انسان في يد آخر فيطبعه على سنده منظم على صاحب
الخاتم المفقود . خصوصاً عند وفاة صاحب الخاتم فان شبهة التزوير
تقوى في الاسناد المختومة بخاتمه .

فان قال المدعى عليه ان الخاتم الذي في هذا السند يشبهني
ولكنني لم اختمه وبعبارة اخرى ان اقر بشبهة الخاتم فلا يكون اقر
بالدين . ولكن اذا قال الخاتم لي وانما طبعته او ان فلاناً طبع خطي
بمري فعندئذ يعمل بالخاتم المذكور .

سؤال : جاء في المادة ١٦٠٩ من المجلة انه اذا كتب احد سنداً
واستكتبه واعطاه لاحد مضمناً او محتوماً يكون معتبراً كغيره
الشفهي لانه اقرار بالكتابة ان كان مرسوماً .

ويخرج من هذه المادة انه اذا كان سند الدين مكتوباً بخط الغير
ومحتوماً بالخاتم يدل الامضاء ويلزم العمل به .

الجواب : - ان لفظة محتوماً الوارد في هذه المادة هو من فعل
ختم بختم ومعناه ان السند محتوم بختم المدينين ليس الا .

الحكم الثالث : - لا يعمل بالخط والخاتم بهتدين ايضاً . لانه

إذا وجدت نسبة الزاد في الأعداد فالتا توجد في المجموع إلى .
لأن المجموع مؤلف من الأعداد التي فيها نسبة التزوير .

مسألة - لا يعمل بالرقبة فقط كما جاء في السادة
١٧٩٣ من الجدة

الأسل الكالي .

عمل الخط العربي من شالية التزوير . والصنيع لانت الكا
معدلات الشارح في الاستدود فاذ لم يعمل بهذا الشكل صحيح العمل
وهذه بعض المسائل المتفرقة من هذا الأصل .

المسألة الأولى - جاء في المادة ١٧٧٦ من الجدة العمل بالرقبة
الأكسنت متبعة في عمل الحكمة المولوقية والعلم عليه .

المسألة الثانية - عمل الحسابات الحاكم إذا كانت قد غلطت
بالله من القساء والخيلة كما جاء في المادة ١٧٣٨ من الجدة .

المسألة الثالثة - الرأسة السلطانية وقبور القدر الخافية مهم
بها لكونها العينة من التزوير . المادة ١٧٣٣

المسألة الرابعة - القيود التي في دوائر التاجر المعتمدة من قبل
الأمم أو الكتابة . المادة ١٧٠٨

المسألة الخامسة - قد جاء في المادة ١٧٠٩ و ١٧١٠ من الجدة

بعض الجهات المتفرقة من هذا الأصل . وكثير من هذه الأحكام
التي تفرغ عنه مذكور في أصول المحاكمات .

تقسيمات الخط والخانة

قسم الخط والخانة إلى قسمين القسم الأول هو الخط والخانة
التيان يعطيان ما جردا حيلة وشدة على أنه لا أثر . وتفرغ من
لغة السائل الآلة .

ولاً - نسبة التي يعطيه امداد قمر به مدون له بعينه
وتفرغ من مادة الثاني السج كما راسع المادة ١٧١٩
من الجدة

أما - الثاني الذي يكتبه امداد خط به في يد قمر به مدون
لثلاثين سنة كما (راسع المادة ١٧١٩ من الجدة)

الثالث - الذي ظهر كينس عام - بالتعود في تركه صر محرم عليه
خطا لثلاثين هذا الكينس حال فالتس . وهو عند في السنة ليا طه
حاصل الامم من التزوير كولا إنتاج التي ثبتت آخر

المعلم الذي امر الخط والخانة الذي كتبها صاحبها به مدون
تدعى لنفس التي على خمس التي كما يبيع التزوير في قور الخافية .
أما - الثاني في حسنة الحاكم وانما سمعها الاثر . السج كما راسع

وصدق عليه الآخر فبنظم الحاكم حجة وتقديمها بحقه وحاشه فيه
الحجة نقد دليلاً وسنداً على المقرر . والأعلامات الصادرة من الحاكم
الشرعية والنفعية داخلية في هذا القسم .

في اثبات الخط والخاتم

يمكن اثبات الخط والخاتم المنسوبين الى احد شخصين صور :

الصورة الاولى : بالقرار قطعي المنسوب اليه الخط والخاتم

انه خطه او كتبه ثبت مندرجاته وعتوباته .

الصورة الثانية : بأجواء التامين والمقايضة . وقد ذكرت المادة

١٩١٠ من المجلة انه يستكتب مذكر خطه وامضائه ويعرض على اهل

الخبرة فان اخرجوا بانها كتابة شخص واحد يجوز ذلك على الخط

الذي المذكور .

لا بد ان لفظ الشهادة شرط في هذا الخبر ولكن شرطاً لاستمرار

كله لعل الخبرة فلا يجب على هؤلاء المدينين ان يبينوا هذه الواقعة

في حضور المحكمة بلفظ الشهادة . والاصول المتبوية في نظامكم هي

هذه ايضا .

وقد ذكرت المجلة في هذه الفترة تطبيق الخط والخط

تأمين الخاتم .

والمعروف المتبع ان الخاتم وحده لا يكون مجرد متبوعه فم

الشكر مداراً لثبوت مندرجات السند على ما ذكرنا سابقاً . والظاهر

انه عند عدم وجود اوراق تكون مداراً لتطبيق خبر المذكر على

الكتابة عند است كتابه . وقد جاء في المادة (١٩٧) من اصول المحاكمات

المطبوعة انه عند الشك في الخط والخاتم يطلب ثلاثة خبراء بالتفريق

الطرفين وان لم يفتوا في تعيين المحكمة ويجوز لاجراء التليقات

والشهادات تحت غطارة احد اعضاء المحكمة . ولا تكن لاد من ان

يكون الخبراء ثلاثة فان كانوا اثنين يكون ذلك سبباً للنقض . اما

سبب وجوب كونهم ثلاثة فهو لاجل تأمين حصول الاكثرية عند

التفريق الاراء لانهم اذا كانوا اثنين وانفصلا فلا يوجه مرجع

الرجوع اليه الا احد على الآخر .

وان اتفق الطرفان على تتبع من اخطأ في الثالث نظر والظاهر

ان ان المحكمة في هذه الحال تقرر ان كانت لا يفرق الطرفان ايضاً

فذلك . اما اذا لم يفعلوا قبل تكفي المحكمة بالتصديق ان لم يفرق

الطرفين المتبعين كانه لم يكن والنقض في المبرء الثلاثة .

قد يقال انه يجب عليها ان تكفي بالتصديق الثالث . ١٩٧

كان يجب على المحكمة قبول الخبر الثالث لا اتفق الطرفان والتعليق

فذلك ينبغي ان توافق على الخيارين الذين اختارهما وتكتفى بالخيار
الثالث الذي لم يكن القاطع على التخابية .

ويقال ايضا انه اذا لم يتفقا لتخصب الحكمة الخيار الثلاثة وتعتبر
الخيارين الطرفين للخيارين كانه لم يكن . لان رضا احد الخصمين
بالخيارين الذين اختارهما هو متبدي بوجود الخيار الثالث معهما فلا
يصل الاتفاق على الشخص الثالث لا يبقى لما رضاء الا لغير الشخصين .
وهناك بعض الحكماء التي تتطلب خياراً من المدعي وقبلاً
من المدعى عليه وتختب في الخيار الثالث وهذه العملية مخالفة لقص
القانون مخالفة واضحة ولذلك فهي من الاسباب التخصية .

وفي هذه الحال نجد في التسلب اهل الشهرة الثلاثة الخيارات
بعضها مخالف للقانون وبعضها مطابق له .

- ١ - يختار الطرفان ويختبران الخيار الثلاثة .
- ٢ - يستكتب الطرفان من التسلب الثلاثة فتتخير الحكمة جهة .
- ٣ - يفتقر الطرفان على الخيار الا لغير ويختاران في الكتاب
الثالث فبذلك على ترك التخابية الى الحكمة .
- ٤ - لا تختب الواقع على هذه الصور الثلاثة هو موافق للقانون
وجدير بالقبول .

٤ - يكاتب الطرفان وقبل التخابية يستكتب الحكمة
الحكمة للخيار .

٥ - يختب كل من الطرفين خياراً ولا يزل بالخيار الآخر
وتختب الحكمة ثالثاً . وقد ان الاتفاقان غير موافق للقانون .
واذا جرت الحكمة بسبب غياب المدعى عليه والنقض الامر
لتفريق الخط والخاتم فيجب ان تختب الحكمة الخيار (ذكره) في
الاصل ان الوكيل المستعمل لا يكون موكلًا من المدعى عليه فلا حق
له بالتخاب للخيار . وما كانت الوكالة الصغيرة ملغاة فلا حاجة لفرجة
هذه الفقرة .

الصورة الثالثة : باقيات ان الخط والخاتم المصورين للمدعى عليه
هما مشهوران ومعروفان بين التجار واهل البلد بانعاليه اي انه يقتضي
ثبت هذه الشهرة والمعرفة . ولا يجوز الحكمة ان تقول ان الخط
والخاتم مشهوران ومعروفان وتسلم بذلك فقط . لان علم القاضي
ليس حجة ولا يعد من اسباب الحكم .

اما هذه الشهرة قبل المقصود منها معناها الظاهر اي الشهرة
الحقيقية فيلبي انبائها بانوار فيخرج جميع غير مصور ان هذا الخط
والخاتم هما خط وخاتم المدعى عليه ام يمكن ان يشهد شاهدان على

٢٢٢
انهما مشهوران ومعروفان ؟ يعني هل يجب اثبات شهره الخط والخط
ومعرفتهما بموجب التواتر المذكور في المادة ١٧٢٣ والمادة ١٧٣٥ من
المجلة ؟ ام تكفي شهادة نصاب الشهادة ؟

فاذا كان القصد من المعروف هو انه مأخوذ من العرف فليس
على هذا نص في المجلة اما المعروف المشهور فله في اصطلاح الفقهاء
معنيان الاول الشهرة الحقيقية وهي التواتر والثاني الشهرة المكتوبة
التي تحصل باختيار نصاب الشهادة على طريق الشهادة . حتى ان
القيسائي يقول ان الاستشهاد يحصل بالتواتر والشهرة كما انه يقرر
باخبار شاهدين عدلين بل بشاهد واحد على ان يكون عدلاً فله
هذا المعنى يلزم انه اذا شهد شاهدان على ان هذا الخط والحاتم معروفان
ومشهوران انهما للفلان فذلك كافٍ لثبوت الشهرة

ويؤمل من يحتر على نقل الفقهاء من ان المعروف والمشهور
الوارد في عبارة المجلة الآتية التامر هو وارد بمعنى التواتر ان يسرع
باعلان ذلك .

وقد جاء في كتاب الشهادة من تكملة رد المحتار ما يأتي : اولى
خزاة الاكل صراف كتب على نفسه مال معلوم وخطه معلوم
الشجار واهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض

٢٢٣
خط الميت بحيث عرفت الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت
خطه وقد جرت العادة بين الناس بملك حية والبناء على العادة الظاهرة
واجب العمل في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بموجب الخط .
الصورة الرابعة اثبتت بشهادة شاهدين احدا وعابا صاحب
الخط والامضاء وعمر يكتب السند ويوقع عليه امضاءه . وذلك انه
اذا اثبت شهدا على انهما تابعا وشاهدا فلا يكتب سنداً على انه
مدبون للفلان يبلغ كذا فشهادتهما عند الحاجة كافية لاثبات الخط
والحاتم .

الصورة الخامسة : اذا كان المدعي عليه الشاهد على مقصود
السند وشهد على ذلك الشهود الذين اشهدهم باثبت بشهادتهم . اي
اذا شهد الشهود بقولهم ان هذا المدعي عليه قرأ علينا هذا السند
وكان مائة كذا ونحن نشهد على هذا الوجه فيثبت بشهادتهم السند
والذين المدعي حواه .

(اذا كتب اقراوه على الرسم المتعارف بخبرة الشهود فهو معتبر
فيسمع من شاهد كتابته ان يشهد عليه اذا جحد اذا عرفت الشاهد ما
كتب وقرأ عليه . الحق يثبت باعترافه بانه خطه او بالشهادة عليه
بذلك اذا تابعا كتابته او قرأ عليهم الحق تكملة رد المحتار في الشهادة

الصورة السادسة : ولا يثبت بها وذلك انه اذا لم يكن الشهود
شاهدوا المدعى عليه بكتب السند الدار عفيه ولم يقرأه عليه بل شهدوا
على ان الخط خطه فقط فقبول شهادتهم والحكم بها غير صحيح .
(اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك)
وعما عن الفرق بين ما اوردنا من الايضاحات في الصورة الثالثة وبين
وبين هذه الصورة السادسة فظاهر انه ليس بينهما تمايز .

مذهب بعض المجتهدين من الائمة الحنيفة بحق الشهادة على الخط
يقول صاحب الشرح المختف الشهادة على خط الغير جائزة .
فاذا شهد شاهدان مدلان على ان هذه الورقة المكتوبة هي للمدعى
عليه فهذه الشهادة تقبل وتعتبر الدعوى ثابتة . لان الشهادة على الخط
في كالتشادة على اللفظ . اي كما تقبل شهادة الشهود على اللفظ في
قولهم ان هذا المدعى عليه اقر بان عليه هذا المدعى ديناً قدره كذا
فكذلك شهادتهم على ان الخط المكتوب في السند الحائوي اقراراً
بالتكاثبة هي جديرة بالقبول . وعلى هذا اذا شهد شاهدان وثبت
الخط بكل النصاب ولا يلزم ايمان المدعى ولكن اذا شهد شاهد
واحد على الخط يلزم تعليف المدعى لا كمال النصاب .

٣ : ايمان الزكوى عن ايمان

من اسباب الحكم الزكوى عن ايمان والحكم به قضاء استحقاق
وليس قضاء ترك ولكن الحكم بالايمان هو قضاء ترك وليس بقضاء
استحقاق .

نقسم ايمان باعتبارات عديدة .

التقسيم الاول : باعتبار الخلف : يكون الخلف بالغا او صبياً
مميزاً ما ذواتاً او صبياً مميزاً غير مأذون . فاذا كان الخلف بالغاً توجه
عليه ايمان واكوله عنها صحيح . واذا كان صبياً مميزاً ما ذواتاً توجه
عليه ايمان (على قول) واكوله عنها صحيح ايضاً ويعوز الحكم عليه
بتكوله . وهذا هو القول المأثور به . وعلى قول آخر لا توجه ايمان
على الصبي المأذون فيلزم تعليفه بعد البلوغ . اما الصبي غير المأذون
فلا توجه عليه ايمان حتى اذا توجهت وتكلى عنها فلا يحكم عليه
بتكوله .

التقسيم الثاني : باعتبار البتات او عدم العلم وذلك انه اذا كلف
احد اولاً بالايمان على فعله نفسه ثانياً على فعل غيره وانما ادعى انه عالم
بذلك الفعل فيحذف ايمان البتات .

ومعنى البتات هو القطع بصورة ايمان على البتات تكون هكذا

(هذا الذي ليس كذلك) - ولما كانت اليمين تكون على الشيء دائما
كما اذا ادعى الوديع رد الوديعة او هلاكها فهو في الظاهر مدعي وفي
الحقيقة مذكر وجوب الضمان فيجانب على عدم لزوم الرد او الضمان
ولا يجانب على انعاده او اعادها او على انها تلفت بلا تعد ولا تقصير
قلنا (على فعله نفسه) وهذا ثوران :

١ - يكون فعله من كل وجه . بعض المسائل المتدخلة في هذا
المسألة الاولى : ادعى بدين قدره كذا غروش من دون ان يبين
جهة الدين فأذكر المدعي عليه وجانب هكذا : (والله ليس على هذا
الرجل دين قدره كذا ولا أقل منه) فهذا هو البين على البينات
المسألة الثانية : ادعى بفقار معلوم الحدود في يد المدعي عليه
قائلا هذا العقار ماكي وانت واضع عليه يدك بغير حق فكف يدك
فأذكر المدعي عليه ووجب تخليفه فيحلف هكذا : (والله هذا العقار
ليس ملكا للمدعي) فتكون هذه اليمين على البينات وعلى حاصل الدعوى
المسألة الثالثة : ادعى قائلا : انك كذفت فلانا بالمرء فيكون
عليه من الدين فادفع لي اياه بنحسب كفايتك . فأذكر المدعي عليه
ولزم تخليفه فيجانب هكذا : (والله ليس لهذا الرجل عدي من جهة
الكفالة التي بدعيها حق لا بهذا المبلغ ولا بأقل منه)

المسألة الرابعة : ادعى ان لي في ذمتك مبلغ كذا من غن الشيع
وقد كنت اقررت بان عليك ديناً بهذا المبلغ فأذكر المدعي عليه
وتحلف المدعي عن البينات اصل الدين وعن البينات اقرار المدعي عليه
ولزم تخليف المدعي عليه فلا يجانب على الاقرار بل يحلف على المال
لان الاقرار قد يكون كاذبا ولا يكون الاقرار سببا للملك . وهذه
صورة البين : (والله ليس على من هذا الرجل بهذا القدر من الغروش
ولا بأقل منه)

المسألة الخامسة : ادعى بدين على التركة واثبت مدعى فذكر
الوارث قائلا انه لم يصل الي يده شيء من تركته المتوفى فيجانب على
البينات فان حلف فلا يلزم الوارث شيء وان فكك وجب قضاء الدين
من تركه المتوفى .

٢ - مر : بيان النوع الاول اما النوع الثاني فيكون
فعله نفسه من وجه وفعل غيره من وجه آخر :

مثله : ادعى المدعي بقوله انت الشريك مني بهذا المال او
استجرتني او استقرضت مني مبلغ كذا فأذكر المدعي عليه فيحلف على
البينات مع ان البيع هو من وجه فعل البائع ومن وجه آخر فعل المشتري
لان العقادة يكون بالانيجاب والقبول .

وكذلك ادعى قائلا ان لي عليك ديناً قدره كذا من جهة القرض
فانكر المدعى عليه الحاصل بثبوته ليس علي دين فيحلف على البتات
وعلى الحاصل هكذا : (والله ليس علي له دين بهذا المبلغ ولا باقل منه)
وظاهر ان القرض هو من جهة فعل غير المدعى عليه اسبب فعل
المدعى ومن جهة اخرى هو فعل المدعى عليه ومع هذا فاليمين على
البتات . وهو فعل المدعى عليه من وجه لانه يملك بالاستقراض
والقبض وفعل الغير من وجه آخر لان القرض لا ينعقد الا بايجاب
القرض واقراره .

وكذلك لو ادعى المدعى بال معلوم في يد المدعى عليه قائلا :
انت بعني هذا المال بتاريخ كذا بالف قرش وانا اشتريته فبولي ثقتك
الف قرش . وحليفه فان قال المدعى عليه ليس ملكك منكراً حصل
الدعوى فيحلفه الحاكم على البتات وعلى الحاصل هكذا : (والله ليس
هذا المال ملك هذا الرجل) . وان قال المدعى عليه منكراً السبب
انا لم املك هذا المال فيحلفه الحاكم على البتات وعلى السبب هكذا
(والله انا لم ابع هذا المال لهذا الرجل) .

ومع ان الشراء هو من وجه فعل المدعى عليه فهو من وجه
آخر فعل البائع ومع ذلك فالتحليف يكون على البتات .

اما التحليف على البتات في فعل الغير المدعى انه عالم به فهو :
اولاً : اذا ادعى الوديع ان المودع قبض الوديعة التي كانت عنده
وانكر المودع ذلك فيحلف الوديع على البتات ويضع من هذا ان
قبض الوديعة هو من فعل الغير اي من فعل المودع ومع ذلك فاليمين
هنا لا تكون على عدم العلم بل على البتات .

ثانياً : اذا باع الوكيل بالبيع مالا للشري وسله اياه بحسب
وكالته ثم اقر الموكل انه قبض الثمن ثم عاد وانكر فيحلف الوكيل على
ان الموكل قبض الثمن .

اما اذا لزم تحليف احد على فعل آخر وقال ليس لي علم فيحلف على
عدم العلم اي على انه لا يعلم ذلك الشيء لان الحالف لا يستطيع ان
يعلم فعل غيره وان حلف على البتات يكون صادقاً ولكنه يصاب
بشر عند امتناعه عن اليمين . واذا شكك عن اليمين على عدم العلم
يكون اما مقراً بالمدعى به . واما باذلاً له ويترفع عن هذا بعض المسائل
المسألة الاولى : اذا ادعى احد من دون بيان الجهة مبلغ كذا
من زكاة التوفي وصحج عن اثباته وطالب تحليف وارث التوفي فيحلفه
هكذا : (والله لا اعلم ان مورثي مدينون لهذا الرجل مبلغ كذا) واذا
تعدوا الورثة فيحلف كل منهم على هذا الوجه . لان الناس يتفاوتون

في اليقين وقد لا يعلم ان الذي حلف اولاً ان مورثة مدينون ويعلم الآخر
المسألة الثانية : ادعى احدكم بقوله ان فلاناً كان استقرض مني سبعة
جبانته مبلغ كذا وصرفه على حاجاته ولم يدفعه لي فادعي به على تركه
فانكر الوارث هذا الدين وعجز المدعي عن البتة واراد تحليف الوارث
فان كان الوارث منكراً ان مورثة مدينون فيحلفه الحاكم على عدم العلم
وعلى الحاصل هكذا والله لا اعلم ان مورثي مدينون لهذا الدين
بمبلغ كذا .

وان كان منكراً الاستقرض فيحلفه الحاكم على عدم العلم وعلى
السبب هكذا والله لا اعلم ان مورثي استقرض من هذا الدين
بمبلغ كذا .

المسألة الثالثة : اشترى زيد مالا من عمرو فظهر بكرة وادعى
انه كان اشترى هذا المال من عمرو قبل ان يشتريه زيد وعجز عن
البينة واراد تحليف زيد فيحلفه الحاكم على عدم العلم اي على انه لا يدري
ان بكرة اشترى هذا المال من عمرو قبل ان يشتريه هو هكذا وان
لا اعلم ان بكرة اشترى هذا المال من عمرو قبلي (وتكون اليقين على عدم
العلم وعلى السبب في وقت معا .

المسألة الرابعة : ادعى قائلا ان لي في ذمة ايك عشرة دنانير

وقد مات وتركته في يدك فادفع لي الدين - فانكر المدعي عليه
وفاة ابيه وعجز المدعي عن البينة فيحلف المدعي عليه على عدم العلم .
المسألة الخامسة : ادعى ان هذا المال الذي في يد المدعي عليه
هو مالي وليس لغيره يشتر فان كان هذا المال وصل الى يد المدعي
عليه بالارث وانكر المدعي بذلك او ابده المدعي عليه فيحلف على عدم
العلم وان كان ذلك الهال اتصل بالمدعي عليه بالدية او النكاح او غيره
اخرى فيحلف على البتة .

ومكن اذا قال المدعي عليه ان هذا الهال في يدي بالارث فليحلف
اليقين على عدم العلم وقال المدعي ان هذا الهال في يده بالشراء فليحلف
اليقين على البتة وان لم يكن ثمة بينه فليقول المدعي مع البينة على
انه لا يعلم ان المال وصل اليه بالارث فان حلف المدعي على هذا
الوجه يحلف المدعي عليه على البتة وان لم يحلف هكذا فيحلف
على عدم العلم .

ويقتض من عدم الايضاحات ان صورة التحليف في حق يظهر
لدي الانجاب ويعين بالبينة او باليمين .

المسألة السادسة : ادعى احدكم بقة عند الآخر فخلت في يد
الوديع بعد الاستعمال بلا اذن قاضي الموضع جالبا الخزان لانتهاكها

في الجين وقد لا يعلم ان الذي حلف اولاً ان مورثه مدينون ويعلم الآخر
المسألة الثانية : ادعى احدكم بقوله ان فلاناً كان استقرض مني سبعة
حياته مبلغ كذا وصرفه على حاجاته ولم يدفعه لي فادعي بعني القرض
فانكر الوارث هذا الدين وعجز المدعي عن اثباته واراد تعليف الوارث
فان كان الوارث منكراً ان مورثه مدينون فيحلفه الحاكم على عدم العلم
وعلى الحاصل هكذا (والله لا اعلم ان مورثي مدينون لهذا الرجل
بمبلغ كذا) .

وان كان منكراً الاستقرض فيحلفه الحاكم على عدم العلم وعلى
السبب هكذا (والله لا اعلم ان مورثي استقرض من هذا الرجل
بمبلغ كذا) .

المسألة الثالثة : اشترى زيد مالا من عمرو فظهر بكرة وادعى
انه كان اشترى هذا المال من عمرو قبل ان يشتره زيد وعجز عن
اثباته واراد تعليف زيد فيحلفه الحاكم على عدم العلم اي على انه لا يعلم
ان بكرة اشترى هذا المال من عمرو قبل ان يشتره هو هكذا (والله
لا اعلم ان بكرة اشترى هذا المال من عمرو قبلي) وتكونه الشين على عدم
العلم وعلى السبب في وقت معا .

المسألة الرابعة : ادعى قائلا ان لي في ذمة ابيك عشرة دنانير

وقد مات وتركته في يدك فادفع لي الدين . فانكر المدعي عليه
وفاة ابيه وعجز المدعي عن اثباته فيحلف المدعي عليه على عدم العلم .
المسألة الخامسة : ادعى ان هذا المال الذي في يد المدعي عليه
هو مالي وليس له به دينه ينظر فان كان هذا المال وصل الي يد المدعي
عليه بالارث وافر المدعي بذلك او اتهم المدعي عليه فيحلف على عدم
العلم . وان كان ذلك المال انقل بالمدي عليه بالمية او الشراء او الهبة
اخرى فيحلف على البينات .

ولكن اذا قال المدعي عليه ان هذا المال في يدي بالارث فيلزم
الجين على عدم العلم وقال المدعي ان هذا المال في يده بالشراء فتحجب
الجين عن البينات وان لم يكن فيه دينه فالتقول المدعي مع الجين على
انه لا يعلم ان المال وصل اليه بالارث فان حلف المدعي على هذا
الترجعه يحلف المدعي عليه على البينات وان لم يحلف هكذا فيحلف
على عدم العلم .

ويفضح من هذه الايضاحات ان صورة التعليف هي حق وفاد
لدى الاجاب وبين البينة او الجين .

المسألة السادسة : ادعى احدكم بغلة حده الاخر فثبت في يده
الوديع بعد الاستعمال بلا اذن فادعى المودع طالباً الثمان لانه فاقب

في حال الاستعمال فلتجيب التوديع انها تلقت بعد ان عاد الى الزقاق
وترك الاستعمال والتعدي فالتحلفا بالقول للتوديع مع اليمين على انه لا
يعلم انها هلكت بعد ترك الاستعمال .

المسألة السابعة : قال احدهم لا غير آمرأ اياه : انفق على اهلي
واولادي الف غرش واذا أعطيكها بقاء الأمور بالاتفاق وادنى قائل
فند التفت المبلغ فادفعه لي فاكر الأمر الاتفق ولم التحليف فحلفت
الأمر على انه لا يعلم ان الأمور بالاتفاق انفق على اهله واولاده
الف غرش او اقل منها .

قاعدة مهمة : اذا حلفت اليمين على البتات في المواضع حيث
تترجم اليمين على عدم العلم فاليمين معتبرة وتسقط اليمين عن المدعي
عليه . ولكن اذا حلفت اليمين على عدم العلم حيث يلزم التحليف
على البتات فلا يعتبر . حتى ان الحاكم لا يحكم بالذكول عن اليمين
ولا تسقط اليمين عن المدعي عليه لان البتات هو اقوى واوكد من
عدم العلم فهو معتبر على الاطلاق ولا يعكس .

التقسيم الثالث : تكون اليمين على السبب او على الحاصل وذلك
انه اذا وقعت اليمين على ان خصوصاً لم يقع فهي بين على السبب
وان وقعت على انه ليس باقياً في الحال فهي بين على الحاصل .

مثاله : اليمين في دعوى البيع والشراء على عدم وقوع
عقد البيع اصلاً هي بين على السبب اما اليمين على ان عقد البيع ليس
باقياً في الحال فهي بين على الحاصل .

هل تجب اليمين على السبب ام على الحاصل ؟

ورد في الكتب الفقهية اربعة اقوال جواباً على هذا السؤال :

١ - على الحاصل ٢ - على السبب ٣ - يفرض ذلك الى

الحاكم فهو اذا شاء حلف على السبب واذا شاء على الحاصل ٤ - لا يفرض

الحاكم اذكر المدعي عليه معياراً فان اذكر حاصل الدعوى حلفه على

الحاصل وان اذكر السبب حلفه على السبب

وقد رجع بعض اعظم الفقهاء كتأصيلان هذا القول الرابع

وعنده احسن الاقوال . لانه اذا كلف المدعي عليه باليمين على خلاف

الانكار اجابه قسراً وذلك انه اذا ادعى المدعي قائللاً اقرضتك مبلغ

كذا فادفعه لي فاكرأ سبب الحق وجهته فاكر المدعي عليه الحاصل

بقوله ليس لك على دين . وعجز المدعي عن اثبات القرض يحلف

المدعي عليه على انه غير مدين بالمبلغ المذكور او باقل منه ولا يحلف

على انه لا يستقرض . لانه يجوز ان يكون اوفى الدين بعد الاستقراض

او انه ابرى منه ولم يبق عليه دين . واذا قال المدعي عليه استقرضت

ثم اوفيت او انه ابرأني بابراء الاستقاط وليس لديه شاهد او ايجاب
ثبوتية على الايقام او الابراء فلا يقدر على اثبات دفعه هذا فيجملت
خصمه ويحكم عليه به . واذا حلف على انه لم يستقرض تسكون
بينه كذبة فلا يحلف . وكذلك اذا ادعى اشترى منك هذا المال
وقال ادعى عليه منكرا الحاصل ليس هذا المال لك يحلف على الحاصل .
ولا يحلف على السبب اي على انه لم يبع المال لانه اذا حلف على السبب
بضه ضرر لانه يحتمل ان يكون باع ثم اقبل البيع . وعلى هذا فلا يستطيع
ان يحلف على انه باع . واذا قال بعت ثم اقلنا البيع كان قوله دافعا
ووجب عليه البائة فان يجزم وحلف خصمه فباع حقه . واذا كان الحاكم
الزعم على السبب فله ان يعترض بقوله ايها الحاكم لا تكلفني بيئا كذبه
لان الانسان قد يبيع ثم يقول الربح

وكذلك لو ادعى عشرة دنانير فرفضها فاجاب المدعى بانه قاتلا
لم يستقرض فيحلف على السبب اي على انه لم يستقرض . وان قال
ليس على دين منكرا فيحلف على الحاصل اي على انه ليس عليه دين
واذا انكر المدعى عليه الحاصل بقوله ليس على غير وكانه الحاكم بالبيع
على انه لم يستقرض فله ان يعترض عليه بقوله ايها الحاكم ان الانسان
قد يستقرض ثم يوفي او يبرأ بابراء الاستقاط .

وكذلك اذا ادعى احد يطيرين بين طوله وعرضه وموقفه في
عرضة الآخر وانكر المدعى عليه فيحلف هكذا : (والله ان الحق
الذي يدعيه هذا المدعي ليس في البرصة التي في يدي) .

وكذلك لو ادعى احد يحن مسيل له في عرضة الآخر وانكر
المدعى عليه مدناه فيه أف هكذا : (والله ان هذا الحق الذي يدعيه
المدعي ليس في الرصة التي في يدي)

وكذلك لو ادعى احد بقوله لك كغلت الدين الذي لي على
فلان فادفعه فانكر المدعى عليه بقوله ليس لك علي دين من الجبة
المذكورة فيحلف على الحاصل : اي انه يقتضي تعليقه على التغير
مديون من الجبة المذكورة بذلك البالغ او بانل منه . ولا يحلف على
انه لم يكفل . واذا كان المدعي على هذا الوجه فله ان يعترض الحاكم قائلا
قد يكفل الانسان مالا ثم يوفي المال المذكور به او يبري المكنول له المكفلا
وكذلك اذا ادعى غصبت مالي الذي قيمته كذا فرددته غيبا
فاجاب المدعى عليه منكرا الحاصل بقوله :

لا يلزم علي رد او ضمان حال كذا . فيأبى عليه على الحاصل
لا على انه لم يغصب لانه يحتمل ان يكون غصب ثم رد الغصب
غيبا او ضمه . فانكر الحاصل بناء على هذا .

وكذلك اذا قال احدهم لاخر مرقى هذا فالفهمه وقال
المدعى عليه ليس على ضمانه فيحلفه الحاكم على الحاصل . وليس له
ان يكلفه باليمين على انه لم يرق الثوب . لانه يجوز ان يكون مرقى
وادى بدله او ان المدعى ابرأه من الضمان فلا يعد يلزمه الضمان .

صورة الانكار

فهم من الايضاحات السابقة ان المدعى عليه حقيق في خصوص
الانكار فهو اذا شاء انكر حاصل الدعوى واذا شاء انكر سببها وجهتها
وتوجه عليه اليمين بحسب الشكل الذي يختاره .
واليمين على السبب اقوى من اليمين على الحاصل واوكد . حتى انه وان كان
السبب مذكور في الدعوى وانكر المدعى عليه الحاصل فيلزم تحليفه على الحاصل
استثناء :

اذا وجد في اليمين على الحاصل ضرر للمدعى فيلزم تحليفه على
السبب بالاتفاق كما في الحال في الشفعة بسبب الجوار . وذلك انه
لا شفعة بسبب الجوار عند الامام الشافعي .

وبناء على هذا لو ادعى احدهم على احد اتباع المذهب الشافعي
بالشفعة لانه جاز ملاسقى واجاب المدعى عليه منكر الحاصل بقوله
ليس للمدعى حق الشفعة في هذا العقار وعجز المدعى عن اثبات دعواه

ولزم التحليف فيحلف المدعى عليه على السبب هكذا (والله اني لم
اشتر العقار الذي يدعي المدعى بشفعته) ولا ينافى على الحاصل هكذا
(والله ليس للمدعى شفعة في هذه الدار او ليس مستحقاً للشفعة) . لان
الشفعة بسبب الجوار ليست مشروعة في مذهب المدعى عليه فبقي
يمينه على الحاصل صادق ولكن الضرر بسبب المدعى .

التقسيم الرابع

تكون اليمين معاذة او غير معاذة

وقد قال بعض الفقهاء انه يجوز عند المباح الخصم تحليف
اليمين وتشديدها فيقال (اقسم بذكر صفات الله تعالى الجليلة) مثلاً
وتعاقب بين المسلم بتحليفه هكذا (والله تعالى الرحمن الرحيم الذي يعلم
السر والعلاية انه ليس على دين لهذا المدعى بهذا المبلغ او يقل منه)
مثلاً وتعاقب بين الميسوي هكذا (والله الذي انزل التوراة على موسى
عليه السلام) والمسيحي هكذا (والله الذي انزل الانجيل على عيسى
عليه السلام) .

ولا يجوز في اليمين تكرير اسم الجلالة كقولنا نكرر اليمين لان حق
المدعى هو بين واحدة واذا قيل مثلاً والله والرحمن والرحيم كن
هناك ثلاث ايمان .

ويكتفى في تخليف الوثنيين والمشركين واليهوس باسم الله فقط
ولا تغفل أيمانهم بذكر النيران والافان والاضنام .

لان في النيران تعظيماً للنفس به ولا يجوز تعظيم النار ولا ذكرها
مع اسمه تعالى لئلا يكون ذلك مؤدياً الى تعظيمها .

ولكن بان التوراة والانجيل هما من الكتب الالهية ومعظم
وجاز تعظيمهما فيجوز ايضاً ذكرهما .

اما لفظ النيران غير المتأخذه فيكون (والله او بالله) عربياً والاله
آتينايجورم (تركيا او) بخدا اسم هند مجورم (فارسياً) .

لما كانت الملل غير المسلمة جميعها تفر بالصانع عز وجل وتصدق
بعلاء اسمه الشريف وتعظمه فيبينها على الوجه المشرح صحيحة ولكنه
قد ظهر في بعض الكتب الفقهية تردد بحق النيران التي يجعلها الدهريون
والزنادقة وامثالهم من القوم الضالين وخرقة الخاسرين الذين لا
يعتقدون ببدع السماوات والارض وهم معدودون من البهائم . فعلى
ماذا يجب ان يحتملوا ؟

تخليط النيران بالممكن : يجوز في بعض المذاهب تخليط النيران
بالممكن فالمسلم يخلف في الجامع بجانب الخراب (لانه محلي بتدريسه)

« وما يتبادر من اللغات الاجنبية المشابهة »

وهو اعظم حرمة من غيره من بقية السجدة والتبراني في الكعبة
والموسوي في البيعة واليهوس في بيت النار .

تخليط النيران بالترسمية : - تخليط النيران ايضاً بجعلها قياماً
(لا باستقبال القبلة) .

تخليط النيران بالزمان : - لا يكون التخليط بالزمان ولا يجوز
تخليطها بجعلها بعد العصر مثلاً .

الامتناع عن التخليط : - قال فقهاء الحنفية انه اذا توجهت النيران
على احد وحلف باسم الجلالة وانكل عن التخليط فلا يحكم بتكليفه لان
المقصود هو النيران وهذا يحصل بالحلف باسم الجلالة . ولكن بعض
المذاهب الاخرى رأت ان التخليط واجب في بعض الاحوال ومن
يتبع عنه يعتبر كانه لم يحلف بالنيران . وهذا التخليط حق المصنفين
على هذا المذهب لتوجهه في كل حق مما كان مقداره ولكن التخليط
لا يلزم الا في الحقوق المهمة في نظره واقباله في دنياه والعرض الذي
يساويه او ثلاثة دراهم فضة .

جمع الكبار والقليل في النيران : - يجب على الخائف ان يحلف
بجملة القليل والكثير . وذلك ان اذا اتى بمشقة فيقول فيقول المديني
عليه ان يحلف على ان ليس عليه دين عشرة مثاقير ولا باقل منها .

(لان المدعي بالمشرة مدع بكل احادها حتى البين في كل واحد على ما تقرر في المقول ان اثبات الكل اثبات لكل اجزائه ونفي الكل ليس نفياً لكل اجزائه - المراد ان يأتي بما يبرئه ما ادعى به عليه كما لو قال ما عندي شيء من العشرة او ليس له في ذمتي شيء) حتى اذا حلف المدعي عليه على ان ليس عليه دين للمدعي بشرة فظاهر ولم يذكر البراءة الزائدة فيحلف على ان ليس عليه دين باقل من ذلك (فان قيل لا يحتاج لزيادة ولا شيء منها لان التبعة بالخلف وهو ثبته كل جزء من العشرة قلت لان المدعي يحتمل ان يكون ادعى باكثر من ثمانية)

البين بعد النكول : - اذا اراد المدعي عليه ان يحلف البين بعد النكول عنها فان كان ذلك بعد الحكم فلا يلتفت الى طلبه الا انه ينكوله ابطال حتى تخلفه فلا ينقض الحكم السابق ولا يبطل بمجرد طلبه ولكن اذا لم يفتن النكول بحكم الحاكم فله ان يحلف

مثاله : اذا كلف الحاكم المدعي عليه ثلاث مرات البين ونكول ثم قبل ان يحكم الحاكم بنكوله قال احلف بعاف ولا يقال ان حتى عينه سقط بنكوله عن البين المكلفه اولاً - لانه يتكليف المدعي عليه بالبين على هذه الحال لا يلزم نقض القضاء ولا يترتب غشاد آخر

وما كان نكول المدعي عليه عن البين معمولاً على البطل والاحسان يعني ان المدعي عليه يقول في نفسه اني ارجع والاسب ان ادفع هذا الدين وبطله ولو كنت بريئاً منه بدلاً من ان احلف البين وظاهر انه لا يلزم المدعي عليه شيء ما عدا النكول لان البطل وفداء المال يقتضي بحكم الحاكم - وما ان النكول هو تقرر فلا يجب اني ما لان النكول هو الاقرار به شبهة البطل اني هو تقرر فيه شبهة ان يكون عوضاً وبدلاً عن البين وليس باقراراً موجباً لافترار محكمة التمييز - في اثناء المحاكمة لدى محكمة البداية توجهت البين على المدعي عليه فكل من حلف البين المربة على الصورة المرافقة للاصول والقانون تصدر الحكم الاصولي وعند الاستئناف فسيح الحكم الابتدائي لبعض اسباب قوية وهذا كانت المحكمة الاستئنافية تكال التوافق اذ المدعي عليه انه مستعد لحلف البين قبل بعاف وتنع معارضة المدعي ام يحكم عليه بان لا حق له بالبين جديداً بعد ان نكول عنها في محكمة البداية

وقد وقع الاختلاف على هذا السؤال في محكمة التمييز فكانت بعض الآراء على ان حلفه بالبين باق في محكمة الاستئناف لان حكم البداية فسخ ولم يبق ثقتكم ووجب اعطاء حكم جديد وادبع نكوله

عن البين بداية تكولاً قبل الحكم ولما كان غير جائز للحكمة ان تحكم
بتكول واقع في مسكة اخرى وهذا يدعي فان حق المدعي عليه
بالبين باق ومحمول وراى البعض الاخر ان الحكم صدر بناء على
التكول الواقع بداية وليس فسخ الاستئناف لهذا الحكم متعلقاً او دائراً
على صورة البين وشكها بل منعتاً عن اسبابه اخرى والقول بعد
صدور الحكم اني احاط به قول لا فائدة منه ولذلك لا يبقى للمدعي
عليه حق بالبين - وقد كانت اكثرية اراء مسكة التميز مؤيدة
لهذا الرأي الأخير .

وهناك مذهب يقول ان حق البين يسقط بعد التكول وقيل
الحكم وهو رأي بعض المذاهب غير المذهب الحنفى وراى من مذهبه
ان المدعي عليه اذا شكى عن البين مرة فلا يلتفت الى قوله بعد
ذلك انه مستعد للثأف .

يحصل تكول المدعي عليه عن البين :

١ - بقوله لا اعانف .

٢ - برده البين على المدعي وقوله له احاط انت .

٣ - باستمراره على الامتناع عن البين - بان يطلب منه

ويستمر ساكناً - لان تكولاً دليل على صدق خصمه .

في نتيجة البين

نقتلع خصومة المدعي عليه مع المدعي موثقاً اذا حلف على ما
ذكر (هذا رأي المذهب الحنفى) وانقطاع الخصومة هذا هو موقف .
ولا يطل حق المدعي بمجرد حلف المدعي عليه البين . ويجل ما
في الامر انه اذا لم يتم المدعي بينة موافقة على دعواه فليس له تكرار
الخصومة مع المدعي عليه - اما اذا اقام بينة موافقة على دعواه بعد ان
يكون حلف المدعي عليه تقبل ويطل الحكم الاول .

لان البين يدل وحلف عن البينة واذا حصلت المقصرة على
الاصل فلا يبقى حكم الثأف .

ثم ان حطب المدعي بين المدعي عليه لا يدل على فقدان بينته
اذ يجوز ان تكون بينته على مسافة بعيدة او تغمر عليه طلبة الى المحكمة
برغم وجودها معها في بلد واحد .

مثاله : ادعت ببال في يد آخر بانه ملك لها فاجابها المدعي عليه
قائلاً صحيح ان هذا المال كان لك ولكن زوجك فلا بأسى هذا
المال فتولاً ثمن معلوم قبضه مني وانت اجرت البيع بعد القبض
مع وجود شرائط الاجارة فذكرت المدعية ونحو المدعى عليه عن
اثباته فخلف المدعية ثم اقام البينة يقبل .

وعلى بعض المذاهب الأخرى أنه إذا حلف المدعي عليه بطلب
المدعي فيسقط حتى هذا من إقامة البيئة ولا فرق أن كان شهود
المدعي حاضرين أو غائبين بل يكفي أن يكون المدعي بالإن
وجود بيته .

لأنه إذا استخلف المدعي خصمه مع وقوفه على وجود بيته يكون
يسقط بيته المذكورة . ويسقط حق المدعي بإقامة البيئة بعد
استخاف على هذا الوجه ولم يصرح بذلك بل يتم هذا بمجرد حلف
المدعي عليه اليمين . ولن يعود الحق الساقط . ولكن لا يسقط حقه
بمجرد طلبه اليمين . أي أنه إذا قال المدعي أن عندي شهوداً على
إثبات دعواي وأنا فلأخلف المدعي عليه وبينما هذا يستعد لحلف
اليمين صرف المدعي النظر عن استخلافه وإقام البيئة قبل . ويسقط
حق المدعي بإقامة البيئة بعد اليمين على رأي هذا المذهب إذا استخلف
المدعي عليه مع علمه أن عنده بيئة . ولكن إذا كان غير عالم أن عنده بيئة
واستخلف المدعي اضطرراً فبعد أن تم منع معارضة البيئة بإقامتها
وإثبات دعواه فلا أن يطل الحكم السابق .

والقول في حل كان المدعي عالمًا بالبيئة أو غير عالم هو (عند
الاختلاف) له مع اليمين .

وصحوة القول أن المذهب الحنفي هو أنه إذا حلف المدعي عليه
بطلب المدعي فللمدعي إقامة البيئة بعد ذلك كان عالمًا بوجود بيته
عند التحليف أو لم يكن . والمذهب المالكي المذكور هو أن للمدعي إقامة
البيئة بعد التحليف إذا لم يكن عالمًا بوجودها عنده أما إذا كان
استخاف المدعي عليه وهو عالم بها فيسقط حقه في إقامتها بعد ذلك .
ويشترط في توجيه اليمين على المدعي عليه غير المدعي من
إثبات دعواه . عملاً بالمادة ١٨١٧ من المجلة .

ولكن إذا قال المدعي أن شهودي حاضرون فلأخلف المدعي
عليه أولاً ثم أقيمهم على دعواي فلا يلتفت إلى قوله وتطلب منه
إقامة البيئة .

أما إظهار الحيز عن إثبات فيكون بالقول .

أولاً : ليس لذي شاهد إيداً .

ثانياً : أن شهودي في حل بعيد .

ثالثاً : أن شهودي لا يحضرون للشهادة .

وقيل المدعي في الصورة الثانية بموجب أصول المذاهب ما

في الأولى والثالثة فيستخلف المدعي عليه .

إذا توجهت اليمين على المدعي عليه فمن التضيقات لأنه

وحلف قبل للمحاكم النظامية بجمع شهود تكراراً : أي هل ذلك جائز في أصول المحاكمة ؟

أقام المدعي الدعوى في محكمة البداية فأنكر المدعي عليه فقال المدعي ان شهودي هم فلان وفلان ولكنهما لا يحضران الى المحكمة لاجل الشهادة فلذلك انا مضطر لتكليف المدعي عليه باليمين خلف المدعي عليه وصدر القرار بمنع المعارضة . وبعد ذلك راجع المدعي المحكمة نفسها قائلاً ان الشاخصين الذين امتنعا اولاً عن الحضور للشهادة هما الآن مستعدان لادائها فهل ينظر في هذه الدعوى ام لا ؟

لما كانت الدعوى المنصولة لدى محكمة ما لا يجوز تكرار النظر فيها من قبل هذه المحكمة نفسها مرة ثانية الا عند اعتراضه وعلى الحكم او اعادة المحاكمة او اعادة الدعوى الى المحكمة بعد التسخ او النقص او اعتراض الغير وما اشبه . فقد كان من اللازم ان يكون ثمة مسأله قانوني لتكرار النظر فيها كاحد الاسباب المذكورة . ولكن اذا قال المدعي في محكمة البداية ان لدى شهوداً ولكنني لا أستطيع اقتناب واستحلف المدعي عليه خلف وصدر قرار بمنع المعارضة ثم استأنف المدعي هذا الاعلام وفسخ في محكمة الاستئناف لاسباب فسخية فليس له مانع قانوني بمنع المدعي من اقامة شهوده الذين عجز عن

اقامتهم في محكمة البداية كما انه اذا نقض الاعلام الابتدائي المذكور في محكمة التمييز واعيد لمحكمة البداية فلا مانع ايضاً بل ان استأنف الشهود المذكورين جائز ولازم .

١٠ المدين المكالمة

اذا ثبت المدعي دعواه في الاستئناف او في البداية بعد النقص باقامة الشهود وثبت ان المدعي عليه كان كاذباً في بيته التي حلفها اولاً قبل ان يكون مستحقاً للتقوية ام لا ؟

عندما سؤال اختلاف فيه الفقهاء فقال الامام ابو يوسف انه في مثل هذه الحال يظهر كذب المدعي عليه في بيته لانه ثبت بالشهادة العادلة ضد المدين وتقيدها . وقال الامام محمد انه لا يظهر كذب المدعي عليه في بيته ولا يستحق التقوية لان المينة من حيث الظاهر هي حجة ولا يعلم ان كان الشهود في الحقيقة ونفس الامر صادقين او كاذبين . ويحتل عند ذلك ان يكون المدعي عليه صادقاً في بيته والشهود كاذبين فلا يابى اذاً مع وجود هذا الاختلاف من شرف المدعي عليه ولا عتونه .

وعلى هذا يكون رأي الامام الثالث انه اذا ادعى المدعي بغير قدره كذا قروش وأنكر المدعي عليه خلف بطلب المدعي على انه

ليس عليه دين بالبلغ المذكور ثم راجع المدعى بأحد الطرق الثانوية
المذكورة سابقاً وأثبت دينه بأقامة الشهود فلا يظهر من هذا ان المدعى
عليه كاذب في بيئته ولا يستحق العقوبة - اما المذهب القبول والقبول
بغيره اذا ادعى المدعى بدين من دون بيان حقيقته وحلف المدعى عليه
بعد الانكار ثم اثبت المدعى مدعاه بأقامة البينة فيظهر كذب المدعى
عليه في بيئته ويستحق العقوبة - ولكن اذا اثن المدعى بسبب الدين
وانكر المدعى عليه انما جامل وحلف على ان ليس عليه دين اى على
حاصل الدعوى ثم اقام المدعى البينة على سبب الدين فلا يكون
المدعى عليه كاذباً في بيئته ولا يظهر كذبه - لانه يجوز ان يكون
سبب الدين اى الاقتراض مثلاً وقع ثم سار الأبراء أو الأيفاء - وعند
ذلك تكون البرين التي ساقها المدعى عليه على حاصل الدعوى صادقة
لانه لا يبقى دين بعد الأبراء أو الأيفاء - وتكون شهادة الشهود أيضاً
مطابقة للنس الامر وموافقة للقيمة اذ يكونون حاضرين حين الاقتراض
وشاهدون على القرض والتسليم ولم يطلعوا بعد من ذلك على الأبراء أو الأيفاء
القاعدة في البرين

جاء في كتاب الخلاصة القاضية الانية في البرين وهي (حيث
يكون الاقرار ملزماً لصاحبه فاليسين تفرغه بالكاره) - وقد استثنى

من هذه القاعدة تسع وستون مسألة اليك بعضها:

١ - ادعى بان المدعى عليه وصي الميت وطالبه الدين له على
الميتى فانكر المدعى عليه وصايته فلا توجه عليه الدين على انه
ليس وصي الميت -

٢ - ادعى على رجل ثالث انه وصي الميت بدين له في دمة
الميتى وعجز عن اثبات مدعاه فلا يعأف الرمي المذكور على انه لا
يعلم ان الميتى مدينون -

٣ - ادعى بان قاتلاً وكيل فلان بالخصومة قاتله على التوكيل
فلان حتى كذا فانكر المدعى عليه الوكالة فلا يعأف على انه ليس
وكيل فلان -

٤ - ادعى بمواجبة وكيل الغائب الرمي بدين له على الغائب
وانكر الوكيل دعوى المدعى فلا يعأف الوكيل -

٥ - ادعى مدعيان اثنان بدين في يد واضع اليد وقال كل منهما
انا اشتريت هذا العين من واضع اليد فبى مالي فاقروا واضع اليد المدعى
عليه يدعى احد المدعين وانكر مدعى الآخر فلا تفرغه اليدين
لانه اذا اقر المدعى عليه يدعى احدهما ببيع المال المدعى به مال
اقر له - ولا تسعى فائدة من تحلف المدعى عليه النكر لاجل المدعى

الآخر لانه اذا تكفل عن اليقين لا يمكن اعطاء المدعى بهذا المدعى الآخر
٦ : اذا انكر المدعى عليه في الدعوى المذكورة دعوى الاثنين
وتوجهت عليه اليقين فتكفل عن اليقين للدعوى الاولى فسلما لتوجه عليه
بين اخرى لا يسجل دعوى المدعى الثاني . لان التكول عن اليقين
المكففة اولاً هو اقرار للدعوى الاولى فالأقرار بعد ذلك للدعوى الثاني
هو غير معتبر .

٧ : ادعى المدعيان على ذي اليد مال معين وقال كل منهما انه
وهو عنه وسله اياه فافر المدعى عليه لاحدهما بدعواه وانكر دعوى
الآخر فلا يتألف هذا المدعى عليه على دعوى المدعى الثاني . لان
الأقرار الاول ثبت للدعوى الاولى المقر له الرهن والتسليم فاذا تكفل
المدعى عليه عن اليقين على دعوى المدعى الثاني فسلما يقترب على
تكوله حكم لثبوت كون المال المدعى به هو المدعى المقر له

٨ : ادعى المدعيان على ذي اليد مال معين وقال كل منهما انه
وهو وسله اياه فافر المدعى عليه بدعوى احدهما وانكرها على الآخر
فلا يتألف المدعى عليه من اجل دعوى المدعى الآخر . لانه لا
قائمه من هذه اليقين على ما ذكرنا .

٩ : اذا انكر المدعى عليه في الدعوى المذكورة دعوى المدعى

كأيهما ونكفى عن اليقين لاحدهما فلا يتألف بعد هذا التكول باليقين
الآخر لان تكوله عن اليقين المكففة اولاً هو بمنزلة الاقرار

١٠ : ادعى واحد بان المدعى عليه ذا اليد رهن عنه وسله هذا
المال وادعى آخر ان المدعى عليه ذا اليد نفسه بانه ذلك المال عليه
فان اقر المدعى عليه بالرهن والتسليم وانكر البيع فلا يبين على المشتري
ونكفى رأي هذا العايز ان اليقين لتوجه لاجل البيع لان يهذه
اليقين فائده وان انه اذا تكفل الجميع عن اليقين المتوجه اليه على انه
لم يبيع ثبت البيع . والرهن ايضا يخفف وتثبت بالأقرار فيكون الرهن
بمع الرهنون لا آخر فسلما اذن العريين ويجري سنداً غير الحكم
اذا رد في المادة ٥٩ من مجلة قراجهما .

١١ : واذا اقر المدعى عليه في السلسلة السابقة بالبيع وانصر
الرهن فلا يلزم اليقين على المرئيين لانه اذا اقر المدعى عليه بالبيع صح
المدعى به ملكة المشتري . وان اقر بالرهن بعد ذلك يكون اقراراً على
غيره كما ان التكول عن اليقين بمنزلة الاقرار فلا يبين فائده الغلب
فيشاء عليه لا يعتبر اقراره بالرهن كما انه لا يحكم لتكوله
عن اليقين .

١٢ : اذا ادعى مدعيان وقال احدهما ان المدعى عليه ذا اليد

باعه هذا المال وقال الآخر ان المدعى عليه آجره المال عينة فز
المدعى عليه بالامتناع وانكر البيع فلا يمين على المدعى عليه لاجل البيع
وطن هذا العايز انه في هذه المسألة ايضاً يجب تعليل المدعى
عليه لاجل البيع .

فان نكل المدعى عليه عن اليمين الموجبة اليه لاجل البيع
فيكون البيع ثابتاً . وكذلك يكون الماوجر باع المايجور فيجري العاملة
وفقاً للمادة ٥٩٠ من المجلة .

١٢ - ادعى احد المدينين قبض هذا المال صدقة وادى
الآخر بالاستبراء فان اقر المدعى عليه ذو اليد لاحدها وانكر للآخر
فلا يلزمه اليمين على الدعوى التي انكرها . لانه كلاً من المدينين
يدعي الملكية وبقرار المدعى عليه تصبح الملكية ثابتة للمقرلة فلما
توجب اليمين بعد ذلك لاجل دعوى الآخر ونكل المدعى عليه
عنها لا يكون هذا النكول مبطلاً لحق المقرلة الاول . فلا فائدة
من التعليل .

١٣ - ادعى المدينان وقال كل منهما انه استأجر مال هذا
المدعى عليه الغلابي فاقر المدعى عليه لاحدها وانكر دعوى الآخر
فلا يلزمه اليمين لاجل الدعوى التي انكرها . لانه بالاقرار ثبت حق

المقرلة فلا فائدة بعد ذلك من تكليف اليمين على الدعوى الاخرى .
اذ لا يجوز ابطال حق المقرلة بنكول المدعى عليه .

١٤ - اذا انكر المدعى عليه في المسألة السابقة الدعوىين معاً
فكف باليمين على احدهما ونكل فلا يكف باليمين على الثانية لان
نكوله عن الاولى هو بمثابة الاقرار .

١٥ - باع احدهم ماله الى وكيل شخص آخر بالشراء ثم اراد
الوكيل المذكور رد المبيع واداعته بخيار البيع لتأخير عيب قد عثر فيه
فادعى البائع ان الموكل راض بذلك العيب وانكر الوكيل فلا يوجب
اليمين على الوكيل .

١٦ - قال احدهم لآخر : ان عليك ديناً فلان الغائب وانا
وكيله بالقبض والخصومة : فانكر المدعى عليه فلا يلزم المدينون
اليمين على قول الامام لانه اذا نكل المدينون عن هذه اليمين وجب
عليه اداء دينه للمدعي بحسب وكالته بالقبض . وهذا موجب لتقرير
المدينون اذ يجوز انه لم يكن الموكل حاضراً لما كان يصدق على وكالة
هذا المدعي واذا تلف المال في يد الوكيل لا يبقى باستطاعة
المدينين استرداده .

١٧ - اشترى الوكيل بالشراء هذا المار وقبضه وسلم الى موكله

فأطلع الموكل على عيب قديم واراد رد المبيع بخيار العيب فقال له
البائع ان وكتلك بالشراء رضي بعيب المبيع القديم وانكر الموكل
فلا تتوجه اليين على هذا الموكل . لان الرد بالعيب حق من حقوق
الوكيل الثابتة مادام حياً واذا مات انتقل الى وصيه لا الى الوكيل .

١٩ - اذا طلب الوكيل بتمشيد الدين المدين من المدين فادعى
المدين ان الموكل الدائن ابراء واراد تحويل الوكيل على عدم
العلم فلا يلتفت الى قوله . ولكن اذا اقر الوكيل ان الموكل ابراء
المدين حقيقة فاقاراه معتد في ترك الخصومة .

٢٠ - ادعى ان المبيع معيب وان فيه عيباً في الحال فانكر البائع
وجود العيب في البيع الان فلا يلتفت البائع . وهذا هو قول الامام
الاخفش ولكن اذا اقر البائع بوجود العيب في المبيع في الحال فيعتبر
اقراراً لاجل توجه الخصومة راجع (خيار العيب) في كتاب هذا
الغاي (درر الحكام) في شرح بحلة الاحكام (فتنضح لك المسألة
كما ينبغي .

٢١ - اذا شهد شاهد على دعوى ما وصدر الحكم فيها ثم
ذلك ادعى المشهود عليه ان الشاهد رجع عن شهادته وانكر الشاهد
الرجوع فلا يلزم تعقيب الشاهد . ولكن اذا اقر الشاهد برجوعه الى

الوجه المذكور فيلزمه الضمان على ما في الجملة .

٢٢ - اذا انكر السارق سرقة فلا تلزم اليين تعيين العقوبة .
وانما تلزم اليين الضمان المأل المسروق . ولكن اذا اقر السارق بفعل
السرقة يعاقب .

٢٣ - اذا تجزى المدعي عن اثبات دعوى الصغير فلا تلزم اليين
على المدعي عليه الذي هو ولي الصغير . وذلك انه اذا اختلف الصبي
مال احد فاقام صاحب المال دعوى التضييعات بتولية ولي الصبي
وعجز عن اثبات دعواه فلا تتوجه اليين على الولي المذكور .

٢٤ - وكذلك اذا عجز المدعي عن اثبات دعواه على اليين فلا
تتوجه اليين على وصي اليين كما في المسألة السابقة .

٢٥ - لا تتوجه اليين على المتولي في دعوى الوقف . كما اذا
ادعى احد بدار موقوفة او بدار مسجد او به تكبد مصلاب كذا
على الوقف بامر المتولي السابق وعجز عن اثبات دعواه فلا تتوجه اليين
على متولي الوقف القائم بصفة المدعي عليه .

استثناء : تتوجه اليين في المسائل ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ السابقة
على الولي والوصي والمتولي اذا ادعى على احد منهم بعد وعجز المدعي
عن اثبات دعواه .

مثال ذلك : ادعى احدكم على ولي الصغير بأنه آجره مال الصغير
الغلامي لمدة كذا وباجرة كذا وانكر الولي دعوى المدعي فان غير
هذا عن الثبوت لتوجه البين على المدعي عليه ولي الصغير

٢٦ : قال المدعي هذا المال الذي في يد المدعي عليه هو مالي
واجاب المدعي عليه قائلا ان ذلك المال هو لابي الصغير فبلا
منكر ادعى المدعي فلا توجه البين على المدعي عليه بل قول
الامام الاعظم لكنها توجه على قول آخر

ان بين هذه المسألة وبين المسألة الثالثة والعشرين السابقة قرناً
هو : ان عائدية الدعوى في المسألة ٢٣ للصبي هي بحق الاموال
الحققة بغير اقرار الولي اما في هذه المسألة فلم يتحقق كون المال للصبي
الا باقرار الاب فعلى هذا الوجه يقول القائل بتوجه البين في هذه
المسألة انه يحتمل ان يكون قول المدعي عليه بان ذلك المال هو
لأبي الصغير حيلة لدفع دعوى المدعي عنه

فتبناه على هذا القول اذا شكك المدعي عليه عن البين بتكم
بالمدعي به الى المدعي . فاذا بلغ الصبي وحيد المدعي بشي الامر
وان كذبه يسترد المدعي به ويعطى للصبي . ويضمن الاب بدل
المدعي به للمدعي .

٢٧ : ادعى ان المال الذي في يد المدعي عليه هو مالي وقول
المدعي عليه ان ذلك المال هو لفلان الغائب فلا توجه البين على
المدعي عليه على قول ضعيف . لكنها توجه عليه على القول المختار .
وان شكك المدعي عليه في هذه الحال عن البين بتكم بالمدعي به للمدعي .
ويسترد المدعي به ذلك حضور فلان الغائب فان صدق عند حضوره على
دعوى المدعي يحصل المقصد والا يدفع المدعي به ويسلم الى الغائب
المرفوع ويضمن المدعي عليه بدله الى المدعي

٢٨ : اذا اشترى الاب الولد الصغير عقاراً ثم اختلف مع
الشفع في مقدار الثمن فالقول بلا بين لاب . لان البين هو مال
الصغير ولا توجه البين على الولي في مال الصغير .

٢٩ : اذا وهب احد مالا ورجع عن هبته واراد استردادها
وادعى الموهوب له ان الموهوب تلف فالقول قوله بلا بين
٣٠ : قال الراعي كانت الهبة عوضاً مشروطاً وقال الموهوب

له لا تكن عوضاً مشروطاً فالحال فالقول قول الموهوب له بلا بين .
لان الاصل في الهبة ان تكون بلا عوض

٣١ : باع القاضي مال اليتيم وبعد ذلك اراد المشتري رده
بسبب عيب قد ظهر فادعى القاضي ان المشتري كان ابرأ من العيب

قائول قوله بلا بين

(ولكن ما الحكمة في هذا وما سببه ؟)

٣٢ : أقام الدعوى على الحاكم مدعياً أنه آجره عقار الصغير بحسب ولايته وعجز عن اثبات دعواه وطلب تحليف الحاكم قبله يسمع . لأن معاملات الحاكم القولية بحق الصغير هي على وجه الحكم (فيه أن الحكم القولي يحتاج إلى الدعوى وظاهره أن السنة لا تقبل عليه)

٣٣ : قال المدعي عليه أن هذا الشاهد كان ادعى لنفسه بهذا المشهود به قبل أداء الشهادة فشهادته باطلة وأفكر الشاهد أنه ادعى بالمشهود به لنفسه فلا توجه عليه التمين .

٣٤ : ادعى أن له ديناً على المتوفى المستغرق تركته بالدين فأنكر الوارث المدعي عليه فلا توجه عليه التمين . لأنه إذا اقر وارث المتوفى المستغرق تركته بالدين فإقراره به غير صحيح فتكلمه عن اليمين المعدود في حكم الاقرار غير معتبر ولا فائدة من توجه التمين

٣٥ : قال المدعي أن لي في ذمة هذا المدعي عليه ديناً قسره كما حتى أنه كان اقر بان لي عليه ديناً فأنكر المدعي عليه دينه وإقراره فجاءت على نفس الحق أي على أنه غير مدين ولا يجوز تحليفه على عدم الاقرار . لأنه يجوز أن يكون قد اقر كاذباً بإقراره . فتكليف

المدعي عليه باليمين على عدم الاقرار مضربه على أن بعض الفقهاء قال يلزم التحليف على عدم الاقرار .

٣٦ : ادعى أن المدعي عليه أخذ مال كذا لنفسه بصورة القرض أو الغصب وأنه يهلك المال يجب أن يضمنه فأجاب المدعي عليه أنه أخذ المال بصورة الوديعة ولذلك فلا يلزمه الضمان يهلك المال فلا توجه التمين على المدعي عليه بل القول المدعي (لأنه أقرب بين الضمان وهو قرض مال الغير)

٣٧ : ادعى قائلاً مات فلان وأبناؤه الوحيد وأن المتوفى المورث في ذمة هذا المدعي عليه حتى كذا فأنكر المدعي عليه قسراً توجه عليه التمين على هذه الصورة (على أنه لا يعلم أن هذا المدعي هو وارث المتوفى ولا يعلم أن هذا قد توفي) بل على المدعي أن يثبت أن فلاناً قد توفي وأنه هو وارثه . وتحقق الخصومة بهذه الأسباب . وبعد ذلك توجه التمين على المدعي عليه لأجل المال المدعي به . وعدم التحليف في هذا هو قول الإمام الأعظم ولكن على قول الإمامين توجه التمين على الورثة والوفاء على عدم العلم به ينبغي أن يحذف المدعي عليه على أنه لا يعلم أن المدعي هو وارث فلان المتوفى وأنه لا يعلم أن هذا قد توفي . وقد قال الإمام الحارثي أن هذا هو الصحيح

٣٨ : اذا انكر الشاهد شهادته فلا تتوجه عليه التيمين . بناء عليه
لو ابرز المدعي سنداً وادعى به ديناً فانكر المدعي عليه السند فقام
الشخص الذي ذكر في السند انه شاهد الى المحكمة بدعوة المدعي وقال
ان ليس له علم بالدين فلا تتوجه على الشاهد اليدين

٣٩ : قال المدعي عليه ان الشاهد شهد كاذباً وطلب تعليف
المدعي على هذا التوجه (على انه لا يعلم بان الشاهد كاذب) فلا يقبل طلبه
المانع لتوجيه التيمين :

كما ان جهالة الدعوى مانعة لقبول البيعة فهي مانعة ايضاً لتعليف
اي كالايجوز اثبات المدعي به بالشهود متى كان مجهولاً وكذلك
هذا مانع لتوجيه التيمين على المدعي عليه . بناء عليه اذا ادعى احد
الشريكين على الآخر بالحيانة المجهولة وطلب تعليف شريكه على انه
ما خائنه فلا يلتفت الى طلبه .

مستثنيات : تلزم التيمين في المسائل الآتية مع ان المدعي يعتصم ببول
١ - اذا اتهم الحاكم وصي اليتيم فله ان يحتلفه على انه ما خان اليتيم
٢ - اذا اتهم الحاكم قيم الوقف في الامور الوضعية فله ان يحتلفه
على انه ما خان الوقف .

٣ - تلزم التيمين متى اتى المال في دعوى السرقة المجهولة .

- ٤ - تتوجه التيمين على المدعي عليه في دعوى الغصب المجهول .
- ٥ - تتوجه التيمين في دعوى الزهني المجهول .
- ٦ - اذا ادعى المودع على الوديع بدعوى الحيانة المطلقة فيجوز
تعليف الوديع .

٥ : القرينة القاطعة

القرينة القاطعة هي على تعريف المحلة في المادة ١٧٤١ الامارة
الباتئة حد اليقين . وبعبارة اخرى هي القرينة اليقينية الواضحة التي
بها يصبح الامر اي المدلول في حيز المقطوع .

يقول ابن الجوزي ان البيعة هي كل شيء يظهر الحق ويبيته .
فقول الحديث الشريف (الك بيعة) يفيد منه هل عندك
شهود تبين حقاك وتظهر او هل عندك ادلة اخرى على ذلك ؟

لان مقصود الشارع هو اظهار الحق في جميع المواضع . ولا فرق
بين ان يظهر شاهدان او ادلة غير ذلك . ولا فرق بين ان يظهر
اسباب ظهوره . ولو كان لا يقبل دليلاً على اظهار الحق الا بالشهود
كان ذلك عيباً تضاعف حقوق كثيرة وتبين لاهل الظلم والظهور في
ظلمهم وظهورهم وتقرير العلم على افعالهم وشروطهم . اذ كثيراً ما يتعذر
اثبات الحقوق بشاهدين فيستعمل الظالم في ظلمه ويتجاوز على حقوق

الناس فيدها ويخصها (فليس في القرآن نفي الحكم بشاهد وبين
ولا بالنكول ولا باليمين المردودة ولا بإيمان القسامة ولا بإيمان العان
وغير ذلك مما بين الحق ويظهره ويدل عليه) . بعض المسائل في
العمل بقرائن الاحوال .

أولاً : اذا راجع احدهم المتقط ويرى له اوصاف القطعة ووافقت هذه
الافصاف القطعة فله القطعة تسليم القطعة لوصفها اقام وصفه امام مقام الشاهدين
بل وصفه لما بينة بين صدقه وصحة دعواه فان اليانة لاسمها بين الحق .
ثانياً : يجوز توقيف الشخص المتهم بافعال جرمية في حال ظهور
بعض الامارات .

مثاله : اذا وجد مال مسروق في يد احد وعند سواه وموافقته
ادعى بانه اشتراه من شخص آخر وعجز عن اثبات هذا الشراء فيتهم
بالسرقة . ويسترد المدعي الاموال التي يؤثر عليها معه . ولكن اذا ثبت
انه سرق المدعي اموال غير هذا المال فلا يجوز تخصيصها للمتهم المذكور
بجرد انه وجد معه شيء منها .

وقد ذكر شيخ الاسلام المرحوم محمد دارق افندي انه في عصر
السعادة كان يصدر امر الرسول (صلى الله عليه وسلم) المطاع بغير من يتم
بتهمة السرقة وهذا من الروايات الصحيحة . حتى انه كان ينكح

بالمتهم بالسرقة اذا كانت معروفة بهذه الافعال الخبيثة بحسبه مدة
مديدة الى ان يقر بفعله .

وقد روى عن الخليفة الفخرم عمر بن عبد العزيز انه امر غلامه
بان يمسوا المتهمين بالسرقة حتى يقرروا بها .

ولا يكن تعيين مدة ابقاء هؤلاء الأشخاص في الحبس لانه كما
تفاوت الناس في التسرف والفاقة فكذلك هم مختلفون من حيث
تأزمهم وتألمهم من الحبس فربما كان حبس اصحاب الخلاء يوماً بل ساعة
واحدة تأثير اعظم بكثير من حبس دابة الناس اشيراً وسائلاً .

فاذا اقر المتهم على ما ذكر آتاه وراى الحاكم ان قراره كان نتيجة
الخبر والاكرام وانه لم يكن له اختيار في ذلك الاقرار فيعتمد كانه لم
يكن ولا ينفي عليه حكماً . واذا راي الحاكم ان اقرار المتهم لم يكن
بنسبة الحبس والاكرام فيحكم عليه بضمان الاموال المسروقة .

ثالثاً : اذا رايت كذا ساً خارجاً من دار احد الاشراف وعليه
شال ثياب قيم ثم رايت صاحب الدار يهيم ويبارعه على هذا الشال
فلا يتأهب ان الشال لصاحب الدار .

رابعاً : اذا رايت رجلاً يعمل سرقة فيما يخص الاموال لغيره
دخل دار احدهم ثم بعد ذلك رايت ينافر مع صاحب الدار في الاموال

المذكورة فقول صاحب الصفة الرابع -

خامساً : اذا رايت شخصاً راكباً في زورق يتنازع مع التوفي في كل منهما ان المتيقن والزورق له فتحكم بان المتيقن الطمان والزورق التوفي
سادساً : اذا تنازع اثنان في جدار فهو لمن كان له اتصال تربيع
الجدار او لمن كانت اعشابه راكبة على الجدار -

سابعاً : اذا اختلف الزوج والزوجة في ائتمنة الدار فالاشياء التي
تصلح للرجال هي للزوج والاشياء التي تصلح للنساء هي للزوجة -
ثامناً : اذا رايت ميراً آتياً بفرس ورأيت الفرس ترفع هذا اليه
فتحكم ان المير هو ملك صاحب الفرس ثامناً -

٩ : القسامة

القسامة هي عبارة عن ١٠ خدعين رجلاً من اهالي محل وجود
القتيل على الصور المخصوصة بعد تحقق اسبابها وشرايطها وذلك ان
اذا وجد قتيل في قرية وانكر اهالي تلك القرية القتل فيكف حصول
رجلاً منهم يتنازع ولي القتل وينتقمهم باليمين كل مفردة على انه
لم يقتل القتل ولا يعرف فائدة - فاذا اختلفوا على الوجه المتزوج يحكم
بالدية على جميع الاهالي واذا شكك احدكم عن اليمين ينظر فان كان دينا
القتيل ادعى على اهالي القرية بالقتل الموجب للقصاص فلا يحكم على

التاكل عن اليمين بالدية بل يمس الى ان يحلف اليمين او الى ان يفر
بالقتل - وان كان ولي القتل ادعى على اهالي القرية بالقتل الموجب
الدية فيحكم على الشخص التاكل بجميع الدية -

V : علم القاضي

يرى بعض العلماء ان كون القاضي عالماً بالشيء الذي يحكم به هو
من طرف القضاء - لان المقصد من الشهادة هو معرفة الحق وما كان
القاضي امرئاً فعلمه اقوى من الشهادة -

سادساً : اذا كان القاضي عالماً بان زيد على عمرو ديناً يبلغ كذا
وشاعداً على استقراض عمرو هذا المبلغ من زيد قبل تقليد القضاء او
بعده ثم ادعى زيد بهذا المبلغ في حضوره وانكره عمرو فبقضي ان
يحكم على عمرو بالمبلغ قالوا انه لا بعد الاقراض والاستقراض بانه
ولكن نظراً لفساد الزمان فكثر العلماء لا بعد علم الحاكم طرفاً
القضاء او سبباً للحكم - فاذا حكم الحاكم بعودته على نفسه الى التوبة
ويدينه سواً عن الناس فيه - وهذا الامر مكره فذلك لا يجوز للحاكم
في هذا الزمان ان يحكم به وان حكمه فله غير صحيح - وهذا هو المقرر
اما علم القاضي فهو العلم المكتسب فخرج مجلس الحكم ولكن
اذا وصل اليه ذلك العلم في البناء اجراء المحكمة كما اذا حكم به على

اقرار احد الفريقين الذي سمعه في المحكمة فحكمه صحيح بالاتفاق .

في التطبيقات

بعد تمام المحاكمة يجب على المحكمة ان تحكم . ولما كانت الوقائع والحوادث لا تنحصر لكثيرتها وكانت النصوص القانونية لا تفي بالمقصود فقامت فانه من التمسك على المحكمة ان تجد لكل دعوى مادة قانونية تطبقها عليها واذا لم تستطع المحكمة استناد حكمها الى اسباب موجبة فلا يكون هذا الحكم مقتعاً للمحكوم عليه .

الحاكم مأمور بالحكم في دائرة الحق والعدالة ولا يستلزم له الحكم في هذه الدائرة الا اذا كان عالماً . وبما ان كثيراً من الاحكام يبنى على العرف والعادة فان من واجب الحاكم ان يكون ذا قريحة جيدة عارفاً باعراف الناس وعاداتهم . وبما ان الحاكم لا يجد لكل حادثة نصاً يوفقها عليه فهو مجبور على الاجتهاد وعلى معرفة الاشياء والامثال ليس الامور عليها . ولذلك ينبغي ان يكون الحكم من الافراد الذين يتألفون بالعلم والفهم . وليس العاصي المحض اهلاً للحكم حتى ان الامام الشافعي يرى انه اذا توجه الحاكم الى غير العالم فلا يعرض صفة الحكم ولا يكون حكمه نافذاً . واذا شبه الحاكم في مسألة حذرفية فله ان يستشير اهل العلم وارباب الحقوق في بلد او بلد آخر شاملاً

وكتابة . فاذا اتفق رايه مع رايهم حكم وفقاً له وان لم يكن له راي او علم في احد الاراء التي جمعها من اولئك العلماء فيعمل برأي المشار اليهم وفتاوا بينهم واذا وجد بين ارائهم اختلافًا يعمل برأي اعلمهم واشهرهم بصحة الرأي . من ذلك ما كتب به مأمور رسمي في إحدى المراسلات الاجنبية مستفتياً في مسألة عرضت له من مقام القنصل العالي ولا لم ينفع بالجواب الذي ورد عليه من انظام المراسل اليه كتب الى هذا العاجل كتاباً بالملوبسار في بليغ جاء فيه على جواب مقام القنصل العالي وعلى افكاره ومطالعته هو . ومع ان من القوى الواجبات وانفسه حل النزاع وي فصلها بالحق والعدل فان العناية بذلك مقبوضة في بعض محاكم كما هو مشهود ومعروف . والاجدر ان نجيب تعداد الخطيئات الفاضحة والفاحشة التي ترتكب في الوقائع الواضحة الصريحة دفع عنك المثل الخفية الدقيقة . واهل انه لو وضعت اصول الخراج الحكم الذين يرتكبون مثل هذه الخطيئات الفاحشة من مسائل الحكم كان ذلك خير منه لم . ولو كان الحكم يتصرفون في اوقات فراغهم الما درس ومطالعة القوانين التي يستعملون بتطبيقها وتنفيذها لما كانوا يرتكبون هذه الخطيئات ولا كانوا يسبوا ضيع حقوق العباد . اما جوابهم على ذلك وقولهم ان التشريع لا يرجع الاستئناف

او التمييز ويظهر حقه في جواب بعيد عن الصواب . وامثال هذه المراجعات تستلزم اضافة الوقت والتقدم وقد نفوت المراجع رعاية شروط المراجعة من مرور مدة وشرائط قانونية فلا يبقى بالامكان تدقيق تلك الاعلاجات نظراً لهذه الاسباب وينتج عن هذا ما نرى كل يوم من العدد الكثير من المخطئين المهضومين .

وان صكة التمييز التي تقع في مثل هذه الاحوال وتعدر عليها ارجاع الامور الى حقائقها بناء على الاسباب المذكورة خالماً جداً من حدوث امثال تلك الخطايا الفاضحة التي ليس لاصرارها تلاف ولا لسياسها مرد . وقد رايت ان ايرن بعض القواعد المهمة التي يجب رعيتها في التعليمات وهاتي :

القاعدة الاولى : يشترط لكي يكون القانون قانوناً ان يتقن بالارادة السنية وان ينشر ويعمل . ولقد لك فلا يجب احسد على الزاع قانون لم ينشر ولا اعلن وليس مقتضياً بالارادة السنية . وليس لاية صيغة ان تبني حكمها على احكام ليست مكتوبة صفة القانون او على اوصاف وتعليمات وايضايات من هذا القبيل والحكم ان تعتبر الاحكام القانونية والنظامية وحدها ائس الا . وليس لما ان تعد الاوامر الصادرة من مأموري الادارة من اسباب الحكم ولا مقررات المحاكم الاعلى

منها ولا مقررات مجلس شعوري الدولة الا اذا اقررت بارادة سنية . وان فعلت ففعلها هذا موجب للنسخ او النقض .

القاعدة الثانية : حكم القانون لا يشمل ما قبله . فلاحكام التسوية تعتبر في القضايا الحادثة بعد تاريخ وضعها موضع الياة والاحكام . ولا تعتبر في الوقائع الحادثة قبل ذلك .

يستثنى من ذلك الاحكام القانونية الخفيفة للعقوبات فهي تشمل ما قبلها .

القاعدة الثالثة : لا تكون الاحكام المنسوخة والمنسوخة مدراً للتطبيق . اما انهاء القانون وقضائه فيكون بالصورة الآتية :

اولاً : ينقضي القانون صراحة فاذا صدرت ارادة سنية بنسخ احكام قانون ما وانقضت فهذا العام مبرح لتلك القانون .

ثانياً : اذا صدر قانون على ان ينقضي مريضاً لمدة معينة ينقضي حكمه وينقضي بمرور تلك المدة .

ثالثاً : ينقضي القانون ضمناً او دلالة وذلك اذا صدر قانون احكامه معارضة لقانون موجود فالقانون الموجود ينقضي دلالة وضمناً لقانون السابق

رابعاً : ينقضي القانون احياناً بكامله وعندئذ لا يعمل باية سادة من مواده .

خامساً : يلغى احياناً جزء من القانون فيبطل العمل بالتقدم
الملقى ويبنى الاخر مرعياً ومعمولاً به كالسابق . بناء على ذلك اذا
تعارضت القوانين وانقضت احكامها بعمل بالقانون المتأخر تاريخاً
ولا يلغى القوانين السابقة في التاريخ لان صدور احكام جديدة
مخالفة للاحكام القديمة يتضمن إلغاء القديمة ووجوب العمل بالحديثة
القاعدة الرابعة : تتقدم الاحكام العامة على الاحكام الخاصة .
ولذلك لا تتباين هذه الاحكام ولا تناقض ولا باس من ايضاح هذه
القاعدة . القوانين قبلان قوانين عامة وقوانين خاصة فالجاءة من القسم
الاول وقانون الاراضي من القسم الثاني . فتترجح القوانين الخاصة
على القوانين العامة اي انه يعمل في المسألة المخصوصة بالقانون الخاص
وفي المسائل السائرة بالقانون العام . وايضاً كذلك تضرب بعض الامثال
وتسرد عدداً من المسائل :

بيع مال مع ثمن هو بيع باطل وبيعه مع السكوت عن الثمن هو
بيع فاسد وكذلك ايجار مال مع ثمن هو على قول فاسد وعلى قول
عارية و ايجاره مع السكوت عن البذل هو فاسد ايضاً . وقد فصلت
الاحكام المذكورة في المحلة التي هي من القوانين العمومية واوضحت في
كتاب الفقه وهو مصدر المحلة وما أخذها .

اما فراغ الاراضي الاميرية وتفويضها الى الغير فان وقع هذا
التفويض مقابل بدل معلوم فهو صحيح وان وقع مع ثمن ابدل او مع
السكوت عن البذل فهو صحيح ايضاً ولازم وليس الامر هنا كما في
البيع اي لا يكون التفويض باطلاً على الوجه الثاني وفانداً على
الوجه الاول . وكذلك لا يقاس الفراغ على ايجار العقار فيصير
الفراغ الواقع بالصورة الثانية عارية او فاسداً وبالصورة الثالثة فاسداً
واذا وقع الفراغ مع ثمن ابدل او مع السكوت عن البذل فليس
للفراغ ان يطلب شيئاً من المفروض له ولا ان يسترد المفروض . مع
ان الامر في البيع ليس كذلك فهو اذا وقع مع ثمن فله ان يسترد
المبيع واذا وقع مع السكوت عن البذل يسترد المبيع او يضمن قيمته .
والامر هكذا في الاجارة . فيوضح من هذا انه رغمًا عن وجود
التباين بين القانون الخاص الذي هو قانون الاراضي وبين القانون
العام الذي هو المحلة ورغمًا عن ان المحلة وضمت بعد قانون الاراضي
فلم تبطل العمل به ولا يزال مرعياً . ولعل انه اذا لم يكن في القانون
الخاص مراعاة بحق بعض الامور فيرجع في حلها الى القانون العام .
كما يجري في خيار الشرط وخيار العيب وخيار الاستحقاق مثلاً قبل
هي جارية في فراغ الاراضي الاميرية لم لا يواته ليس في قانون

الاراضي سرقة في هذا البحث والماله فيرجع الى المجلة
وكذلك اذا فرغ احد ارضه الاميرية الى آخر اقل اجل مبرور
فليس في قانون الاراضي حكم بهذا الفرع فيرجع المجلة ونقول ان هذا
الفرع فاسد - والفرع والفرع له سقي وحلافة فيسحق الفرع -
القاعدة الخامسة الاجانب في مالكة الدولة هم يتبعون لقوانينها ونظاماتها
في ما عدا الاحكام السياسية وانما كان الاجانب اصحاب امتيازات
فانهم يتبعون قوانين بلادهم في مسائل الاحوال الشخصية كالنكاح
والازدواج واشباه ذلك - فلهذا فان اولاد الاجنبي اجانب وعند موته
توزع امواله المتقولة بين ورثته وفقاً لقانون بلاده

القاعدة السادسة : ليس لمحكمة بوجه من الوجود ان تمتنع عن
النظر وفصل الدعاوى الداخلة ضمن وظائفها -

بناء على هذا ليس للحاكم ان يمتنع عن النظر في دعوى معروضة
عليه بحجة ان الاحكام القانونية غير كافية او بانها مبسطة او مسكونة
فيها عن المسألة المعروضة - واذا فعل يكون استنكف عن الحق
الحق - ونظام عليه دعوى الاستنكاف عن الحكم على ما سبقت
احولها كانت - وعلى هذا اذا عرضت دعوى على محكمة فعليها ان
تدقق باوثاقها وتردها كلاً او جزئياً - وليس بين هذين الوجهين طريق آخر

القاعدة السابعة : يحق لكل شخص استعمال الوسائل المشروعة
في حضور المحكمة لاجل المحافظة لحقوقه - فاذا قل احد القويين الله
سبعين وكيلاً للدفاع عن حقوقه فليس للمحكمة ان تمتنع عن قبول
الوكيل ولا ان تمتنع عن امره اذا استعملها لاجل ابراز اوراق اوقوئه
لاثبات دعواه او لدفع دعوى خصمه -

القاعدة الثامنة : لا تعتبر العنود والمعاملات الخصوصية اذا
كانت مثلة بامن البلاد وبالاداب وبالحقوق العامة -

فلو اثبت دعوى عن مقولة محقة لقوانين والظلمات التي
وضعتها الدولة فيجب على المحكمة ان ترد تلك الدعوى راساً ولو لم يرد
اعتراض من احد الطرفين يطلان المقولة والمقاولات المتفق عليها بين
اشخاص على تقسيم اموال السرقة او الرشوة مثلاً هي مقاولات غير
معتبرة ويعاقب المشتبهون عليها اذا ثبت ارتكابهم جرائم السرقة والرشوة
وهناك اسكر من القلي اعتبار المقاولات التي لا تفل بامن الدولة
او بالحقوق والاداب العامة لانها تكون بالنسبة لعقديها في حكم القانون
مثلاً : اذا عقد الطرفان مقولة ولم يعتبر فيها بيع المعلوم باطلا
ويصح المجهول فاسداً فيلزم قبول هذه المقولة واعتبارها كما اذا عقد
مقولة على فراغ الاراضي الاميرية والمستغلات الوقية بصورة

خصوصية وغير رسمية يجب أيضاً قبول هذه المناقشة على زعم الخصم
الافتكار المذكورة ولكن اذا صح هذا الزعم أو لم يوجب هذا الافتكار
يشج عن ذلك إبطال الأحكام القانونية في بعض الأحوال . وثمة
عليه فلا يكن لأرباب القانون أن ينظروا إلى هذا القول كونه
صحيحاً ومعتبراً .

القاعدة التاسعة : إذا كانت الدعوى واحدة والطرفان هما
ومصدرها إعلان متباينان واكتسب كلاهما الدرجة القطعية
فالأعلام الأول معتبر والثاني باطل . لأنه لم يكن من حق الحكماء
تصدر الأعلام الثاني في حين أن الأعلام الأول موجود .

القاعدة العاشرة : إذا ادعى أحد الطرفين في الأحوال المجرىة
برامة الدعة يلزم .

وعليه إذا كان السبب متخذاً واحداً في الأقرار المقرر يلزم الدين
وإن يكن تكرار الأقرار يدل على الدين غير أن وحدة السبب تستلزم
وحدة الدين . وبناء على هذا يلزم الطرف المدعي برامة الدعة نظراً
لحصول الشك في الدين الثاني . وكذلك إذا تعارض الموجب والمنسقط
فيعتبر المنسقط مؤخراً للسبب المذكور . لأن المنسقط يكون بعد
الوجوب . ولا فرق إذا حكم بالمنسقط وقضي به أو لم يحكم .

مثاله : ادعى المدعي بال على المدعى عليه فقال المدعى عليه انت
كنت أقررت في حال جواز الأقرار بأن ليس لك عدي أي دعوى
أو خصومة والنتيجة يقبل وتدفع دعوى المدعي . ومع أنه يشمل
أن يكون المدعي يدعي في هذه الدعوى بسبب ثابت بعد الأقرار
المذكور فالمنسقط يعتبر آخراً ومؤخراً .

القاعدة الحادية عشرة : لا يجوز توسيع الأحكام المتعلقة
بالامتيازات بطريق القياس والتفسير . لهذا يلغى العمل بالامتيازات
الاجنبية والتفدية معاهداتها على وجه صحتها حسب ولا يجوز توسيعها
بطريق التفسير والثانية لكي تشمل المواد الباردة .

في أصول تنظيم الأعلام

بعد أن تكمل المحكمة كتابة حكمكم بمتضاها ثم تقيم الحكم وتعلنه
بلسان ابن لطيف فإذا تم الحكم والتقييم على هذا الوجه يتم الحكم
والقضاء . وليس تنظيم الأعلام وإعطائه من منتهى الحكم . حيث
عليه متى اتخذ القرار في دعوى ما وحكم بها على هذا الشكل فلا يقال
أن ذلك الحكم لم يربط بالأعلام ولم يبلغ إلى الطرفين ولا يجوز بعد
هذا إعادة النظر في الدعوى . أما إتمام الحكم بلسان ابن فهو مناسب
وحسن لكيلا يكون الحكم باعناً لانكمار قلب المحكوم عليه وكليلاً

بناءً على الحكم بالحكم و يقال ان الحكم ساعد المحكوم فهو انصاف للمحكوم
بغير الحق . يجب على الحكم ان يبين انه دقق في ادعاء الطرفين
ومدافعاتها وانه انقضى الحكم على المدعى عليه بموجب
الاحكام القانونية .

ثم يجب على الحكم ان يبلغ حكمه هذا باعلام الى الطرفين
اما صورة تنظيم الاعلام فهي مهمة جداً والحكم الصادر
ينقض اذا خالف اصول الاعلام وان كان في الحقيقة هو والمحاكمات
الجارية موافقاً للاصول والقانون .

مثاله : اذا ثبتت الدعوى باقرار المدعى عليه ولم يذكر هذا
الاقرار في الاعلام بل ذكر انه حكم بكذا فلا يكون اعلام كذا
جديراً بالقبول وكذلك اذا ثبتت الدعوى بالينة الشخصية وقت تزكية
الشهود سرّاً وغائياً ولم تبين هذه الجهات في الاعلام ينقض والامر
على العكس فان كان الاعلام مخالفاً لمجرى المحاكمة كان الحكم ظالماً وعدوانياً
وبما ان امر تنظيم الاعلام غير تابع لقاعدة ما فقد كان هذا سبباً
لظهور مضار كثيرة .

وانت ترى انهم يملأون صفحات عديدة بالقول وافادات
وعبارات ليس بينها وبين اساس الدعوى علاقة ما ولا هي سند او مدار

ثبوت الحق وظهوره حتى قد يبلغ الاعلام مئتين او سبعين صفحة
عداً فاذا استوفيت اعلام يدائي كذا وجبت قراءته بواسطة الطرفين
فاذا زدت على هذا الاعلام لوائح الطرفين وقرئت جميعاً في
المحاكمة فلا ريب ان الحكم لا يفهمون منها كثير امر المحكوم به
من الاطلاع على حقيقة الدعوى .

وعندما يجلس رئيس محكمة يداليه وجبت ضبط دعوى موافقاً
من صفحات عديدة . فذكرت المحاكمة وقرئ الضبط فلم يفهم منه
شيء فقرأه بنفسه اما كثيرة واستقرأه لولائي الاقل المظلم
فلم يصل الى نتيجة ما فقررت استجواب الطرفين بعداً .

فصلت الدعوى بجملة او جلستين مع ان هذه المحاكمة مر عليها
مئتين كثيرة ولم يتمكن من حلها .

ونحن اليوم نرى بين الاعلامات الواردة الى محكمة التمييز ما
يصعب فهم مآله ويستحيل به الاطلاع على الدعوى والوقوف على
الحكم . فننقشه المحكمة المشار اليها لتعويض عبارات غير فهم مآله .
ومعلوم ما في هذه الاحوال من الاضرار والخسائر التي تصيب الطرفين
ولم يوضع قاعدة لاصول تنظيم الاعلام ولا رسم الى يومنا هذا
طريق يجب اتباعها في هذا العمل المهم ولذلك اقتضت على وضعه في

الاصول والقواعد لتكون سبباً للبحث والانتقاد من قبل اهل العلم
وارباب الفضل .

اولاً : يجب ان يكتب في الاعلام ما لي استدعاء المدعي واقضائه
المتعلقة بالدعوى .

لانه يشترط بموجب المادة ١٨٢٩ من المظلة والمادة ١٥ من اصول
المحاكمات سني الدعوى في الحكم ويان كل دعوى باستدعاء اهل حدة
ويبدون هذا لا يتسنى للمحكى الاستئناف والتجيز عند ما يتفقان
اعلاماً ان يتبين لما اذا كانت المواد المحكوم بها مبنية في الاستدعاء
اولاً ولا اذا كان ادعى بها المدعي ولا اذا كان بين الدعوى وبين الحكم
فروق في الزيادة او النقصان .

مثاله : اذا طلب المدعي في استدعاءه دراهم تم حكمت له المحكمة
بناء على ادعاء ادعى به شفاهاً في انهاء المحاكمة بتسليمه غبن كذا
شكهاً ينقض وكذلك ينقض حكماً اذا طلب المدعي في استدعاءه
دراهم وحيناً معينة حكمت له بالدراهم وسكتت في حكمها عن الدين ولم
تقتض هذا الشأن قراراً ما . ولكن لا يلزم ان يدرج في الاعلام ما
يفكره المدعي في استدعاءه من الاشياء والامور الزائدة التي لا تحتاج
اليها الدعوى . وربما كان من الواجب حذف هذه الحشويات من

الاعلام خشية التطويل الملب الذي ينس فيه فائدة .

ثانياً : يجب ان يدرج في الاعلام صورة دعوى المدعي وانادائه
المتعلقة بالدعوى . ولا فرق اذا كان المدعي قال ذلك رأساً بلا
سؤال او اذا كان يهتبه بناء على استجواب المحكمة واستيفائها . واذا
اوضح المدعي دعواه في جملات متعددة رأساً من دنده او رسال من
المحكمة وجاءت افادته في جريدة الضبط في مواضع مختلفة فلا فرق
والانطب جميعاً كلها ودرجها جميعاً في موضع واحد من الاعلام .
اذ ليس للمحكمة ان تستجوب المدعي عليه وتقطعه عن الكلام ما لم
تأخذ من المدعي الايضاحات اللازمة لصحة الدعوى ومعلوميتها .

لانه اذا لم تكن الدعوى صحيحة وثقة فلا يرتب جواب على المدعي
عليه ولا يطلب منه ذلك . وقد مر بنا سابقاً ان الايضاحات تختلف
بالتفاوت نوع الدعوى . وينبغي على المحاكم ان تنبه وتراعي هذه
القاعدة ما استطاعت الى ذلك سبيلاً . واقامت فليعلم ان من
حل الدعوى حالاً وبسلا تطويل . كأن يظهر ان الدعوى غير
مسموعة فتشرد واذا لم تفهم الدعوى فليقبل حلها وقضائها وكما انه
يجب اجتناب ادراج التوال المدعي الزائدة في الاعلام فكذلك ينبغي
ان لا تأتيت في ضبط الدعوى . ودرج امثل هذه الامور الزائدة في

الضبط ولا سيما في الأعلام يجب اتساع الأوقات في غرض الإقوال
السفيسة من المفادات المستقيمة عند تدقيقها في الدرجة الثانية
ثالثاً : يجب أن يدرج في الأعلام جواب المدعى عليه ولا فرق
أيضاً إن كان ذلك قول المدعى عليه رأساً من عنده أو بناءً على استيضاح
الحكمة واستجوابها . وكذلك الأنسب والأوفق جمع أجوبة المدعى
عليه والمجالات في موضع واحد من الأعلام وإن كانت وردت في
مواقع مختلفة من جرادة الضبط أو قالها المدعى في جلسات متعددة
أثناء المحاكمة . وأما إذا كانت تنتهي وتصل بالقوائد الثلاث
المذكورة و... :

- ١ : يظهر أن دعوى المدعى باطللة فترد .
- ٢ : يظهر أن دعوى المدعى فاسدة أو يمنع عن تصحيحها فترد .
- ٣ : يقر المدعى عليه فيعلم بأقراره .
- ٤ : يذكر المدعى من عليه ويجوز للمدعي الأليات ولا يكلف التبين
لخصه فترد دعواه .
- ٥ : توجه التبين على المدعى عليه الذكر فيشكل فيحكم عليه .
- ٦ : توجه التبين على المدعى عليه الذكر فيختلف وترد دعوى المدعى
وإذا كلف المدعى عليه للجواب فقال أموراً لا تتعلق بالدعوى

فالأنسب عدم التراجع في الضبط أو في الأعلام . حتى أنه يجب على
الحكمة أن لا تسمع مثل هذه الأمور الزائدة . وقد مرّج القانون
أن للحكمة أن تمنع من يخرج من الطرفين عن الصلح ويرجمه إليه
وهذا للتنبيه إلى ما أسلفنا .

رابعاً : ينبغي أن يكتب في الأعلام أسباب الدعوى البينة .
إذا كان الأقرار هو سبب الحكم يجب التراجع في الأعلام
عنده . ومن الحاكم من يلزم المدعى عليه بقوله أنه موثوق . مع
أن الفكرة المدعى عليه لا يخرج عن أن تكون إما اقراراً وإما انكاراً
فإن كانت موافقة للسائل المذكورة في كتاب الأقرار في المحلة فهي
أقرار وإلا فهي انكار . وليس بين الطرفين التبيين فم آخر يقال
له اقرار موثوق .

وإذا كان سبب الحكم هو الذكور عن التبين يجب درج صورة
التبين في الأعلام . أي إذا توجهت التبين على المدعى عليه فتقر
العvidence شكى التبين وشكك المدعى عليه بها على ذلك الشكل .
ويختلف شكى التبين باختلاف صورة الدعوى والآنكار وذلك أنه
يكون أحياناً على السبب وأحياناً على المايل وأحياناً على الخلف
وأحياناً على عدم العلم . فإن كانت التبين بشكل مخالف لشكى المدعى

في القانون وامتنع عنه فلا يكون امتناعه معدوداً زكراً .
ولذلك لا يصح عندئذ الحكم . ويلزم عند تدقيق الاعلام استنفاد
او شيئاً الوقوف على شكل التبين واتخاذ القرار وفقاً له . وكذلك اذا
كان سبب الحكم هو التبين فيجب درج صورتها في الاعلام كما اذا
حالف على الحاصل في حين وجوب التغليب قانوناً على السبب وحلف
قالقوار المعطى يمنع المعارضة بعد تلك التبين يكون احیاناً غير موافق
لقانون . وقد مرّ ايضاح عن هذا في بحث التبين .

واذا كانت الشهادة هي سبب الحكم فيلزم ان يذكر في الاعلام
صورة شهادة الشهود والله جرت زكيتهم مرأ وعلمنا ومن تمت هذه
التزكية وصورة افادة المذكرين حين التزكية .

واذا لم تدرج صورة الشهادة واكتفى بالقول ان الشهود شهدوا
شهادة موافقة لدعوى المدعي فلا يكون هذا الاعلام صحيحاً . واذا
لم يذكر في الاعلام ان الشهود زكوا سرّاً وعلمنا بنقض وقد صرحنا
الجهة بالالفاظ التي يجب على المذكرين ان يقولوها عند التزكية . وقد
اكون الالفاظ التي يقولها المذكر غير معدودة تزكية كأن يقال
الشهود ليسوا رجال سوء او لا يكذبون او لا نعلم عنهم سوء فهذه
الفاظ لا تدل على التزكية .

وكذلك صرحنا الجهة بالمدعي يجب ان يذكر الشهود من قبلهم
فاذا جرت تزكيتهم من غير هؤلاء فلا قيل . وعند تزكية الشهود
علماً بجرم ان يقال ان ذلك جرى بحضور الشهود والمذكرين . وهذا
يترط في التزكية العلنية .

واذا لم يصرح هذه الامور في الاعلام فلا يمكن اجراء التفتيش
الاستثنائية او التمييزية ولا يمكن ان يتم اذا كانت الشهادة موافقة
لدعوى تولا .

وقد ورد في اقوال الفقهاء بعض القوال في اصول نظير الاعلام
وهذا شيء منه نقله بعضه الذي لا لا كتب في المختصر المختصر
المدعي شهوده وسأني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى
لا يخفى بصحة المختصر وينبغي ان يذكر النسخ الشهادة لان القاضي
عسى ان يظهر ان بين الدعوى والشهادة موافقة لا يكون يتناولها
في الحقيقة . السجل اذا كتب على وجه الاجازة تحت عنوان صحة
الذي به يثبت به الخواص العسكرية والبوليس الشرعية لا يخفى صحة
السجل ما لم يبين الامر على وجهه انه

والخلاصة انه يجب ان يذكر في الاعلام كل ما له علاقة
بالدعوى وكل ما يكون سبباً لظهور الحلف واكتشفه . وبذلك يتبين

تدقيقه استئنافاً أو غيراً وبهم إذا كانت المحاكمات الجارية موافقة للقانون أولاً .

ولابد لي أن يكتب الإعلام مختصراً كأن يقال أثبت المدعي المحكمة على الأصول والقانون أن الذي عشرة دنانير في ذمة المدعي عليه غير كمال المدعي عليه بأربعة عشرة دنانير إلى المدعي بل يجب أن تخرج في الإعلام تواريخ الأوراق والأستاذ ومآلها التي جميع أقسامها التي ثبتت الدعوى بها .

خامساً : ينبغي أن يبين سيرة الأعلام حضوراً وأموالاً الأراضي أو المدعي العام أو كليهما وإذا كانت روية الدعوى موفقة على حضورها وحضر المدعي فلابد أن يذكر أن مطالبها الشفاهية استتمت عند ختام المحاكمة .

سادساً : إذا كانت الدعوى متعلقة بالمسائل الخمسة فيجب أن يذكر في الإعلام أنه استخضر في المحاكمة من لابد من حضورهم الأشخاص غير المرفقين .

سابعاً : يجب أن يذكر في الإعلام أنه أقيم ختام المحاكمة .

ثامناً : يجب على المحكمة أن تذكر في الإعلام الأسباب الموجبة

التي استندت إليها في قرارها .

لأنه يذكر الأسباب الموجبة في الإعلام بطلع عليها المحكوم عليه فلا يذهب إلى أن الحاكم الله وهم حده .

وكما أنه على الحاكم أن يقرر من ضمن الناس الحق ويحجب شكائهم المشروعة فكذلك يجب عليه أن لا يعرضه أن لا يسبب حائلاً غير شئ ولا يأتي فعلاً تشديدي مثل ذلك . إذ قد يوجد من يظن أن هذا الفعل حق وهو الحق لنفس الأمر فيكون ذلك محلاً بشرف الحاكم ومزلة . ومن يسمع بطل . وكثيراً ما تبس العادة شرف الحاكم وتفسد غرضه مع أن الحاكم يرى الذمة فالأول والآخر احتياق الحق ما دام هذا ممكناً من دون جرح قلب أحد .

تاسعاً : إذا دفع المدعي عليه دعوى المدعي فينبغي أن يذكر في الإعلام صورة الدفع وجواب المدعي عليه وأبواب الدفع الردية والبيوتية وقد ختمت هذه الرسالة بعرض قواعد تنظيم الإعلام النعم المذكورة أعلاه على أنظار أرباب الحقوق راجين الإصلاح والله الموفق إلى ما فيه الصواب والفلاح .



المعنى
 علم بغير علم
 في علمه
 في علمه
 في علمه

المخطأ والصواب

قرأت هذا الكتاب بعد انتهائهم طبعه فغيرت فيه على بعض الخطأ مما لا يصح السكون عليه ولذلك رأيت أن أثبه التثنية إلى ذلك بهذا الجدول على أن هناك بعض الفلطات مثل زيادة نقطة على حرف هو يثنى عنها والها المذعن حرف آخر هو يشد الحاجة إليها وزيادة حرف أو حرفين أحياناً مما لا يسمى ذكره جميعه وهذا ما مررت به من الخطأ صوابه إلى جانبه أما ما أسلمت ذكره فإني أعتمد على القاري في تصحيحه لا سيما وهو لا يغير المعنى في شيء.

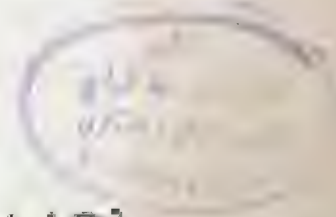
صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦٤	١٧	(انقوداً أولانه)	(انقوداً أو عروصاً لانه)
٥٤	٢	يجزئة	يجزه
٦٨	٢	عنها	عنه
٧٤	١٧	موجز	موجز
١١٢	١٧	أعني	أدعي
١١٥	٦	مترحت	مترحت
١١٥	١٠	الخطوق	الخطوق
١٢٥	٥	نفسه	نفسه

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٢٩	١٤	به	بالحين
١٢٩	٧	الحقة	الحقة
١٢٩	١٣	الأقر	الأقران
١٣٢	٦	الجواب	الوجوب
١٣٧	١٣	ورس	إرس
١٣٨	قد سقط من المثال رقم ٧٧ كانت غيرت المعنى		

بعد فاجابه المذعن عليه هي :
 (قد أوفيتك هذا المبلغ منذ سبع سنين فقال المذعن قد جددنا منذ سنين) إلى آخره .

١٦٢	١١	مستفرقة	مستفرقة
١٦٩	١٣	هذه قضية العرب	هذه العروسة لي
١٧٢	٢	بصار بالثبارة	حكك الشرا
١٨٧	٥	بعد	بعين
١٩١	٦	حل	حلاً
١٩١	١٧	المال	المال
١٩٢	٤	لعت	لعت

صفحه	سطر	خطا	صواب
۱۹۲	۷	واضح	لواضح
۲۶۲	۱۳	شرق	مشرق
۲۶۷	۱۶	تسبیح	تسبیح



تجدید

مستند	مسطر	خطا	مواهب
۱۹۲	۷	واضح	لومع
۲۶۲	۱۳	مشرق	مشرق
۲۹۶	۱۶	یسیرا	تسبیرون

کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
جمهوری اسلامی ایران
۱۳۷۹

مجموعه

INSTITUTE OF LAW/LIBRARY



•000074•
KXK1148 181 1523

الكتاب الكبير
 المكتبة المشيخة
 هي

لأصحابها

مكتبة المشيخة الكبرى وشركاء

هي المكتبة الوحيدة التي يمكنك الاعتماد عليها يطلب عموم أنواع المصاحف
 طريقة والابحار والكتب العلمية العالية ، ولما تلبية خاصة بالكتب المدرسية
 في قرودها مجلس معارف دولة دمشق ، وقد طبعت كثيراً منها وقع موقع القبول
 في أكثر مديري المدارس الكرام
 ولما شعبة خاصة جمعت بها كل ما يلزم من الادوات القرطاسية وما يلزم
 قمار من دفاتر وغيرها وهي مستعدة لتقديم اي طلب كان بالجهات بالصدقة
 عامة والمزاولة الزائدة

وكانه ولو اترف المدين بها . لانه اذا اعطيت الوديعة او الدين الى المدعي من دون اثبات الزكوة ثم جاء المودع او الدائن وانكر وكاة القايض من قبله يضار الوديع والمدين . . ويلزم الاول بان الوديعة والثاني اداء الدين ثانية .

٤ - اذا ظهر مستحق لمال مبيع وانترف المشتري بالاستحقاق فلم يستحق اثبات استحقاقه بالبينة .

مثاله : باع زيد مالا لعمرو فظاهر بكر وادعى الاستحقاق فنفى له عمرو بذلك فليكر اثبات استحقاقه بالبينة الممكن عمرو من الرجوع على بانه زيد مستنداً على اعلام الحكم اما اذا حكم بالاستحقاق يجرى الاقرار فلا يبقى امكان الرجوع على البائع لان الاقرار حجة فاصرة والبينة حجة متعددة .

٥ - اذا اقر ابو الصغير بالدعوى المقامة على الصغير فلا حكم لهذا الاقرار وعلى المدعي اثبات دعواه بالبينة .

٦ - وكذلك في دعاوى ملكية العقارات اذا اقر المدعي عليه انه ذو اليد في ذلك العقار فلا يثبت انه ذو اليد بهذا الاقرار بل يجب اثبات ذلك بالبينة .

٧ - اذا ادعى المدعي بان المتوفى اوصى له بنال كذا والقوله

الوارث المدعي عليه بالوصية فله اثبات الوصية بالبينة ليسرى حكمها على سائر الورثة .

٨ - اذا اقر المحجور المدين او السفية بالمدعي به فيجب ايضاً على المدعي ان يثبت حقه بالبينة .

مثاله : اذا ادعى المدعي بدين على المحجور بمواجهة الوصي وكان المحجور حاضراً فاقر المحجور بالمدعي به فلا يفي ذلك شيئاً بل ينبغي على المدعي اثبات دعواه بالبينة .

٩ - اذا اجر مالك عقاره مستأجر ثم اجره ثانية لمستأجر اخر وسلمه اياه بقاء المستأجر الاول وادعى على المستأجر الثاني بان ايجاره سابق واقرا المؤجر بدعوى المستأجر الاول وصدق عليها فلمستأجر الاول اثبات مدعاه بالبينة او بطريق اخر غير اقرا المؤجر المذكور

في دفع الدعوى

يصير المدعي في دفع الدعوى مدعى عليه والمدعى عليه مدعياً .
ولذلك يجب على من يدفع الدعوى ان يثبت دفعه هنا . ويثبت الدفع بأحدى الصور الاربع الآتية :
اولاً : يثبت دفع الدعوى وتزدد دعوى المدعي باقرار المدعي واعترافه

ثانياً: يثبت دفع الدعوى وتردد دعوى المدعي بالينة التي يقبها المدعي عليه

ثالثاً: - - - - - بنكول المدعي عن التمين

رابعاً: - - - - - بإفادة الشخص الثالث المجردة

ثبوت الدفع باقرار المدعي

يكون هذا الثبوت اما تاماً واما غير تام . مثاله اذا كان تاماً: ادعى

المدعي بدين قدره عشرون ديناراً فقال المدعي عليه انه اوفى المبلغ

تاماً فاجاب المدعي انه اخذ المبلغ المدعي به تاماً فهذا الدفع ثابت

ثبوتاً تاماً ففي هذه الحال تقرر المحكمة منع معارضة المدعي . مثاله

اذا كان غير تام: اذا قال المدعي عليه في الدعوى المذكورة انه اوفى

المبلغ المدعي به تاماً فاقر المدعي بانه لم يقبض الا خمسة دنانير وانكر

الباقى ففي هذه الحال يحكم بمنع معارضة المدعي بالخمس دنانير التي اقر

بقبضها وتوفق المعاملة بحق الخمسة عشر ديناراً المذكورة على المسائل الالفة

ثبوت الدفع بالينة

مثاله قال المدعي هذا المال لي اشتريته منك بمبلغ كذا ودفعت

لنه فسلمني البيع . فاجابه المدعي عليه: كنت اقاتنا عند البيع فقال

المدعي منكراً الاقالة فالدفع عليه البينة بالشهود . كما اذا ادعى المدعي

ب عشرة دنانير ديناً فانكر المدعي عليه قائلاً اني ادبت لك هذا المبلغ

بتمامه فللمدعي اثبات دفعه لهذا الانكار باقامة الشهود

واذا شهد الشهود على ان المدعي عليه اعطى المدعي عشرة دنانير

وانما لا يعلمون لاي سبب ولا من اي جهة فشهادتهم مقبولة

والدفع ثابت .

استثناء: - وهنالك بعد الدفع التي يشترط اثباتها باسناد واوراق

اخرى وينع في ذلك اقامة الشهود . مثاله ادعى المدعي بدين مستنداً

الى سند اعترف به المدعي عليه فاجابه المدعي عليه انه دفع مقداراً من

هذا الدين واراد اثباته باقامة الشهود فلا يقبل .

وكذلك اذا حكم على احدكم بدين بموجب اسلام فادعى انه

دفع قسماً من الحكموم به الى الحكموم له وصاحه ارايراه الحكموم له

من الباقي فليس له اثبات دفعه هذا باقامة الشهود . على ان للمدعي

يجب ان يحلف عند طلب الخصم في المسائل التي لا يجوز فيها اثبات

الدفع باقامة الشهود .

ثبوت الدفع بنكول المدعي عن التمين

اذا اذكر المدعي دفع المدعي عليه وعجز هذا عن اثباته بحلف

المدعي الاسلي بطلب المدعي عليه . وهذا موافق لقاعدة العامة

وفي الينة على المدعي والتمين على من انكر . لان المدعي عليه

ثانياً: ثبت دفع الدعوى وتردد دعوى المدعي باليمين التي يقبضها المدعي عليه

ثالثاً: - - - - - بنكول المدعي عن اليمين

رابعاً: - - - - - بإفادة الشخص الثالث المجردة

ثبوت الدفع باقرار المدعي

يكون هذا الثبوت اما تاماً واما غير تام . مثاله اذا كان تاماً: ادعى المدعي بدين قدره عشرون ديناراً فقال المدعي عليه انه اوفى المبلغ تماماً فاجاب المدعي انه اخذ المبلغ المدعي به تماماً فهذا الدفع ثبت ثبوتاً تاماً في هذه الحال تقرر المحكمة منع معارضة المدعي . مثاله اذا كان غير تام: اذا قال المدعي عليه في الدعوى المذكورة انه اوفى المبلغ المدعي به تماماً فاقول المدعي بانه لم يقبض الا خمسة دنانير وانكر الباقي في هذه الحال يحكم بمنع معارضة المدعي بالخمس دنانير التي اقر يقبضها وتوفيق المعاملة بحق الخمسة عشر ديناراً المنكرة على المسائل الالفة:

ثبوت الدفع باليمين

مثاله قال المدعي هذا المال لي اشتريته منك بمبلغ كذا ودفعت ثمنه فسلمني المبيع . فاجابه المدعي عليه: كذبتا اقنا عقد البيع فقال المدعي منكراً الاقالة فللمدعي عليه اثباتها بالشهود . كما اذا ادعى المدعي عشرة دنانير ديناً فانكر المدعي عليه قائلاً انني ادبت لك هذا المبلغ

يتامه فللمدعي اثبات دفعه لهذا الانكار باقامة الشهود

واذا شهد الشهود على ان المدعي عليه اعطى المدعي عشرة دنانير وانما لا يعلمون لاي سبب ولا من اي جهة فشهادتهم مقبولة والدفع ثابت .

استثناء: وهناك بعد الدفع التي يشترط اثباتها باستاد او اوراق اخرى ويمنع في ذلك اقامة الشهود . مثاله ادعى المدعي بدين مستنداً الى سند اعترف به المدعي عليه فاجابه المدعي عليه انه دفع مقدار كمن هذا الدين واراد اثباته باقامة الشهود فلا يقبل .

وكذلك اذا حكم على احدهم بدين بموجب اسلام فادعى انه دفع قسماً من المحكوم به الى المحكوم له وصالحه او ابراء المحكوم له من الباقي فليس له اثبات دفعه هذا باقامة الشهود . على ان للمدعي يجب ان يحلف عند طلب الخصم في المسائل التي لا يجوز فيها اثبات الدفع باقامة الشهود .

ثبوت الدفع بنكول المدعي عن اليمين

اذا انكر المدعي دفع المدعي عليه ونحو هذا عن اياه يحلف المدعي الاصل بطلب المدعي عليه . وهذا موافق لقاعدة العامة وهي الزينة على المدعي واليمين على من انكر . لان المدعي عليه